مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS)- النهوض بحماية وتعزيز المساءلة الديمقراطية في شتى أنحاء العالم

كتيّب المشروع 2021-2023

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

منظمة الشفافية الدولية عبارة عن حركة عالمية لها رؤية واحدة: عالم تكون فيه الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني وحياة الناس اليومية خاليين من الفساد. ومن خلال أكثر من 100 فرع على مستوى العالم وأمانة دولية في برلين، نتولى قيادة مكافحة الفساد لكي نحوّل هذه الرؤية إلى واقعٍ.

www.transparency.org

2021 منظمة الشفافية الدولية. هذا العمل مرخص بموجب مؤسسة المشاع الإبداعي نَسْبُ الـمُصنَّف، مَنْع الاشتقاق 4.0 رخصة عمومية دولية. يسمح بالاقتباس. يرجى التواصل مع منظمة الشفافية الدولية – copyright@transparency.org – بشأن طلبات الاشتقاق.

جدول المحتويات

جدول المحتويات **1**

مقدمة **3**

بيان المشكلة *3*

نظرية التغيير *5*

الأثر المتوقع *7*

استعراض الأدبيات *9*

بلدان مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) **15**

أرمينيا *17*

البوسنة والهرسك *20*

البرازيل *24*

الكاميرون *27*

شيلي *31*

كولومبيا *33*

غامبيا *37*

غواتيمالا *41*

هندوراس *45*

إندونيسيا *48*

الأردن *52*

كينيا *56*

لبنان *61*

جزر المالديف *64*

المغرب *68*

نيجيريا *72*

فلسطين *75*

رواندا *79*

سريلانكا *83*

زامبيا *87*

زيمبابوي *91*

تعلُّم النظراء **95**

المجموعات المواضيعية *95*

أنشطة التعلُّم *96*

المجموعات الإقليمية **97**

الخطط الإقليمية *97*

مقدمة

يهدف – مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني((SANCUS – إلى الإسهام في مزيد من المساءلة الديمقراطية للمؤسسات العامة عالمياً، وعلى وجه التحديد من خلال تمكين منظمات المجتمع المدني من المطالبة بتغيير نظامي من أجل معالجة عجز المساءلة ومكافحة الفساد في 21 بلداً على مدار 36 شهراً.

ويشمل شركاء مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) سبعاً من منظمات المجتمع المدني من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الكاميرون ورواندا وغامبيا ونيجيريا وكينيا وزامبيا وزيمبابوي)، وخمساً من أمريكا اللاتينية (البرازيل وشيلي وكولومبيا وغواتيمالا وهندوراس) وأربعاً من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المغرب ولبنان والأردن وفلسطين) وثلاثاً من آسيا والمحيط الهادئ (سري لانكا وإندونيسيا وجزر المالديف) واثنتان من شرق أوروبا ووسط آسيا (أرمينيا والبوسنة والهرسك).

بيان المشكلة

تتعرض بلدان مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) لأوجه عجز مشتركة معينة في المساءلة ومكافحة الفساد، على الرغم من أن التشكيل الدقيق يتفاوت بالطبع طبقاً للسياق. وفي جانب العرض من المساءلة، عادةً ما تتضمن أوجه العجز هذه انعدام النزاهة في مؤسسات الدولة بالإضافة إلى ضعف المؤسسات الرقابية. وعادة ما يكون هذا مصحوباً بضعف سيادة القانون، مما يعيق إنفاذ القواعد الرسمية.[1] أما في جانب الطلب، فقد أصبحت مبادرات المساءلة التي تقودها منظمات المجتمع المدني تمثل تحدياً بصورة متزايدة نتيجة انكماش المجال المدني وإقصاء المجتمعات المحلية المتضررة عن عمليات السياسات والموازنات التي تؤثر عليها.

(1) عدم نزاهة المؤسسات العامة هناك، بشكل عام، انعدام للنزاهة والمساءلة والالتزام بقِيَم الخدمة العامة في مؤسسات الدولة في البلدان المستهدفة. وينبع هذا العجز بصفة رئيسية من طمس "المحسوبية وانعدام سيادة القانون والإدارة المُسيَّسة"[2] للفوارق بين المجالين العام والخاص. وفي هذه البيئات، تكون المؤسسات العامة "عُرضة للتلاعب والفساد والتحيز" وغير قادرة على إنفاذ قواعد النزاهة أو توزيع المنافع العامة بأسلوب غير حزبي.[3] تواجه بلدان مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) تحديات مثل شبكات المحسوبية المدمجة، وانعدام الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية، وأوجه تضارب المصالح التي تظل بلا حل، والنفوذ غير المستحق وإساءة استغلال موارد الدولة.[4]

(2) ضعف سيادة القانون يبيّن تقييم تدخلات مكافحة الفساد في سياقات ضعف سيادة القانون أن النُهُج التي تعمل من القمة إلى القاعدة من أجل تعزيز آليات الإنفاذ الرسمية من غير المتوقع أن تنجح نظراً لأنها تتضارب عادةً مع المصالح القوية المكتسبة.[5] ولكن في البلدان التي تتسم بوجود النخبة المسيئة التي لا تسعى إلا لمصالحها، تكون السلطة المركزية القوية ذاتها أداةً لتحويل الموارد وإساءة استغلال السلطة.[6] وفي هذه البيئات، يتمكن الأفراد ذوو

[1] Mungiu-Pippidi, A. 2015. The Quest for Good Governance: How Societies Develop Control of Corruption. Cambridge: Cambridge University Press

[2] Johnsøn, J. 2016. Anti-Corruption Strategies in Fragile States, Elgar Publishing, Cheltenham. p. xv

[3] Kaplan, S. 2015. Modelling Fragility: A Social and Institutional Approach, OECD Institutions and Stability Blog.

[4] Duri, J. 2020. Overview of Corruption and Anti-Corruption in Sub-Saharan Africa. Anti-Corruption Helpdesk Answer; Transparency International. .2020 CPI 2019: Eastern Europe and Central Asia

[5] Khan, M. et al. .2016 Anti-Corruption in Adverse Contexts: A Strategic Approach. SOAS Working Paper

[6] OECD. .2018 States of Fragility 2018, OECD Publishing, Paris. p24

النفوذ من توجيه الأموال العامة وأصول الدولة التي أسيء تخصيصها لخدمة مصالحهم الشخصية وللإثراء على حساب المواطنين.[7]

(3) ضعف الضوابط والتوازنات يعد انعدام الإرادة السياسية للتصدي للفساد من داخل الدولة مصدراً أساسياً لعجز المساءلة وخاصية هيكلية للاقتصاد السياسي[8]. وفي مثل هذه الدول "القوية ولكنها غير راغبة"، تكون المؤسسات الرقابية الضعيفة "وليدة الحسابات السياسية وليست فقط وليدة نقص الموارد البشرية والمالية والفنية.[9] وحيثما يقيّد الزعماء السياسيون عن عمد المؤسسات الرقابية المستقلة، وينهبون الخزانة، ويوزعون الموارد بأسلوب يتسم بالمحاباة والحزبية، فإن تصحيح التوازن يتطلب تعزيز الجهات الفاعلة القادرة على إحداث التوازن مع السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى تحريك الضوابط والتوازنات – سواء كانت رسمية أو غير ذلك.[10] وفي أنواع أخرى من النظم السياسية المختلطة، حيث يكون وجود الدولة ضعيفاً قد تملأ العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية الفجوات في السلطة والخدمات، يعتمد الكثير من هذه الجهات على الفساد للحفاظ على سلطاتها ونفوذها.[11]

(4) انكماش المجال المدني يزداد الإقرار بأن مفهوم أن تؤدي تدابير جانب العرض فقط الرامية تعزيز مؤسسات الدولة إلى تسوية عجز المساءلة هي فكرة مفرطة في التبسيط.[12] إلا أن البيئة التمكينية الملائمة لمبادرات المساءلة في جانب الطلب قد تدهورت في السنوات الأخيرة. ويسجّل كل من مؤشر الديمقراطية الذي تصدره وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، ومؤشر الحرية في العالم الذي تصدره منظمة فريدوم هاوس، انخفاضاً كبيراً في صحة النظم الديمقراطية، في حين يسجل مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS) أيضاً اتجاهاً متناقصاً بصورة متسقة في عدد البلدان ذات المجال المدني "المفتوح".[13] كما شهدت السنوات السابقة ضعفاً عاماً في المؤسسات الديمقراطية، وفي الحقوق وانكماشاً لمجال المجتمع المدني في أجزاء عديدة من العالم.[14]

(5) عدم مشاركة الجمهور في صنع القرار. يعتقد على نطاق واسع أن تحسين المشاركة الشعبية يؤدي إلى تحسين نواتج الحكومة والحد من الفساد.[15] ولكن المواطنون يتعرضون عادةً للإقصاء من عمليات صنع القرار بواسطة شاغلي المناصب، على الرغم من حقيقة أنهم يتأثرون تأثراً عميقاً بتلك القرارات. كما يعوق المشاركة العامة أيضاً

---

[7] Transparency International. .2019 Middle East and North Africa: Corruption Continues As Institutions and Political Rights Weaken

[8] Zaum, D. 2013. Political Economies of Corruption in Fragile and Conflict-Affected States: Nuancing the Picture, U4 Brief

[9] OECD. .2018 States of Fragility 2018, OECD Publishing, Paris. p43

[10] OECD. .2018 States of Fragility 2018, OECD Publishing, Paris. p43

[11] United Nations; World Bank. .2018 Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict. World Bank Group, Washington, DC. p142

[12] Kaplan, S. 2008. Fixing Fragile States: A New Paradigm for Development, Praeger Security International, London

[13] Transparency International. .2019 Tackling the Crisis of Democracy, Promoting Rule of Law and Fighting Corruption; CIVICUS. .2020 Civic Space in Numbers

[14] Smidt, H. 2018. Shrinking Civic Space in Africa: When Governments Crack Down on Civil Society. German Institute for Global and Area Studies; Transparency International. .2018 Digging Deeper into Corruption, Violence against Journalists and Active Civil Society; UN News. .2020 Latin America and Caribbean Region Deadliest for Journalists in 2019; Transparency International. .2020 Accountability in Asia Pacific

[15] Marin, J.N. .2016 Evidence of Citizen Engagement Impact in Promoting Good Governance and Anti-Corruption Efforts. U4 Helpdesk paper

انعدام المعرفة من جانب المواطنين،[16] بالإضافة إلى العوائق التي تحول دون الوصول إلى المعلومات التي تمتلكها المؤسسات العامة والتي يمكن أن تمكّن المواطنين من المشاركة الفعالية والمطالبة بالمساءلة.

نظرية التغيير

من أجل معالجة أوجه العجز هذه في المساءلة ومكافحة الفساد، سوف يقوم مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) بتمكين منظمات المجتمع المدني والمواطنين من المشاركة مع شاغلي المناصب للمطالبة بالمزيد من المساءلة الديمقراطية للمؤسسات العامة، من خلال أدوات وأساليب متنوعة. يعتقد أن المستهدفين الأفراد والمجتمعات المحلية و منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة والذين سيتلقون التوعية بشأن عجز المساءلة – والحلول الممكنة له – في موقف أفضل يمكنهم من المطالبة بمزيد من المساءلة.

وتحقيقاً لهذا، يدمج المشروع منظمات المجتمع المدني الوطنية ضمن علاقات عابرة للبلدان يمكنها استخدامها للمطالبة بمزيد من المساءلة في استخدام المنافع العامة. وتتمثل الفكرة المحركة له في دعم منظمات المجتمع المدني من أجل معالجة احتياجاتها الخاصة المحددة والقيود الواقعة عليها استناداً إلى المعارف والمهارات والموارد المتاحة لدى نظرائها في شتى أنحاء شبكة مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) وما وراءها.

وسوف تسهم حزمتا أعمال مترابطتان في النواتج المرجوّة من العمل: (1) حزمة واحدة للدورين العالمي والإقليمي، (2) وحزمة ثانية للأدوار المطلوبة داخل البلد. تتحمل أمانة منظمة الشفافية الدولية والبلدان الأربعة المستفيدة (شيلي وكينيا وفلسطين وسري لانكا) مسئوليات التنفيذ في المقام الأول بالنسبة للإدارة العالمية والتنسيق والتيسير على المستوى الإقليمي. وسوف تقوم منظمات المجتمع المدني الوطنية الـ21 بتنفيذ حزم أعمال داخل بلادها بدعم من الشبكات التي أنشأها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS).

يعتمد العمل نهجاً ذي اتجاهين لتحسين المساءلة الديمقراطية:

- *المساءلة الرأسية:* الوسائل التي تخضع بها الدولة للمساءلة أمام المواطنين وجمعياتهم
- *المساءلة الأفقية:* الوسائل التي تمنح إحدى الجهات الفاعلة التابعة للدولة السلطة الرسمية التي تمكنها من المطالبة بتفسيرات أو فرض عقوبات على جهة أخرى كجزء من الضوابط والتوازنات داخل الحكومة[17]

[16] Marzuki, A. 2015. Challenges in the Public Participation and the Decision Making Process. Institute for Social Research in Zagreb

[17] Transparency and Accountability Initiative. .2017 How Do We Define Key Terms? Transparency and Accountability Glossary

Outcomes	Outputs	
(1) ***Network building:*** CSOs and rights holders are more effectively mobilised to demand greater accountability and integrity through increased visibility, strategic advocacy and broad networks.	(1) A ***network of CSOs*** undertakes sustained peer-to-peer sharing of expertise, knowledge and collective advocacy strategies.	(4 – supporting outcomes 1-3) Enhanced capacities of CSOs to utilise ***digital tools*** in advocacy, monitoring, legal protection and participation of marginalised citizens.
(2) ***Vertical accountability:*** CSOs meaningfully engage duty bearers in consultations, redress mechanisms, as well as in the monitoring and scrutiny of their responsiveness throughout the policy and budget cycles.	(2) Strengthened protections, knowledge, tools and technical capacity of ***CSOs to demand accountability*** from and counter corruption of duty bearers as well as strengthened relationships between public sector and civil society.	
(3) **Horizontal accountability:** CSOs more strongly advocate for enhanced parliamentary oversight, as well as stronger democratic accountability institutions and mechanisms, based on systematic monitoring and public reporting on their performance, using digital technologies.	(3) Enhanced standards, guidelines and monitoring tools/systems to regularly report on ***parliamentary oversight*** and oversight agencies' performance.	

حيثما تسيء السلطات استخدام سلطتها، تنشأ الحاجة إلى تدخل المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والإعلام المستقل لإخضاع الحكومة والمسئولين الحكوميين للمساءلة.[18] وعادة ما ينظر لهذه المساءلة في جانب الطلب باعتبارها "الترياق الشافي لضعف المساءلة القائمة على الدولة"،[19] وعلى أنها أساسية للحكم الديمقراطي.[20] وفي ظل بيئة ذات مؤسسات ضعيفة ومعرضة للفساد، يرى كثير من المتخصصين أن دعم الجهات المانحة للجهات الفاعلة غير الحكومية من أجل زيادة جانب الطلب من المساءلة كأحد خيارات سياسات مكافحة الفساد القليلة القابلة للتطبيق،[21] ويرجع ذلك إلى أسباب ليس أقلها أن مهمة المطالبة بالمساءلة للمستويات الدنيا هي مهمة سياسية بطبيعتها.[22] لذلك، فإن مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) يركز بقوة على جانب الطلب من المساءلة الرأسية أو الاجتماعية الذي يستند بشكل واعٍ على استعداد المواطنين المتزايد للمطالبة بحقوقهم ورصد أداء المسئولين عن الالتزامات.[23] على سبيل المثال، تبرهن الخبرات المستمدة من مراكز الدعوة والاستشارات القانونية التابعة لمنظمة الشفافية الدولية، أن إعداد منظمات المجتمع المدني للعمل كوسيط بين هياكل الدولة والمواطنين يمكن أن يساعد على تحسين مساءلة الجهات العامة.

[18] Lührmann, A., Marquardt, K.L. and Mechkova, V. 2017. Constraining Governments: New Indices of Vertical, Horizontal and Diagonal Accountability. The Varieties of Democracy Institute, Working Paper 46; Barma, N. 2008. Matching Governance Demand and Supply. World Bank Blogs ; Kessy, T.A. .2020 The Demand and Supply Sides of Accountability in Local Government Authorities in Tanzania. Public Integrity, pp1-20

[19] Brinkerhoff, D.W. and Wetterberg, A. 2015. Gauging the Effects of Social Accountability on Services, Governance, and Citizen Empowerment. Public Administration Review, 76(2):286-274

[20] Bovens, M. 2005. Public accountability, in Ferlie, E., Lynne, l. and Pollitt, C (Eds.), The Oxford Handbook of Public Management. Oxford, UK: Oxford University Press

[21] Schouten, C. 2011. Social Accountability in Situations of Conflict and Fragility, U4 Brief; Peacebuilding Initiative. .2019Civil Society: Key Debates & Implementation Challenges; Johnsøn, J. et al. .2012 Mapping Evidence Gaps in Anti-Corruption, U4 Issue.

[22] Mungiu-Pippidi, A. 2006. Corruption: Diagnosis and Treatment, Journal of Democracy, vol.17(3). p98

[23] The Economist Intelligence Unit. .2019 Democracy Index 2019. p8; Gorbanova, M. 2015. Speak Up: Empowering Citizens against Corruption. Transparency International; Mechkova, B., Bernhard, M. And Lührmann, A. 2019. Diagonal Accountability and Development Outcomes. The Varieties of Democracy Institute/ Open Government Partnership

سوف يسعى مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) أيضاً إلى تمكين منظمات المجتمع المدني الوطنية من الضغط في جانب الطلب على آليات المساءلة الأفقية من خلال إشراك المؤسسات الرقابية والتعاون معها من أجل تمحيص المسئولين عن الالتزامات. على سبيل المثال، التعاون مع الوكالات الرقابية لمساعدتها على جمع ونشر البيانات ذات الصلة التي يمكن أن تُمكِّن المجتمع المدني من رصد السياسات العامة والعمليات المتعلقة بالموازنة.[24] وهناك أدلة جيدة على أن مثل هذه الرقابة من جانب المجتمع المدني على عمليات وضع وتخصيص وتنفيذ الموازنة يمكن أن يخفض مخاطر سوء التخصيص والمحاباة التي تفضل جماعات المصالح الخاصة بدون وجه حق.[25]

وبالتالي، سوف ينطوي مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) على أنشطة عالمية وقُطرية تستهدف كلاً من المساءلة الرأسية والأفقية معاً من أجل تعظيم الضغط لتحقيق المساءلة الديمقراطية المُحسَّنة في المؤسسات العامة. وسوف تستهدف شبكات المعارف والإجراءات التي يقودها المواطنون المسئولين الحكوميين عن الالتزامات، مثل مقدمي الخدمة (الذراع الرأسي)، مع القيام أيضاً برصد المؤسسات الرقابية مثل البرلمانات والأجهزة العليا للرقابة التي من المفترض أن تضبط أداء هؤلاء المسئولين (الذراع الأفقي). سوف تركز الأنشطة على المستويين العالمي والإقليمي على تعميق المعارف المواضيعية لدى منظمات المجتمع المدني الوطنية في مجال موضوعات المساءلة الرئيسية من خلال إنشاء مجموعات مخصصة عبر-إقليمية، وإنتاج الأدوات البحثية اللازمة لتوليد الأدلة التي يمكن أن تستخدم للدفع من أجل الإصلاحات وأخيراً تطوير المهارات الفنية لدى منظمات المجتمع المدني للقيام بتدخلات الرصد الفعالة. وسوف يؤدي هذا إلى وضع منظمات المجتمع المدني في موقف يتيح لها القيام بدور فعال في الدعوة وصياغة السياسات من خلال تنفيذ خطط العمل الوطنية.

سوف تستخدم أيضاً منظمات المجتمع المدني المشاركة في مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) الأدوات الرقمية من أجل تحسين دعوتها والرصد والحماية القانونية وحشد المواطنين. ويتمثل الهدف الرئيسي في الاستفادة من الأدوات الرقمية للنهوض بالمساءلة حينما تتوافر المعلومات الرقمية وتتيح نسبة استخدام الإنترنت والثقافة الرقمية والمخاطر الأمنية ذلك.

الأثر المتوقع

يدعم مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) منظمات المجتمع المدني من أجل الإسهام في تعزيز المساءلة الديمقراطية من خلال العديد من أنماط المشاركة المدنية، تشمل الرصد والمشاورات وحملات المناصرة المصممة لتحجيم الفساد وانتهاكات الحقوق. ونتوقع أن نؤثر على المجموعات التي يستهدفها المشروع في الاتجاهات التالية:

- تمثل **منظمات المجتمع المدني** من 21 بلداً مجموعات مستهدفة والمستفيد النهائي من العمل في آنٍ واحد. سوف يمكّن مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) منظمات المجتمع المدني عبر ثلاثة مستويات. على المستوى الفني، سوف تكتسب منظمات المجتمع المدني هذه أساليب وأدوات وخبرات مُحسّنة سوف تمتد إلى ما بعد عمر المشروع. على المستوى السياسي ومستوى صنع السياسات، من المتوقع ألا يحمي المشروع البيئة التمكينية في البلاد فحسب، وإنما يوسّعها أيضاً، لكي تتمكن منظمات المجتمع المدني والمواطنون من السعي لمساءلة المسئولين عن الالتزامات، مما يوفر فرصاً أكثر لممارسة حقوقهم. وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي الأعمق، سوف يعزز المشروع من وكالة التحالفات غير الرسمية في البلاد التي تمكنها من المطالبة بمزيد من المساءلة من الحكومات مع الحد من

[24] United Nations Development Programme. Fighting Corruption in Post-Conflict and Recovery Situations: Learning from the Past. New York: UNDP, .2010p78

[25] Kukutschka, R. 2016. Civil Society Budget Monitoring, Anti-Corruption Helpdesk Answer; Grimes, M. 2013. The Contingencies of Societal Accountability: Examining the Link Between Civil Society and Good Government, Studies in Comparative International Development, vol.48 (4): pp380–402

حوافز الفساد وفرصه. وبالمثل، سوف ينشئ المشروع حوافز وأدوات أو منهجيات فعالة لمنظمات المجتمع المدني هذه من أجل حشد **الأفراد والمجتمعات المحلية** بمزيد من الفعالية لزيادة مشاركتهم في صنع القرار بالإضافة إلى المطالبة بمزيد من المساءلة من المسئولين عن الالتزامات.

- يستهدف مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) **المناصب العامة والمسئولين المسئولين عن الالتزامات** من اجل زيادة جانب العرض من المساءلة على المدى الطويل. وعلى المستوى الفني، ومستوى السياسات، يتوقع المشروع أن يحدد الممارسات السيئة والعقبات التنظيمية التي تمنع المشاركة الوثيقة بين المسئولين وجموع المواطنين المطلوب منهم خدمتهم. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يعزز المشروع هذه العلاقات من خلال قنوات تتيح حلقات التعليقات العكسية تمتد إلى ما بعد عمر المشروع. وفي الحالة المثلى، سوف تستفيد هذه القنوات من التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحسين أطر وبروتوكولات النزاهة الداخلية لدى المسئولين عن الالتزامات.

- وبالإضافة إلى ذلك، فإن استهداف مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) **للمؤسسات الرقابية** يعتزم التأكيد على استقلالها عن تدخل السلطة التنفيذية وأدائها من أجل تحقيق ولايتها الدستورية على المدى الطويل. وعلى الصعيد الفني، سوف يطوّر المشروع آليات الرصد والأدلة التي يمكن أن تساعد هذه المؤسسات الرقابية في تحسين منهجياتها وبروتوكولاتها.

في النهاية، سوف يمثل أصحاب الحقوق والأفراد والمجتمعات المحلية المستفيدين النهائيين من زيادة المساءلة الديمقراطية للقطاعات والخدمات المستهدفة من خطة عمل مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS). تواجه الشرائح المهمشة من المجتمعات المحلية أشد القيود التي تحول دون الحصول على حقوقها، مثل محدودية القدرة على الوصول لآليات الانتصاف، وفشل تقديم الخدمة وحالات الفساد وغيرها من أوجه التعبير عن فشل الحكومة.[26] وتتضمن مثل هذه الفئات الناقصة التمثيل ذات "الأصوات" المحدودة النساء وسكان الريف والأسر المعيشية الفقيرة والشباب. وسوف يسهم المشروع في التغلب على القيود التي تواجه هذه الفئات من خلال تمكين منظمات المجتمع المدني من إشراكهم في عمليات السياسات ومبادرات مكافحة الفساد، بما في ذلك بناء الشبكات وحملات الدعوة المشتركة والظهور الإعلامي لمطالبهم، وإعداد الموازنة بصورة تشاركية، والدراسات الاستقصائية التي ترصد الإنفاق العام وبطاقات التقييم وجلسات الاستماع العامة وهيئات المحلفين المشكلة من المواطنين وعمليات التدقيق الاجتماعي.

وستكون من القيم المضافة المحددة لمشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) أنه لا يسهم فقط في هدف التنمية المستدامة رقم 16.7 في بلدان التنفيذ، بل يسهم أيضاً في جهود رصد التقدم المحرز تجاه مؤشر هدف التنمية المستدامة رقم 16.7.2 في هذه البلدان. ويتصف هذا المؤشر، الذي صنفه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة كأحد مؤشرات الإطار الثاني، بندرة البيانات المناظرة له في الكثير من البلدان. وسوف يحاول المشروع جمع البيانات المتاحة ووضع خط الأساس لها في بلدان المشروع لكي يمكن استخدامها في تقييم التقدم المحرز تجاه غاية عام 2030.

[26] Schouten, C. 2011. Social Accountability in Situations of Conflict and Fragility, U4 Brief.

استعراض الأدبيات

المساءلة مفهوم يشير إلى العلاقة بين وكيل (وهم عادةً المسئولون الرسميون) وموكِّل (ينظر إليه عادةً على أنه المواطنة أو النظام السياسي)، يكون فيها الوكلاء "مؤتمنون على السلطة للعمل نيابةً عن" الموكِّل.[27] وللوكلاء مصالحهم وتفضيلاتهم الشخصية، وقد يعملون لتحقيقها بدلاً من تحقيق مصالح الموكِّل. وبالتالي، يمكن أن ينشأ عجز المساءلة حين يكون الموكِّل غير قادر على رصد سلوك الوكلاء وتقييده على نحوٍ فعّال.

في واقع الأمر، تتعلق المساءلة بضمان أن يتحمل أولئك الذين خوّلت لهم السلطة المسئولية عن سلوكهم وأن تكون هناك طريقة للانتصاف حين يفشل أصحاب المناصب في الوفاء بواجباتهم أو حين يعطون الأولوية للمصالح الشخصية على المصالح العامة.[28]

هناك إقرار واسع بأن المساءلة عنصرٌ أساسي وأحد مقوّمات الحكم الرشيد والديمقراطية.[29] وفي مواجهة تدهور الثقة العامة في المؤسسات الديمقراطية على مدار عدة عقود مضت،[30] هناك ضغط متزايد من المواطنين من أجل المزيد من الشفافية والمساءلة من جانب صنّاع القرار.[31] ومن هذا المنظور، تفسّر المساءلة في بعض الأحيان بشكل أوسع على أنها وسيط لتحقيق جودة الديمقراطية ومؤشر يبين قوة سيادة القانون، والحكم الرشيد وفعالية المؤسسات العامة.[32]

يُلزِمُ أهم إطار عالمي للتنمية، وهو جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، الحكومات صراحةً بتحسين مساءلتها باعتبارها وسيلة أساسية لضمان مستقبل أفضل وأكثر استدامة. ويدعو الهدف رقم 16 جميع البلدان إلى تعزيز "إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".[33]

وعلى الرغم من أن المساءلة ينظر إليها عادة باعتبارها نوع من "العلاقة المؤسسية" بين الموكّل والوكيل،[34] فإنه من المهم الإقرار بأن هذه العلاقة يمكن أن تكون عاصفة بل وعدائية. يصف فوكس جهود المطالبة بتحسين المساءلة واستنكار الفشل المُتصوَّر من جانب المسئولين عن الواجبات على أنها تقع في "حلبة نزاع تدور حول ما إذا كان من يملكون السلطة مسئولون أمام الجمهور عن قراراتهم".[35] فالمطالبة بمزيد من المساءلة ليست نوعاً من السعي التكنوقراطي - ولكنها بطبيعة الحال مهمة سياسية.

وهذا بدوره يقود إلى العديد من الأسئلة. أولاً، كيف تبدو المساءلة من الناحية العملية وما هي الصور التي يمكن أن تأخذها؟ ثانياً، كيف يمكن تقييم جودة علاقات المساءلة بين أصحاب الحقوق والمسئولين عن الواجبات؟ ثالثاً، ما الذي يمكن فعله من أجل تعزيز هذه العلاقات؟

---

[27] Stephenson, M. 2015. Corruption is BOTH a "Principal-Agent Problem" AND a "Collective Action Problem. The Global Anticorruption Blog; Zúñiga, N. U4 Anti-Corruption Helpdesk. Does More Transparency Improve Accountability? p.2

[28] Transparency and Accountability Initiative. .2017 "How Do We Define Key Terms? Transparency and Accountability Glossary

[29] OECD. .2014 Accountability and Democratic Governance: Orientations and Principles for Development. DAC Guidelines and Reference Series, p.30

[30] OECD. .2013 Trust in Government, Policy Effectiveness and the Governance Agenda. *OECD Publishing*

[31] Mulgan, R. 2003. Holding Power to Account: Accountability in Modern Democracies. *Springer*. p.2

[32] Castiglione, D. 2012. Democratic and Public Accountability, Britannica

[33] United Nations. SDG 16

[34] Transparency and Accountability Initiative. .2017 How Do We Define Key Terms? Transparency and Accountability Glossary

[35] Fox, J. 2007. Accountability Politics: Power and Voice in Rural Mexico

للإجابة عن السؤال الأول، من المهم الإقرار بوجود أبعاد مختلفة للمساءلة. كان الفهم التقليدي للمساءلة في المجتمعات الديمقراطية يدور حول قدرة المواطنين على التأثير على النواتج السياسية من خلال القنوات الرسمية. وفي أوضح صوره، كان هذا يتركز في الدور الرئيسي الذي يقوم به المواطنون في انتقال السلطة بصورة منظمة من خلال العمليات الانتخابية.

وعلى مدار الـ30 عاماً الأخيرة، أصبح ينظر إلى هذا المفهوم باعتباره نظرة مقيدة للغاية للمساءلة الديمقراطية، تعتمد بشكل مفرط على وسيلة "تعمل بأثر رجعي" للسيطرة السياسية من خلال صندوق الانتخابات.[36] وقد ظهر بشكل متزايد مفهوم أشمل للمساءلة، ينظر أيضاً إلى الجوانب الإجرائية ويغطي نطاقاً واسعاً من الصكوك التي تهدف إلى إنتاج السلوك المطلوب من جانب الوكلاء بشكل مستقل عن قدرة الموكّل على معاقبة الوكيل أثناء الانتخابات على انعدام النزاهة.[37]

وفي أعقاب أعمال غيليرمو أو دونِّل الرائدة في التسعينيات من القرن الماضي، أصبح المتخصصون يفرقون بشكل متزايد بين ثلاث صور مختلفة للمساءلة: الرأسية والقُطريَّة والأفقية.[38]

المساءلة الرأسية والأفقية

يشير مصطلح المساءلة الرأسية إلى العلاقة بين المسئولين الرسميين (الوكلاء) والمواطنين (الموكِّلين)، وبصفة خاصة إلى قدرة الطرف الثاني على مساءلة الطرف الأول بشكل مباشر. وقد تضمنت عادةً التدابير الرئيسية لتعزيز المساءلة الرأسية إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة بانتظام، ومدى جودة التزام الأحزاب السياسية وشاغلي المناصب بوعودهم الانتخابية.[39] إلا أن الانتخابات تعتبر آلية غير مثالية للمساءلة بالنظر إلى طبيعتها الدورية، بالإضافة إلى العلاقة المعقدة بين التفضيلات السياسية للناخبين بالنسبة للإدارات المستقبلية ورغبتهم في الحكم على الحكومة السابقة.[40]

لذلك، من المهم النظر في مسارات بديلة للمساءلة الرأسية تتجاوز "القناة (القنوات) المؤسسية الرسمية" مثل الانتخابات والسياسة الحزبية.[41] ويمكن أن تتضمن الوسائل الأكثر رسمية لممارسة المساءلة الرأسية نطاقاً واسعاً من المبادرات التي تعمل من القاعدة إلى القمة لتحسين انفتاح المؤسسات وتوسيع مشاركة الجمهور وجعل عمليات السياسات والموازنات أكثر استجابة لاحتياجات الجماهير.

ويقصد من هذه النهج أن تتيح للمواطنين مطالبة الدولة بشكل مباشر، سواء كان ذلك من خلال "المظاهرات أو الاحتجاجات أو صحافة التحقيقات أو القضايا التي ترفع للصالح العام".[42] ويمكن لهذا النوع من المساءلة من جانب المواطنين - أو حلفائهم في منظمات المجتمع المحلي أو منظمات المجتمع المدني أو الإعلام المستقل - أن يثبت

---

[36] Castiglione, D. 2012. Democratic and Public Accountability, Britannica
[37] Castiglione, D. 2012. Democratic and Public Accountability, Britannica
[38] انظر O-Donnell, G. Horizontal Accountability in New Democracies, Journal of Democracy, vol.9(3), (1998) pp112-126
[39] Mulgan, R. 2003. Holding Power to Account: Accountability in Modern Democracies. Palgrave Macmillan. pp.41-45
[40] Mulgan, R. 2003. Holding Power to Account: Accountability in Modern Democracies. Palgrave Macmillan. pp.41-45
[41] Transparency and Accountability Initiative. .2017 How Do We Define Key Terms? Transparency and Accountability Glossary
[42] Lührmann, A., Marquardt, K., and Mechkova, V. 2017. Constraining Governments: New Indices of Vertical, Horizontal and Diagonal Accountability, V-Dem Institute Working Paper 46

فائدته في "تجاوز أنظمة المساءلة الرسمية المعقدة أو المخترقة".[43] وبالتالي، يُشار إلى هذا أحياناً بعبارة '**المساءلة القُطرية**' نظراً لأنها ستسعى إلى "سد فجوة المساءلة التي تتركها المؤسسات الرسمية".[44]

وتتضمن الوسائل البديلة لتحفيز عمل الضوابط والتوازنات في المؤسسات الرسمية أدوات **المساءلة الاجتماعية** مثل أدوات رصد المجتمع المحلي وضع الموازنات بشكل تشاركي.[45] وعلى الرغم من أن آليات المساءلة الاجتماعية تعتبر عادة وسيلة لتقوية المساءلة الرأسية،[46] ومن المهم ملاحظة أنها، على عكس التصويت، تنطوي على عمل المواطنين بصورة جماعية وليست فردية.[47]

هناك أدلة تشير إلى أن دمج أساليب المساءلة الاجتماعية ضمن الإجراءات الحكومية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة الشفافية الحكومية، وتحقيق قدر أكبر من المساءلة وبالتالي خفض مستويات الفساد.[48] على سبيل المثال، يقدم لوهرمان وآخرون دعماً تجريبياً لفكرة ارتباط المساءلة القُطرية القوية بالإدارات الأكثر قدرة والتي تكون أكثر قوة في التنمية الاقتصادية.[49]

المساءلة الأفقية

يشير مصطلح 'المساءلة الأفقية' إلى الوسائل التي تمنح إحدى الجهات الفاعلة التابعة للدولة السلطة الرسمية التي تمكنها من المطالبة بتفسيرات أو فرض عقوبات على مؤسسة عامة أخرى كجزء من الضوابط والتوازنات داخل الحكومة. [50] ويمكن النظر إلى آليات المساءلة الأفقية باعتبارها التعبير العملي عن الفصل بين السلطات.[51] وبالإضافة إلى السلطة التشريعية والتنفيذية، تقوم المؤسسات الرقابية المستقلة بدور رئيسي - وهي تتضمن جهات مثل أمين المظالم ووكالات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة - والتي تفرض الضوابط والتوازنات لمنع المخالفات أو المعاقبة عليها.[52]

تعتبر آليات المساءلة الأفقية القوية ذات أهمية حيوية للنظم الديمقراطية الصحية.[53] ولا تقتصر الاعتبارات الرئيسية على الولاية القانونية للجهات الرقابية فحسب، بل تشمل الإرادة السياسية وتوفير الموارد والقدرات لكي تتمكن من التصدي بفعالية لإساءة استخدام السلطة.[54]

المساءلة والديمقراطية

[43] Transparency and Accountability Initiative. .2017 How Do We Define Key Terms? Transparency and Accountability Glossary
[44] Lührmann, A., Marquardt, K., and Mechkova, V. 2017. Constraining Governments: New Indices of Vertical, Horizontal and Diagonal Accountability, V-Dem Institute Working Paper 46
[45] Peruzzotti E, Smulowitz C. 2006. eds. Enforcing the Rule of Law: Social Accountability in the New Latin American Democracies. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press
[46] Reddy, N.K. and Ajmera, S. 2015. Ethics, Integrity and Aptitude. McGraw-Hill Education. p.336
[47] UNICEF. "Engagement in Social Accountability: A Stock Take, p6
[48] Bernhard, M., Luhrmann A., Mechkova V. 2017. Diagonal Accountability and Development Outcomes
[49] Bernhard, M., Luhrmann A., Mechkova V. 2017. Diagonal Accountability and Development Outcomes
[50] Transparency and Accountability Initiative. .2017 How Do We Define Key Terms? Transparency and Accountability Glossary
[51] Rose-Ackerman, S. 1996. Democracy and 'Grand' Corruption. International Social Science Journal, vol.48, pp365-380
[52] O'Donnell, G. 1998. Horizontal Accountability in New Democracies. Journal of Democracy, vol.9. pp112-126
[53] Castiglione, D. 2012. Democratic and public accountability, Britannica
[54] Lührmann, A., Marquardt, K., and Mechkova, V. 2017. Constraining Governments: New Indices of Vertical, Horizontal and Diagonal Accountability, V-Dem Institute Working Paper 46

على الرغم أن الأدبيات تحدد هذه القنوات الثلاث المنفصلة للمساءلة، من المهم ملاحظة أنه في النظم الديمقراطية التي تعمل بكفاءة، ينبغي أن تتفاعل جميع هذه القنوات الثلاث وأن يؤازر بعضها بعضاً.[55] وفي دراسة صدرت مؤخراً شملت بنن وإكوادور وكوريا الجنوبية، توصل لابنز ولوهرمان إلى أن التفاعل الناجح بين آليات المساءلة الرأسية والأفقية والقطرية يمكن أن يساعد على منع انهيار الديمقراطية من خلال ممارسة الضغط على الزعماء السياسيين من مختلف الاتجاهات وبواسطة أصحاب المصلحة المختلفين.[56]

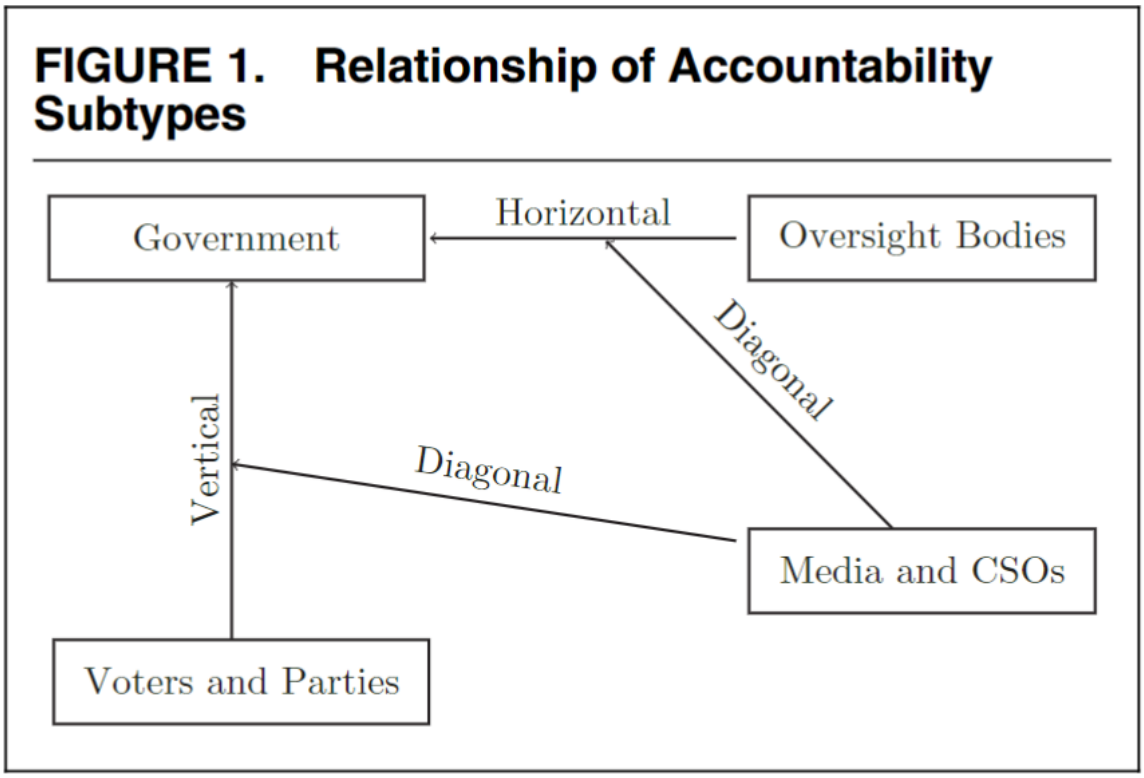

(المصدر: Lührmann, Marquardt & Mechkova 2017).

ولكن، لا ينبغي أن تؤدي هذه الملاحظة إلى نهج تمييزي تجاه تعزيز المساءلة. يحذر آكوستا وجوشي ورامشاو من أن محاولات تعزيز المساءلة الديمقراطية يمكن أن تضعف بسبب التركيز المفرط على المسارات الرسمية للمساءلة (مثل الانتخابات) نظراً لأن هذا قد يحجب العمل الاجتماعي الجماعي. وبنفس المفهوم، حينما تهمل جهود المساءلة الاجتماعية الاستجابات المؤسسية أو السياسية، يكون من غير المتوقع أن تؤدي إساءة استغلال السلطة المخولة إلى عقوبات مجدية.[57]

يبين موجز السياسات الصادر عن معهد 'أنواع الديمقراطية' (V-Dem) عام 2020 أنه، استناداً إلى تحليل السياق، فإن مسارات المساءلة المجدية سوف تعتمد على الأولويات المختلفة وترتيبها. وتأثير ذلك على السياسات، الذي يستمده المعهد من هذا التقييم، هو ضرورة السعي لتحقيق المساءلة الرأسية أولاً، وبخاصة في النظم

[55] Lührmann, A., Marquardt, K., and Mechkova, V. 2017. Constraining Governments: New Indices of Vertical, Horizontal and Diagonal Accountability, V-Dem Institute Working Paper 46
[56] Laebens, M. and Lührmann, A. 2021. What Halts Democratic Erosion? The Changing Role of Accountability. Democratization, vol.28
[57] Mejía Acosta, A., Joshi, A., Ramshaw, G. 2013. Democratic Accountability and Service Delivery: A Desk Review

الديمقراطية الضعيفة، وبمجرد تحقيق حدود دنيا معينة من الديمقراطية، يمكن السعي لتنفيذ استراتيجيات المساءلة الأفقية التي تستهدف الجهات الرقابية.[58]

تقييم المساءلة

تشير الأدبيات إلى أربعة عناصر أساسية للمساءلة يكون من المهم وضعها في الاعتبار في كل مسار من مسارات المساءلة الثلاثة التي نوقشت أعلاه.[59]

- **وضع المعايير** يحدد السلوك المتوقع من الوكيل والمعايير والممارسات الفضلى التي سوف يحكم عليه من خلالها.[60] وينبغي أن تحتوي هذه المعايير على واجبات ومعايير أداء محددة بوضوح وأن يتسم التقييم بالشفافية والموضوعية.[61]
- **قابلية المساءلة**تساعد في تحديد من الخاضع للمساءلة أمام مَن وما هي العملية التي يطلب من خلالها من المسئولين عن الواجبات وغيرهم من المسئولين "إعلان وتفسير وتبرير" أعمالهم أمام موكليهم.[62]
- **الاستجابة** تتناول قضية توقيت وكيفية امتثال المسئولين الحكوميين لمطالب المواطنين.
- **الإنفاذ** يشير إلى وجود نصوص قانونية لإثابة الفاعلين أو معاقبتهم. وقد يكون ذلك في صورة معاقبة الوكيل إذا فشل في الالتزام بالمعايير المحددة له، أو في الحالات القصوى، قد إيداعه السجن نظير الأعمال غير القانونية. تعتمد قابلية الإنفاذ على حد أدنى من المعايير فيما يتعلق بسيادة القانون.[63]

زادت الأدبيات المنشورة في مجال المساءلة زيادة كبيرة خلال العقود الماضية، بالتوازي مع زيادة تركيز السياسات على الشفافية والمساءلة والمشاركة. تُعرِّف الأبحاث مسارات مختلفة، ولكنها متصلة نحو المساءلة - الرأسي والقُطري والأفقي.

تتضمن آليات المساءلة الرأسية والأفقية النهج التي تعمل من القاعدة إلى القمة حيث يُخضع المواطنون إما كأفراد أو جماعات المسئولين الرسميين للمساءلة. ومن ناحية مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS)، سوف يُعزَّز هذا المشار من خلال بناء شبكات المعارف والإجراءات التي يقودها المواطنون وتستهدف مقدمي الخدمات العامة.

من خلال آليات المساءلة الأفقية، سوف ينطوي المشروع على رصد أداء مؤسسات الرقابة مثل البرلمانات والأجهزة العليا للرقابة.

وتهدف تدخلات مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) التي سوف تناقش من خلال الأقسام التالية في هذا الكتيّب إلى استغلال التفاعلات بين مختلف مسارات المساءلة، عن طريق التأكد من أن كل خطة عمل تضع في اعتبارها كيفية حشد الضغط على صنّاع السياسات داخل وخارج جهاز الدولة. وفي نهاية المطاف، يتمثل الهدف في الإسهام في مزيد من المساءلة الديمقراطية لفائدة الأفراد والمجتمعات المحلية في الـ21 بلداً التي يعمل فيها المشروع.

---

[58] V-Dem Institute. .2020 Political Accountability: Vertical, Horizontal, and Diagonal Constraints on Governments. Policy Brief No. #22

[59] Mejía Acosta, A., Joshi, A., Ramshaw, G. 2013. Democratic Accountability and Service Delivery: A Desk Review

[60] Transparency and Accountability Initiative. .2017 How Do We Define Key Terms? Transparency and Accountability Glossary

[61] UN Economic and Social Council. Accountability

[62] Mejía Acosta, A., Joshi, A., Ramshaw, G. 2013. Democratic Accountability and Service Delivery: A Desk Review

[63] Mejía Acosta, A., Joshi, A., Ramshaw, G. 2013. Democratic Accountability and Service Delivery: A Desk Review

بلدان مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS)

في أوائل عام 2020، أصدرت أمانة منظمة الشفافية الدولية دعوة للتعبير عن الاهتمام من شبكة أفرعها الوطنية للمشاركة في مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS). وقد تلقت واحداً وخمسين تعبيراً عن الاهتمام. ومن بينها، اختير 20 موضوعاً للمشاركة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت إحدى المنظمات غير المرتبطة بمنظمة الشفافية الدولية مشاركة في غامبيا.

اختيرت بلدان مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) طبقاً لمعيارين أساسيين:

- قابلية التطبيق العملية: يجب أن يتوافر في البلد الحد الأدنى من الهيكل التنظيمي للمساءلة، ويشمل الحد الأدنى من الضمانات ومجال العمل للمجتمع المدني.
  - المؤشرات ذات الصلة:
    - منظمة فريدوم هاوس 2019 (0 = الأسوأ، 100 = الأفضل، النطاق: ليست حرة/حرَّة جزئياً/حُرَّة)
    - مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين لعام 2020 (النطاق: مغلقة/معطلة/ضيقة/مفتوحة)
    - مؤشر الديمقراطية الذي تصدره وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست لعام 2019 (0 = الأسوأ، 10 = الأفضل، حيث 0-4 = نظام سلطوي، 4-6 = نظام مختلط، 7-8 = ديمقراطية معيبة، 9-10 = ديمقراطية كاملة)
    - مؤشر حرية التعبير والمساءلة الذي يصدره البنك الدولي طبقاً لمؤشرات الحوكمة العالمية لعام 2019 (-2.5 = الأسوأ، +2.5 = الأفضل)
    - مؤشر سيادة القانون الذي يصدره مشروع العدالة العالمية لعام 2020 (0 = الأسوأ، 1 = الأفضل)
    - مؤشر حرية الصحافة 2020 الذي تصدره منظمة مراسلون بلا حدود (0=الأفضل، 100 = الأسوأ حيث 0 إلى 15 نقطة = جيد، 15.01 إلى 25 نقطة = مقبول، 25.01 إلى 35 نقطة = مُعضل 35.01 إلى 55 نقطة = صعب، 55.01 إلى 100 نقطة = خطير للغاية)
    - مؤشر النزاهة العامة (0 = الأسوأ، 10 = الأفضل)
    - مؤشر ضوابط الحكومة الذي يصدره المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (إنترناشيونال آيديا) من ضمن مجموعة مؤشرات حالة الديمقراطية في العالم (0 = الأسوأ، 1 = الأفضل، النطاق نظام سلطوي/نظام مختلط/ديمقراطية منخفضة الأداء/ديمقراطية متوسطة الأداء/ديمقراطية عالية الأداء)

- المقياس: مدى تأثير الفساد على البلاد. سوف تمنح الأفضلية للبلدان التي تحقق نتائج دون المتوسط و/أو تهبط بشدة في مؤشر مدركات الفساد.
  - المؤشرات ذات الصلة:
    - مؤشر مدركات الفساد لعام 2019 (0 = الأسوأ، 100 = الأفضل)

يمثل اختيار البلدان الناتج مجموعة متباينة من الدول من شتى أنحاء العالم تميل إلى الظهور في "الثلث الأوسط" في معظم مؤشرات الحكم، حيث تشير الأدبيات إلى أن تدخلات الحكم، مثل مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني ((SANCUS، يمكن أن تكون أكثر تأثيراً. ومن المهم ملاحظة أن نطاق البلدان يتسم باتجاهات سير مختلفة. فالبعض، مثل أرمينيا وكولومبيا، أحرز تقدم ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة في مجال تعزيز معايير الديمقراطية ومؤسساتها، بالإضافة إلى تحسين صوت المواطنين. بينما يمثل البعض الآخر، مثل غواتيمالا ولبنان، صورة تدعو أكثر للقلق.

ولكن، بوجه عام، تشترك هذه البلدان في بعض الخصائص العامة. فهي تميل إلى تكون من النظم الديمقراطية ذات الأداء المنخفض إلى المتوسط والتي تتسم بمحدودية الحقوق السياسية وتعطيل المجال المدني وبعض المخاوف في مجال حرية الصحافة. وبرغم ذلك، تمتلك هذه الدول البنية التحتية الأساسية للمساءلة، وحرية التعبير وسيادة القانون المطلوبة للتعال مع القيود الشائعة المبينة في المقدمة: ضعف الضوابط والتوازنات ومحدودية الفصل بين المصالح العامة والخاصة وانعدام الإنفاذ والقيود المفروضة على المجال المدني.

ويضعها هذا في موقف يؤهلها لاستضافة إجراءات مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) التي تنطوي على جهود متكاملة للتعامل مع كل من المساءلة الأفقية والرأسية. ويعتقد أن هذا النهج مناسب لضمان استمرار هذه البلدان في تحسين بنيتها الأساسي الخاصة بالمساءلة الديمقراطية، أو لدعمها خشية تراجعها أكثر من ذلك على مسار الديمقراطية. ومن الأمور البالغة الأهمية، أنه لا يوجد من بينها ما هو "مغلق" بالنسبة لجماعات المجتمع المدني طبقاً للمؤشرات التي تم الرجوع إليها.

أرمينيا

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

تحصل أرمينيا على نتائج أعلى قليلاً من المتوسط في مؤشر مدركات الفساد وقد ظلت تتحسن إلى حدٍ ما على مدار الأعوام القليلة الماضية. وبالفعل، فإن الأحداث التي جرت خلال السنوات القليلة الماضية تجعلها من البلدان الواعدة بالنسبة لمشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) من أجل المزيد من تدعيم المساءلة الديمقراطية. في أعقاب الثورة المخملية التي تولى فيها زعيم المعارضة السلطة، أجريت انتخابات سريعة في كانون الأول/ديسمبر عام 2018، وصفتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأنها حرة ونزيهة، وصحبها نمو تالٍ في المساءلة والشفافية وثقة الجمهور في الديمقراطية. ومن الأمور المشجعة على وجه الخصوص ارتفاع نشاط منظمات المجتمع المدني دون تدخل من الحكومة. ولكن النزاع الذي نشب مؤخراً مع أذربيجان يمثل تهديداً لترسيخ هذه الجهود الإصلاحية على المستوى المحلي، ويمكن أن يساعد الدعم الذي يقدمه مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) في الحفاظ على ما أحرز من تقدم.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/49، الترتيب = 180/60
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 55، حرَّة جزئياً
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	معطّلة
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 5.35، الترتيب = 89
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	0.05 (الرتبة المئوية: 47.78)
مؤشر سيادة القانون 2020	-
مؤشر حرية الصحافة 2021	28.83
مؤشر النزاهة العامة 2019	-
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.60 (ديمقراطية متوسطة الأداء)

مركز مكافحة الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية (منظمة الشفافية الدولية في أرمينيا)

http://www.transparency.am/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) - التعليم

مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** العجز المؤسسي في المساءلة والشفافية في قطاع التعليم. **الأسباب الجذرية:** مقاومة الفساد وانعدام الإرادة السياسية لإحداث تغيير بارز. **الأثر:** الجودة غير المناسبة للقائمين بالتدريس نتيجة المحسوبية والرشوة؛ اختلاس أموال ميزانيات المدارس بسبب قلة الشفافية والرقابة؛ تزوير الانتخابات بسبب استخدام الموارد الإدارية المتاحة لمديري المدارس والمعلمين في الانتخابات، من بين أمورٍ أخرى.
الهدف الرئيسي	**تعزيز المساءلة في قطاع التعليم**
بناء الشبكات	1.1 دورات تدريبية تعقد سنوياً لـ25 من ممثلي المنظمات غير الحكومية وجماعات الشباب التي تعمل في مال التعليم من أجل تحسين مهاراتها في مجال تنفيذ أنشطة الرصد لتحسين المساءلة الرأسية. 1.2 مناقشات تضم أصحاب المصلحة المتعددين، ومنهم هيئات الدولة والمنشآت التعليمية والمجتمع المدني والخبراء، بغية تعزيز مدخلات السياسات التي تم تطويرها كجزء من أنشطة الرصد.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 رصد وزارة التعليم والعلوم والرياضة والثقافة على صعيد وضع الموازنة وتنفيذها، ومدى الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات والمشاكل التي يثيرها الإعلام بالإضافة إلى القضايا الأخرى المقترحة من أصحاب المصلحة في المشروع من خلال مراقبة الموقع الإلكتروني للجمعية الوطنية والمقابلات مع المسئولين وأعضاء المجلس العام. 2.2 رصد خدمات أو قضايا محددة في مجال التعليم، بمساعدة المجتمع المدني، يختارها أصحاب المصلحة بناءً على منهجيات تشاركية، مثل مجموعات التركيز وبطاقات تقييم المواطنين وعمليات التدقيق الاجتماعي. طبقاً للقضايا المحددة، سوف يتولى تحالف المجتمع المدني رصد وزارة التعليم والعلوم والرياضة والثقافة، ووزارة المالية ووزارة العمل والشئون الاجتماعية ووحدات التعليم في الإدارات الإقليمية والمدارس والجامعات وما إلى ذلك. وبناءً على هذا الرصد، سوف توضع توصيات في شكل تقرير متاح للجمهور. 2.3 الدعوة من خلال سلسلة من الاجتماعات مع المسئولين عن الواجبات واللجان البرلمانية المعنية، بجانب بناء التحالفات واستخدام الإعلام من أجل الترويج للتوصيات التي وضعت استناداً إلى عملية الرصد. 2.4 المتابعة، إذا لزم الأمر، من خلال شكاوى المواطنين/المُبلغين عن المخالفات، والتقدم بطلبات لدى الهيئات المسئولة والجهات المنوط بها إنفاذ القانون، والدخول في نزاعات قضائية أمام المحاكم، حيثما كان ذلك ذا صلة، على سبيل المثال، عند رفض طلبات الوصول إلى المعلومات. 2.5 متابعة التعاون مع صحفيي التحقيقات إذا كانت هناك حاجة لتحقيقات أكثر شمولاً، مثل الحالات التي يشير فيها الرصد إلى وجود اختلاسات مالية خطيرة.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 رصد لجنة البرلمان من ناحية رقابتها على وزارة التعليم والعلوم والرياضة والثقافة، وقدرتها التشريعية المتعلقة باعتماد القوانين في مجال التعليم وشفافية أعضاء البرلمان والقدرة على الوصول إليهم والمساءلة وعمل اللجان الاستقصائية من خلال استعراض للموقع الإلكتروني للجمعية الوطنية، وإجراء المقابلات مع أعضاء البرلمان، والموقع الإلكتروني لرصد البرلمان (www.parliamentmonitoring.am)، بالإضافة إلى

	إجراء مقابلات مع مسئولين من وزارة التعليم والعلوم والرياضة والثقافة والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة في مشروعنا. 3.2 رصد المؤسسات الرقابية وتحليلها مثل *مجلس الرقابة* وأمين المظالم، من ناحية أدائها واستجابتها في الأمور المتعلقة بالقضايا التي تم التعرف عليها بالإضافة إلى النتائج ذات الصلة التي تعكسها التقارير المؤسسية. 3.3 رصد وتحليل أداء مؤسسات إنفاذ القانون (وتشمل لجنة منع الفساد ولجنة مكافحة الفساد ومكتب المدعي العام ومحاكم مكافحة الفساد) فيما يتعلق بالقضايا المُبلَغ عنها وتطبيق سيادة القانون واتباعه واتساق العقوبات الإدارية والجنائية المطبقة من هذه المؤسسات فيما يتعلق بالقضايا. وبناءً على هذا الرصد والتحليل، سوف توضع توصيات في شكل تقرير متاح للجمهور. 3.4 جهود المناصرة من خلال سلسلة من الاجتماعات والمناقشات مع الجمعية الوطنية، ومؤسسات الرقابة وإنفاذ القانون، حسب الاقتضاء، ومشاركة المؤسسات المدنية والإعلام من أجل الترويج للتغيرات المتعلقة بالنواحي القانونية أو الممارسات. 3.5 اجتماعات لمناصرة لمناقشة تقارير الرصد وتوصياته من أجل تقوية الرقابة على التعليم مع الجمعية الوطنية والمؤسسات الرقابية ومؤسسات إنفاذ القانون، من أجل الترويج للتغيرات المتعلقة بالنواحي القانونية أو الممارسات.
الأدوات الرقمية	4.1 منصات للتعهيد الجماعي تيسر للمواطنين المشاركة في صنع السياسات وتقديم التعليقات العكسية بخصوص جودة الخدمات بالإضافة إلى الإبلاغ عن الفساد وغيره من المخالفات في مجال التعليم. https://iditord.org/education.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
النسبة المئوية من منظمات المجتمع المدني التي يدعمها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) التي تُبلغ أن شبكات SANCUS قد حسن قدراتها "بشكل كبير" على السعي للمناصرة في قضايا المساءلة الديمقراطية	لا ينطبق	%20	%20	%20
عدد المؤسسات المسئولة عن الالتزامات التي ترصدها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS)	0	2	2	2
عدد البرلمانات والمؤسسات الرقابية التي ترصدها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS)	0	3	3	3
عدد المواطنين الذين حُشِدُوا للمشاركة في عمليات الرصد المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) (مصنفاً طبقاً للعمر والجنس، والإقامة الحضرية/الريفية، والموضوع ونوع المشاركة)	0	20	40	60

البوسنة والهرسك

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

ظلت البوسنة والهرسك تتراجع بشكل مطرد على مؤشر مدركات الفساد خلال السنوات الأخيرة، وهي أقل من كل من المتوسط الإقليمي والعالمي. تتسم البلاد بسياق حكم يكاد يكون فريداً من نوعه في التفتت، حيث يتيح الركود السياسي وازدواجية وظائف الحكومة فرصاً سانحة للفساد. إلا أن البلاد تتمتع بقدر لا بأس به من المجال المدني وبقدر جيد نسبياً من شفافية الموازنة، على الرغم من بعض القيود المفروضة على حرية الصحافة.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/35، الترتيب = 180/111
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 53، حرَّة جزئياً
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	ضيقة
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 4.84، الترتيب = 101
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	-0.20 (الرتبة المئوية: 38.92)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.52
مؤشر حرية الصحافة 2021	28.34
مؤشر النزاهة العامة 2019	6.01
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.54 (ديمقراطية ضعيفة/منخفضة الأداء)

شبكة التحقيق والإبلاغ في البوسنة والهرسك والبلقان التابعة لمنظمة الشفافية الدولية

http://www.ti-bih.org/

https://birn.eu.com/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) - السلطة القضائية	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** عدم نزاهة السلطة القضائية والمستوى غير الكافي من الشفافية بما يتعلق بالإجراءات التأديبية المتخذة ضد القضاء والمدعين العموم. **الأسباب الجذرية:** عادة ما تُقوّض الإجراءات القضائية نتيجة تدخل المصالح الفردية داخل المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام وكبار المسئولين داخل السلطة القضائية على الرغم من جهود مكتب المدعي العام التأديبي. بالإضافة إلى ذلك، هناك قدر مفرط من السلطة التقديرية للمدعي العام عند تقرير فتح التحقيقات. **الأثر:** أدى انعدام الشفافية والمساءلة والنزاهة إلى مستويات مرتفعة من انعدام الثقة في مؤسسات السلطة القضائية، بالإضافة إلى إتاحة تسييس السلطة القضائية وإفلات فساد كبار المسئولين من العقاب.
الهدف الرئيسي	**تحسين شفافية السلطة القضائية وخضوعها للمساءلة في البوسنة والهرسك مع التركيز بصفة خاصة على شفافية وكفاءة الإجراءات التأديبية المتخذة ضد القضاء والمدعين العموم.**
بناء الشبكات	1.1 عمليات التشاور مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وبخاصة من خلال الشراكات المنشأة مع منظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي النشط في مجال السلطة القضائية. 1.2 التعاون مع مكتب المدعي العام التأديبي لإنشاء قناة دائمة لتبادل المعلومات مع المكتب. *1.3* التعاون مع المؤسسات الأخرى التي يغطيها الرصد واستخدام التعاون كأحد وسائل المناصرة لدى الجهات ذات الصلة المسئولة عن اقتراح الإصلاحات وتنفيذها، مثل المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام والمجلس البرلماني ومجلس الوزراء وما إلى ذلك. 1.4 التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووفد الاتحاد الأوروبي وغيرهما من أصحاب المصلحة الناشطين في رصد عمل السلطة القضائية في البوسنة والهرسك لزيادة الضغط على صناع القرار من أجل إصلاح السلطة التنفيذية في البوسنة والهرسك.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 إجراء دراسة استقصائية مسبقة من خلال شبكة الإنترنت بين المواطنين بناءً على عينة عشوائية لجمع تصورات المواطنين بشأن المعلومات الهامة عن عمل السلطة القضائية التي ينبغي أن يتيحها المدعون العموم والمحاكم. تنظيم مجموعات تركيز مع مجموعات المجتمع المدني لتحديد القضايا الرئيسية المتعلقة بشفافية السلطة القضائية وإثراء عملية وضع منهجية تقييم لشفافية السلطة القضائية. 2.2 تقييم 79 محكمة و20 مكتب من مكاتب المدعين العموم على جمع مستويات الحكم في البوسنة والهرسك من خلال مؤشر الشفافية استناداً إلى: • الشفافية الاستباقية من خلال تحليل المواقع الإلكترونية الرسمية للمحاكم ومكاتب المدعين العموم وتقييم مدى القدرة على الوصول إلى المعلومات ذات الصلة. • شفافية وانفتاح المحاكم ومكاتب المدعين العموم أمام منظمات المجتمع المدني والمواطنين الذين يطلبون المعلومات من خلال طلبات حرية المعلومات. • شفافية المحاكم ومكاتب المدعين العموم أمام الإعلام، مقاسة بمدى الاستجابة للاستفسارات التي يرسلها الإعلام إلى المحاكم ومكاتب المدعين العموم. 2.3 سوف تستخدم الطلبات التي تستند إلى حرية المعلومات، عندما ترفض المؤسسات تقديم المعلومات، مركز الدعوة والاستشارات القانونية لمتابعة الإجراءات القانونية التالية. 2.4 إصدار تقرير من خلال الإشارة المتقاطعة إلى نتائج المؤشر وتحليلها. 2.5 ضمان قنوات على شبكة الإنترنت للمواطنين من خلال المنصات التفاعلية للإبلاغ عن تجاربهم الخاصة/المخالفات في عمل السلطة القضائية. سوف يقوم الفريق القانوني التابع

	لمركز الدعوة والاستشارات القانونية بالتعامل مع جميع التقارير الواردة، وسوف يتم الإبلاغ عن الحالات التي تثبت أهليتها إلى مكتب المدعي العام التأديبي لضمان المساءلة المزدوجة. 2.6 أنشطة التوعية الموجهة للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني لاستخدام القنوات المتاحة على شبكة الإنترنت للإبلاغ عن المخالفات/الفساد. 2.7 15 قصة إعلامية مواضيعية تركز على مؤسسات وأمثلة وقضايا محددة تنبع من نتائج الأبحاث. 2.8 إنتاج فيديو ومواد ترويجية أخرى لنشر تحليل نتائج الأبحاث. 2.9 أنشطة بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني، والجمعيات الطلابية والمواطنين لتقوية قدراتهم على رصد السلطة القضائية وتشجيعهم على الإبلاغ عن الفساد/المخالفات من خلال منصة تفاعلية على شبكة الإنترنت بالإضافة إلى تقديم الدعم لهم من الفريق القانوني لمركز الدعوة والاستشارات القانونية في القضايا التي ترفض المؤسسات فيها تقديم المعلومات.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 وضع منهجية لرصد الإجراءات التأديبية التي يقوم بها مكتب المدعي العام التأديبي. 3.2 رصد النزاهة والشفافية والكفاءة في الموقع لجميع الإجراءات التأديبية سنوياً (نحو 30 سنوياً بناءً على تقارير المدعي العام التأديبي) المتخذة ضد القضاة والمدعين العموم التي أجرها *المدعي العام التأديبي*. 3.3 إنشاء مقترحات لسياسات تهدف إلى تحسين شفافية الإجراءات التأديبية بالتعاون مع المدعي العام التأديبي لضمان نزاهة العملية بالإضافة إلى إدخال المزيد من التحسينات على آليات النزاهة داخل السلطة القضائية. 3.4 تطوير منهجية لرصد المحاكمات في قضايا الفساد والجريمة المنظمة. 3.5 رصد قدرة وكفاءة السلطة القضائية، في الموقع، على الملاحقة القضائية لحالات الفساد والجريمة المنظمة، وجمع المعلومات عن الأداء الفردي للقضاء والمدعين العموم. 3.6 إصدار تحليلات متعمقة للقضايا الرئيسية ذات الصلة بالإجراءات التأديبية بالإضافة إلى تحليل للقضايا المرتبطة بكفاءة ونزاهة الملاحقات القضائية للفساد والجريمة المنظمة. 3.7 إصدار فيديو تسجيلي مصغر ودراسات حالة توضح موضوعات التأديب والملاحقة القضائية لإخبار الجمهور بصة عامة والضغط على صناع القرار من أجل تحسن الوضع في هذا المجال.
الأدوات الرقمية	4.1 تطوير منصة تفاعلية عبر شبكة الإنترنت تعرض مؤشر الشفافية للمحاكم ومكاتب الادعاء في البوسنة والهرسك.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد التغييرات التشريعية أو الإجرائية أو السياسية من أجل تعزيز كفاءة المؤسسات الرقابية وخضوعها للمساءلة واستقلالها التي يسهم فيها العمل	لا ينطبق	1	2	3
عدد المؤسسات المسئولة عن الالتزامات التي ترصدها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS)	0	30	80	99
عدد المشاركين في ورش العمل الفنية بشأن استخدام أدوات المساءلة وأساليب تحليل البيانات (المصنّفة طبقاً للانتماء المؤسسي والجنس والموقع)	لا ينطبق	لا ينطبق	30	60

عدد المواطنين الذين حُشِدُوا للمشاركة في عمليات الرصد المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) (مصنفاً طبقاً للعمر والجنس، والإقامة الحضرية/الريفية، والموضوع ونوع المشاركة) عدد *مشاهدي الصفحة*، عدد *التقارير المُستَلَمة*	لا ينطبق	لا ينطبق	10,000 50	25,000 150
عدد المتعاونين مع المنظمات التكنولوجية من أجل إنتاج أدوات رقمية للمساءلة للإجراءات الفرعية من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS)	لا ينطبق	1	1	1

البرازيل

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

تأتي نتائج البرازيل مرتفعة نسبياً في عدد من المؤشرات التي تقيّم قوة الدعائم الديمقراطية في البلاد. ولكن هذه النتائج ظلت تتدهور بمعدل كبير خلال العامين الماضيين، وينعكس أثر موجة فضائح الفساد على انخفاض نتيجتها في مؤشر مدركات الفساد. أدى عدم الاستقرار السياسي إلى إدارة ذات مواقف متذبذبة تجاه أنماط الحكم الديمقراطي، وتتسم البلاد أيضاً بانعدام المساواة بشكل حاد وتزايد الضغط على المجال المدني.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/38، الترتيب = 180/94
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 74، حرَّة
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	معطّلة
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 6.92، الترتيب = 49
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	0.34 (الرتبة المئوية: 58.62) متراجعة
مؤشر سيادة القانون 2020	0.52
مؤشر حرية الصحافة 2021	36.25
مؤشر النزاهة العامة 2019	6.26
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.63 (ديمقراطية متوسطة الأداء)

Transparência Internacional Brasil (منظمة الشفافية الدولية في البرازيل)

https://transparenciainternacional.org.br/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) - شفافية الحكومات دون الوطنية	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** عادة ما تكون مستويات الشفافية والمساءلة غير متساوية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والبلديات، وعادة ما تتأثر بالفساد إما نتيجة غياب القواعد المحددة على المستوى دون الوطني أو نتيجة انعدام الإنفاذ والرقابة. **الأسباب الجذرية:** عدم وجود آليات كافية لتعزيز تبادل الآراء وزيادة المساءلة ورعاية مناخ إيجابي من التعلم المتبادل بين الحكومات دون الوطنية. **الأثر:** يزيد انعدام الشفافية والمساءلة من خطر الفساد في الحكومات دون الوطنية، والمؤسسات الرقابية غير قادرة على تنفيذ واجباتها بشكل مستقل.
الهدف الرئيسي	**رعاية التعاون والتنافس بين حكومات الدول حتى يمكنها التعلم من بعضها البعض كيفية تنفيذ معايير أعلى للشفافية والمساءلة الديمقراطية**
بناء الشبكات	1.1 حشد السلطات العامة على مستوى الدولة (وبخاصة المراقبين الماليين العامين والجهات الرقابية المماثلة في السلطة التنفيذية) من أجل تحسين آليات مساءلة الحكومة، وتقديم الإرشادات والتوصية بالممارسات الفضلى الوطنية والدولية وبمسارات عمل محددة. 1.2 توفير التدريب والبيانات المنظمة للناشطين وصحفيي التحقيقات (من خلال العمل مع أبراجي، وهي جمعية لصحافة التحقيقات في البرازيل و/أو مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد للضغط على الحكومات دون الوطنية والمؤسسات الرقابية لكي تتحسّن. 1.3 تقديم التدريب ودعم المنظمات غير الحكومية المحلية التي تعمل على مستوى القاعدة لتكرار منهجية التقييم من أجل ترتيب وتقييم عدد أكبر من البلديات الصغيرة والمتوسطة الحكم في شتى أنحاء البلاد.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 تطوير منهجية لترتيب الحكومات دون الوطنية (وبخاصة السلطة التنفيذية) طبقاً لمتطلبات الشفافية والنزاهة وضوابط التحكم الداخلية والخارجية والرقابة الاجتماعية. وسوف يجري تطوير هذه المنهجية من خلال الأبحاث المكتبية ودراسة مفصلة للمواقع/البوابات الإلكترونية لكل جهة، واستعراض الأدبيات ذات الصلة، وإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة والمتخصصين. 2.2 عقد مشاورات بشأن المنهجية مع الباحثين والهيئات العامة بالإضافة إلى المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في تعزيز المساءلة، والنزاهة وتدابير مكافحة الفساد. 2.3 استخدام المنهجية لرصد وترتيب الولايات الـ27. 2.4 إجراء حوار مع حكومات الدول: سوف تُرسَل النتائج الأولية إلى الهيئات المسئولة عن سياسات الشفافية ومكافحة الفساد في كل دولة (على سبيل المثال إلى ممثلين من مكتب المراقب المالي العام للدولة) لإتاحة الفرصة لمعرفة النتائج وتقديم أي طلبات للتوضيح أو التصحيح فيما يتعلق بالاستنتاجات أو تقديم تحديثات في البوابات الإلكترونية التي خضعت للتقييم. 2.5 نشر النتائج وتصنيف كل دولة في الترتيب وإعلان هذا للجمهور من خلال موقع إلكتروني محدد. التوزيع على نطاق واسع من خلال وسائل الإعلام التقليدية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي. 2.6 الحفاظ على علاقة مستمرة مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بعد نشر النتائج. سوف تسعى منظمة الشفافية الدولية في البرازيل إلى استمرار تواصلها مع ممثلي مكاتب المراقب المالي العام للدولة، ووسائل الإعلام والجهات الفاعلة المؤثرة على شبكات

	التواصل الاجتماعي كطريقة للضغط على الحكومات المحلية من أجل الالتزام بالنهوض بجهودها ولإصدار أفضل التوصيات والممارسات إلى حكومات الدول الخاضعة للتقييم.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 التقييم النوعي للأثر على تحسين شفافية قواعد بيانات الولايات فيما يخص عمل المؤسسات الرقابية، مثل المشتريات العامة والإنفاق الحكومي. 3.2 وضع أطر قانونية ومؤسسية للنهوض بجهود الحكومة المفتوحة، في حكومات الولايات، من خلال برامج التبادل وبناء القدرات مع المؤسسات الرقابية على المستوى دون الوطني. 3.3 التعاون مع مكاتب المراقب المالي العام، والتي تمثل الهيئات الرقابية الرئيسية للمسئولين عن الالتزامات على المستوى دون الوطني، من خلال تحديد التجارب الإيجابية والسلبية في تصميم وتنفيذ سياسات الشفافية، مع الإشارة إلى فرص التحسين وتعزيز مبادرات الرقابة بشكل عام.
الأدوات الرقمية	4.1 إنشاء منصة رقمية تقوم بترتيب الـ 27 ولاية لتعزيز المزيد من التنظيم والمقارنة والعرض المرئي لقواعد بيانات مكافحة الفساد الرئيسية (على سبيل المثال، المشتريات العامة والإنفاق العام والإيرادات ومرتبات الموظفين العموم والحوافر الضريبية وغيرها) لكل ولاية من ولايات البرازيل. 4.2 منصة بوند (Bonde): وهي منصة للضغط الاجتماعي ترسل إخطارات المواطنين إلى السلطات العامة مباشرة سعياً إلى إتاحة وتحسين قواعد بيانات مكافحة الفساد الرئيسية. وسوف تكون متاحة على الموقع الإلكتروني الخاص بالترتيب، وسوف تفيد في الضغط على الحكومات التي خضعت للتقييم لتحقيق مزيد من النتائج في الترتيب.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد التغييرات التشريعية أو الإجرائية أو السياسية من أجل تعزيز كفاءة المؤسسات الرقابية وخضوعها للمساءلة واستقلالها التي يسهم فيها العمل	0	27	27	27
عدد الحوارات الوطنية بين أصحاب المصلحة المتعددين في مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) التي تهدف للنهوض بالشبكات داخل البلاد	0	1	2	4
عدد إجراءات المناصرة التي أجرتها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) لزيادة الضغط على المؤسسات الرقابية في جانب الطلب	لا ينطبق	0	4	6

الكاميرون

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

حكم الكاميرون، التي صنفها مؤشر الديمقراطية الذي تصدره وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست لعام 2019 على أنها نظام سلطوي، نفس الرئيس ونفس الحزب على مدار ما يقرب من 40 عاماً. ظل بول بيا، الذي أصبح رئيساً لأول مرة عام 1982، وحزبه، الحركة الديمقراطية للشعب الكاميروني، محتفظاً بالسلطة من خلال الانتخابات المزورة والمحاباة السياسية وسيطرة الرئيس على التعيينات الرفيعة المستوى. وعلى مدار العقود الأربعة الأخيرة، قامت الحركة الديمقراطية للشعب الكاميروني بقمع الشخصيات المعارضة وتهديد الصحفيين المنتقدين للحكومة ومنع أو إبطاء الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي لتعطيل حشد المواطنين وتأجيل الانتخابات. وتبدو التعيينات في هيئات إدارة الانتخابات حزبية إلى حدٍ بعيد.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/25، الترتيب = 180/149
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 16، غير حرَّة
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	قمعية
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 2.77، الترتيب = 142
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	1.19- (الرتبة المئوية: 16.26)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.36
مؤشر حرية الصحافة 2021	43.78
مؤشر النزاهة العامة 2019	3.83
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.39 (نظام سلطوي)

كما حصلت الكاميرون على أحد أقل النتائج في مؤشر مدركات الفساد لعام 2020، حيث جاء ترتيبها 149 من بين 180 بلداً، وتنتشر الرشوة انتشاراً كبيراً في أنحاء البلاد. وتظهر البيانات الواردة من مقياس الفساد العالمي لعام 2019 الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية أن ما يقرب من نصف شعب الكاميرون الذين استخدموا الخدمات العامة خلال العام السابق للمقابلة دفعوا رشاوى للحصول على ما يحتاجونه من خدمات. وجدير بالذكر أيضاً أن 72 في المائة من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات شعروا بزيادة الفساد في البلاد على مدار العام الماضي و64 في المائة رأوا أن الحكومة فاشلة في مكافحة الفساد.

وتشير التقارير إلى أن مبادرات الحد من الفساد، مثل إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، أعيقت بفعل النفوذ السياسي غير القانوني على المؤسسات العامة. ويُصنع القرار بصورة رئيسية من خلال المراسيم الرئاسية وفي ظل تشاور محدود مع الجمهور، كما يملك الرئيس سلطة تعيين القضاة وفصلهم. التشريعات الخاصة بإتاحة المعلومات غير موجودة في الكاميرون، ولم تحقق مبادرة الحكومة الإلكترونية التي أطلقت عام 2006 سوى أثرٌ محدود.

منظمة الشفافية الدولية في الكاميرون

https://ti-cameroun.org/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) - مشاركة المواطنين في الإدارة المالية العامة على المستوى المحلي	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** ضعف مشاركة المواطنين المحليين في أدوار الرصد وضعف مشاركتهم في عمليات الموازنة الخاصة بالحكم المحلي. **الأسباب الجذرية:** ضعف الإلمام بالموازنة بين المواطنين، ومحدودية إتاحة المعلومات المتعلقة بالتخطيط للتنمية المحلية، وإقصاء الأقليات من العمليات الخاصة بالموازنة بالإضافة إلى عدم وجود قانون وطني شامل لمكافحة الفساد. **الأثر:** عدم اهتمام المواطنين بالتنمية المحلية وبتقارير السلطات المحلية الخاصة بالموازنة نظراً لأنهم غير قادرين لا على النقد ولا على التشكيك في دقتها. ويؤدي هذا إلى انخفاض المساءلة المؤسسية.
الهدف الرئيسي	**تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ خطة التنمية المحلية والإدارة المالية العامة من خلال مشاركة المواطنين**
بناء الشبكات	1.1 سوف يضم الاحتفال بإطلاق المشروع جميع أصحاب المصلحة (البرلمانيين وزعماء الجمعيات المدنية، والسلطات المحلية والسلطات التقليدية) الذين سوف يشاركون في تنفيذ المشروع. وستكون هذه فرصة لأن يشرح فريق المشروع كيف سيتم تنفيذه، بما في ذلك الأدوار المختلفة التي سوف يقوم بها كل منهم. 1.2 إنشاء ثلاث لجان من المواطنين المحليين للمراقبة واتخاذ الإجراءات تتكون من زعماء منظمات الشباب والمستشارين وزعيمات المنظمات النسائية والحكام التقليديين وممثلي الإدارة المحلية وزعماء الأقليات في مناطق بافيا وباميندا وبافوسام. 1.3 توفير التدريب لأصحاب المصلحة المتعددين المحليين في لجان المواطنين المحليين للمراقبة واتخاذ الإجراءات بشأن كيفية التعامل مع السكان لرفض الممارسات الخاطئة. 1.4 توفير التدريب بالإضافة إلى الدعم اللوجيستي والفني لصحفيي التحقيقات بشأن إدارة الموازنات المحلية مع التركيز على كشف الممارسات الخاطئة وجمع الأدلة.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 استضافة أنشطة الدعوة من أجل الضغط على السلطات المحلية والوطنية (ويشمل ذلك المسئولين الرسميين والحكام التقليديين والبرلمانيين) من أجل تحسين إدماج جماعات الأقلية في الحكم المحلي. 2.2 ورش عمل لتدريب المواطنين على رصد خطط تنمية البلديات. سوف يشارك المواطنون في اختيار خطط التنمية التي سيجري رصدها. 2.3 رصد الحكومات المحلية الثلاث من خلال منصة رقمية تركز على تنفيذ خطة التنمية المجتمعية لتخصيص الموازنة على نحو مناسب وإدراج جميع فئات السكان (الشباب والنساء والأقليات). وسوف يتضمن هذا مجلسين حضريين: أحدهما في المنطقة الناطقة باللغة الإنجليزية (باميندا) والآخر في المنطقة الناطقة باللغة الفرنسية (بافوسام) ومجلس ريفي (في بافيا). سوف يشجب المواطنون الممارسات الخاطئة التي تم تحديدها على

	المستوى المحلين من خلال المنصة الرقمية تحت إشراف مركز الدعوة والاستشارات القانونية. 2.4 إجراء زيارات ميدانية إلى الأماكن التي تم تحديد ممارسات خاطئة فيها لإعداد تقرير وإحالته إلى السلطات المختصة. 2.5 إعداد دراسة مقارنة عن تنفيذ اللامركزية في المناطق التي تتحدث كلاً من اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية. 2.6 تحديد مواعيد لعقد اجتماعات رسمية وغير رسمية مع السلطات المحلية من أجل متابعة خطة التنمية المحلية. 2.7 تنظيم جلسات لتبادل الخبرات مع اللجان الثلاثة من المواطنين المحليين للمراقبة واتخاذ الإجراءات من أجل الضغط على الإدارة المحلية (المستشارين والمسئولين في الحكومة اللامركزية، والزعماء التقليديين) لإدماج الأقليات ونشر خطة تنمية المجتمع المحلي. 2.8 تصميم وإنتاج أدوات إعلامية وأدوات للتوعية (مقاطع فيديو، مطويات/كتيبات تلخص النتائج، أفلام كارتون/مقاطع فيديو متحركة، برامج متناهية الصغر، ملصقات، لافتات، وما إلى ذلك) تتعلق بخطة التنمية المحلية وكيفية استخدام التطبيق وغيره من آليات الاعتراض. 2.9 توفير العيادات القانونية لمساعدة المواطنين من خلال مركز الدعوة والاستشارات القانونية التابع للفرع.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 متابعة تقارير المخالفات المقدمة إلى السلطات المختصة والبرلمانيين (من جميع المناطق التي ينفذ فيها المشروع) ومكتب المراقبة الأعلى للدولة، ولجنة مكافحة الفساد الوطنية ووزارة اللامركزية والتنمية المحلية، من أجل الضغط عليهم لإخضاع المسئولين عن الواجبات للمساءلة. 3.2 العمل مع البرلمانيين وغيرهم من الجهات الرقابية من أجل الضغط على السلطات المحلية لنشر معلومات كاملة ويسهل فهمها بشأن خطط التنمية المجتمعية.
الأدوات الرقمية	4.1 تصميم وتنفيذ تطبيق للهواتف المحمولة من أجل رصد خطط البلديات. سوف يضم التطبيق خطط التنمية (وتشمل موازنات المجالس ذات الصلة) لبعض المناطق حتى يمكن للمواطنين التحقق مما إذا كانت المشروعات قد نفذت بالفعل طبقاً للخطة وشجب أي مخالفات من خلال تطبيق الهواتف المحمولة. 4.2 إنشاء آلية استدامة لتطبيق الهواتف المحمولة وجهود التواصل التي تقوم بها لجنة المواطنين المحليين للمراقبة واتخاذ الإجراءات.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
النسبة المئوية من منظمات المجتمع المدني التي يدعمها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) التي تبلغ عن أن المهارات والمعارف التي اكتسبتها أدت إلى زيادة "كبيرة" في قدرتها على المشاركة المجدية في عمليات السياسات والموازنات (مصنفة طبقاً للموقع، ونوع منظمات المجتمع المدني)	لا ينطبق	%70	%90	%100
النسبة المئوية للنساء من منظمات المجتمع المدني التي يدعمها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) التي تبلغ عن أن المهارات والمعارف التي اكتسبتها أدت إلى زيادة "كبيرة" في قدرتها على رصد المؤسسات الرقابية	لا ينطبق	%30	%50	%70
النسبة المئوية من سكان الريف (بالمقارنة بسكان الحضر) في منظمات المجتمع المدني التي يدعمها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) التي	لا ينطبق	%20	%40	%60

تبلغ عن أن المهارات والمعارف التي اكتسبتها أدت إلى زيادة "كبيرة" في قدرتها على رصد المؤسسات الرقابية				
عدد البرلمانات والمؤسسات الرقابية التي ترصدها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS)	3	2	3	3

شيلي

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

تأتي شيلي في المرتبة رقم 25 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2020، ولكنن نتيجتها ظلت تتدهور منذ عام 2012. وتمتلك البلاد مؤسسات قوية وتتسم بالشفافية تشجّع الأعمال التجارية ولديها آليات فعالة للتحقيق في الممارسات الفاسدة والمعاقبة عليها. ولكن المواطنين لديهم فرص محدودة للتأثير على قرارات ممثليهم، مما أدى إلى سلسلة من المطالب غير المُلباة. وقد وقعت عدة احتجاجات بشكل مستمر منذ عام 2019 للمطالبة بمزيد من المساواة الاجتماعية وأدت إلى أحداث عنف وإلى حالة طوارئ مُقيّدة فرضتها الدولة.

وفي هذا السياق الذي تضمن أزمة سياسية-اجتماعية، واستجابةً للمظاهرات الحاشدة، روجت الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، لاتفاق سلام وللدستور الجديد. وأدى هذا الاتفاق إلى استفتاء وطني فتح الباب أمام إجراء تعديلات شاملة في الدستور. ومنذ ذلك الحين، عقدت انتخابات عامة لانتخاب 155 عضواً في الجمعية التأسيسية، التي أوكلت إليها مهمة صياغة نص دستوري جديد. ومن المتوقع إجراء استفتاء جديد في منتصف عام 2022 لكي توافق البلاد على الدستور الجديد أو ترفضه.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/67، الترتيب = 180/25
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 93، حرَّة
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	معطّلة
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 8.28، الترتيب = 17
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	1.02 (الرتبة المئوية = 81.28)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.67
مؤشر حرية الصحافة 2021	27.89
مؤشر النزاهة العامة 2019	7.61
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.81 (ديمقراطية متوسطة الأداء)

Chile Transparente (منظمة الشفافية الدولية في شيلي)

http://www.chiletransparente.cl/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) - عملية التطوير الدستوري	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** لا تخضع عملية صياغة الدستور الجديد حتى الآن لآلية تنظيم داخلية خاصة بها. تؤدي محدودية الإطار التنظيمي وعدم اليقين فيما سوف يقرر في ذلك الإطار إلى وجود فجوات تنظيمية في معايير الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين التي سوف تطبق على المؤتمر الدستوري. **الأسباب الجذرية:** لا توجد سابقة في شيلي للمناقشات الدستورية المفتوحة مع المواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، لا يخضع المؤتمر الدستوري لسيطرة أي جهة من جهات الدولة الأخرى، مثل مجلس الشفافية أو مكتب المراقب العام للحسابات في الجمهورية، وهو المسئول عن ضمان النزاهة في استخدام الموارد والشفافية. **الأثر:** عدم تحقيق آمال المواطنين العريضة في عمل المؤتمر، مما قد يؤدي إلى أزمة اجتماعية ومؤسسية عميقة في البلاد. وهناك فجوة في التوقعات بين المعايير والإجراءات التي اعتاد المواطنون على استخدامها بالفعل بالمقارنة بمؤتمر لا يضمن، أو لا يريد أن يضمن، إطاراً مماثلاً.
الهدف الرئيسي	**تعزيز العملية التأسيسية التي تغطي الفترة اعتباراً من بدء المؤتمر الدستوري من أجل حماية المصلحة العامة في العملية وتعزيز مشاركة المواطنين النشطة في المناقشات الدستورية وفي عمل المؤتمر.**
بناء الشبكات	1.1 رسم خرائط للشبكات والمنظمات المهتمة بالتأثير على العملية الدستورية. 1.2 تشكيل شبكات من المنظمات والتحالفات مع الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل التأثير على العملية الدستورية. 1.3 إنشاء تحالفات مع المنظمات ذات الخبرة في العمل مع الفئات الضعيفة والمقصاة (النساء والمهاجرين والشعوب الأصلية). 1.4 استضافة حوارات وطنية مع أصحاب المصلحة المتعددين تتيح للمجتمع المدني والجهات الأكاديمية والمنظمات العامة والدولية مناقشة العملية والخروج بمدخلات تدخل في المناقشات العامة المتعلقة بالمؤتمر. 1.5 استضافة حوارات دولية مع أصحاب المصلحة المتعددين للتعلم من العمليات المشابهة التي جرت في بلدان أخرى في المنطقة.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 تطوير محتوى تدريبي لإرشاد المواطنين في مجال مراقبة عملية التطوير الدستوري (من خلال ورش العمل التي تعقد وجهاً لوجه ومواد التثقيف الذاتي الموضوعة على بوابة إلكترونية على الإنترنت) لفهم المعلومات التي ينشرها المؤتمر وتحليلها وطلب معلومات من أعضاء المؤتمر وتقديم الشكاوى والتأثير على المؤتمر. 2.2 تدريب مراقبين من المواطنين، وبخاصة من الفئات الضعيفة والمقصاة بالإضافة إلى زعماء المجتمع المحلي. 2.3 تنفيذ حملات اتصالات لتشجيع المواطنين على الإبلاغ. 2.4 رصد المواطنين لشفافية ونزاهة المؤتمر الدستوري لكي يتاح للمواطنين متابعة إدارة المؤتمر وكشف المخالفات وتقديم الشكاوى، والتي سوف تحال إلى مركز الدعوة والاستشارات القانونية التابع للفرع. 2.5 وضع استراتيجية مناصرة لمحتوى الدستور الجديد: مبادئ النزاهة والشفافية. 2.6 إنشاء قنوات اتصال مباشرة مع أعضاء المؤتمر لتقديم مقترحات اللوائح ومناقشتها. 2.7 بناء اتصالات مباشرة مع أعضاء المؤتمر لمتابعة التزامات الشفافية والامتثال للوائح.

إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 مناصرة إنشاء هيئة ضامنة كجهة داخلة للرقابة على نزاهة المؤتمر، وضمان الامتثال للوائح وإتاحة المعلومات للجمهور. 3.2 رصد عمل هذه الجهة الضامنة، بالإضافة إلى تدريب أعضائها.
الأدوات الرقمية	4.1 تنظيم مسابقة للبرمجة تدعى إليها فرق التطوير لإعداد مقترحات لربط البيانات وتمثيلها بصورة مرئية. 4.2 إنشاء منصة على شبكة الإنترنت لتمركز وتنظيم ونشر المعلومات التي ينشرها المؤتمر، سواء عن عمله في صياغة نص الدستور الجديد وإدارته الداخلية أو في تقديم البيانات المصنّفة، وإعداد التمثيل المرئي للبيانات وتحليلها. وسوف يتم تعديل اللغة المستخدمة ليسهل فهمها، وسوف تضاف مواد تعليمية لكي يسهل فهم مخزون المعلومات ذات المحتوى التدريبي للمراقبين من المواطنين. 4.3 اعتماد تطبيق GlobaLeaks ضمن المنصة المتاحة على شبكة الإنترنت لإدارة الشكاوى من المخالفات المحتملة في المؤتمر، مما سوف يتيح للمواطنين إرسال تقرير وضمان أمن المعلومات المرسلة والحفاظ على هوية المُبلغ عن المخالفات.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد إجراءات المناصرة المشتركة التي أجرتها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) كدليل على التواصل الشبكي المنتظم من أجل مساندة الإجراء	لا ينطبق	5	10	-
عدد المواطنين الذين حُشِدُوا للمشاركة في عمليات الرصد المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) (مصنفاً طبقاً للعمر والجنس، والإقامة الحضرية/الريفية، والموضوع ونوع المشاركة)	0	1,000	500	-
النسبة المئوية للمواطنين الذين تم إشراكهم في عمليات الرصد التي يقوم بها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) من الفئات ذات التمثيل الناقص (مصنفة طبقاً للجنس والعمر والإعاقة والموقع وحيثما أمكن طبقاً لفئة الدخل)	0	%50	%50	-

ملاحظة: سوف تختتم منظمة الشفافية الدولية في شيلي بعض الجوانب المتعلقة بمشروعها مع انتهاء المؤتمر الدستوري في عام 2022، لذلك لا توجد غايات لعام 2023 بالنسبة لجميع المؤشرات.

كولومبيا

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

حصلت كولومبيا على نتيجة مقدارها 39 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2020، ولم تشهد نتيجتها في المؤشر تغيراً كبيراً منذ عدة سنوات مع استمرار تفشي فضائح الفساد في البلاد، وبخاصة في السياسة والسلطة القضائية. وهي لا تزال دون المتوسط الإقليمي لنتائج مؤشر مدركات الفساد البالغ 43، وهو ما تعكسه حقيقة أن المواطنين الكولومبيين، طبقاً لمؤشر Latinobarometro لعام 2018، ينظرون إلى الفساد باعتباره أشد المشكلات التي تواجه البلاد. وبرغم هذا، طبقاً لمؤشر الديمقراطية الذي تصدره وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، شهدت كولومبيا بعض التحسن خلال السنوات الأخيرة. ومن المشجّع أيضاً، أن البلاد شهدت تقدماً مستمراً ومنتظماً في مؤشر حرية التعبير والمساءلة الذي يصدره البنك الدولي. وبالفعل، شهد العامان الأخيران

زيادة حشد المجتمع المدني في أعقاب اتفاق السلام الذي أبرم عام 2016، على الرغم من أن العنف ضد نشطاء حقوق الإنسان وزعماء المجتمع لا يزال يمثل مصدراً للقلق.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/39، الترتيب = 180/92
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 65، حرَّة جزئياً
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	قمعية
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 7.04، الترتيب = 46
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	0.23 (الرتبة المئوية: 55.17)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.5
مؤشر حرية الصحافة 2021	43.74
مؤشر النزاهة العامة 2019	6.5
حالة الديمقراطية العالمية 2019	0.64 (ديمقراطية متوسطة الأداء)

Corporación Transparencia por Colombia (منظمة الشفافية الدولية في كولومبيا)

http://www.transparenciacolombia.org.co/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) - حماية المُبلغين عن المخالفات	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** وجود عوائق كبيرة، مع ضعف الحوافز، عند الإبلاغ عن الفساد وغيره من المخالفات، بالإضافة إلى عدم الكفاءة في تسوية القضايا المبلغ عنها. **الأسباب الجذرية:** (1) نقص المعرفة فيما يتعلق بالتشكيل الاجتماعي والمهني للمُبلغين عن المخالفات (الذين يبلغون عن قضايا الفساد) والدور السياسي الذي يمكنهم القيام به؛ (2) المخاطر التي يواجهها المُبلغون عن المخالفات، مثل الخوف من القتل والخوف من الانتقام في مكان العمل، وتلويث السمعة وما إلى ذلك، (3) عدم كفاءة السلطات المختصة في إجراء تحقيقات الفساد والمعاقبة عليه، (4) تشتت وندرة الأطر القانونية والتنظيمية في الإطار المؤسسي، (5) عدم الالتفات للمُبلغين عن المخالفات الذين أصبحوا ضحايا للفساد، وعدم حمايتهم. **الأثر:** إمكانية إثناء المواطنين عن الإبلاغ عن الفساد، وبالتالي قلة المساءلة الديمقراطية مما قد يؤدي إلى إضعاف المجال المدني إلى حدٍ كبير؛ (2) تزايد انعدام الثقة في المؤسسات العامة، وبخاصة الجهات الرقابية والنظام القضائي؛ (3) زيادة انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المواطنون الذين يبلغون عن حالات الفساد؛ (4) ارتفاع مستويات الفساد مما يضعف النظام الديمقراطي وبناء السلام في البلاد.
الهدف الرئيسي	**تعزيز إتاحة قنوات الإبلاغ وقدرة المواطنين على إبلاغ مركز الدعوة والاستشارات القانونية، بالإضافة إلى رصد استجابة السلطات العامة والقضائية للحالات التي يحليها المركز والحالات التي يحقق فيها الصحفيون. الإسهام في تنفيذ التدابير المؤسسية والتنظيمية المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات وحماية المُبلغين عن المخالفات.**
بناء الشبكات	1.1 اتخاذ إجراءات الرصد والمناصرة داخل إطار شبكة دعم مكافحة الفساد، والتي من المنتظر أن يصبح اسمها حركة المواطنين لمكافحة الفساد، خلال عام 2021. وسوف يوفر هذا مجالاً إلى الحوار والمناصرة داخل المجتمع المدني استناداً إلى الصوت الجماعي كما سيحفّز إجراءات المناصرة. وسوف يشارك بعض الأعضاء في الدراسات و/القضايا التي تجري متابعتها. 1.2 تعزيز التعاون مع وسيلتين من وسائل الإعلام المطبوعة المشاركة في صحافة التحقيقات. 1.3 المشاركة في الفعاليات التي تنظمها الشبكات الدولية الداعمة لإجراءات الإبلاغ عن المخالفات (مثل شبكة WIN أو شبكة LATAMleaks).
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 إجراء دراسة للتعرف على الخصائص الشخصية للمُبلغين عن المخالفات من خلال مقابلات (مع الحفاظ على عدم كشف الهوية) وبيانات مركز الدعوة والاستشارات القانونية لتحديد مَن هم بالضبط المُبلغون عن مخالفات الفساد في كولومبيا، للإسهام في مزيد من التقدير لهذه الفئة في البلاد. 2.2 إعداد ونشر تقرير استناداً إلى هذه الدراسة يشمل مختلف المبلغين عن المخالفات الذين تم تحديدهم في الترويج للتوصيات. 2.3 اختيار أربع حالات ذات صلة ودراستها بواسطة فريق محامي مركز الدعوة والاستشارات القانونية مع المتابعة الاستراتيجية المناسبة في مجال المناصرة على أساس فردي.

	2.4 تشكيل فرق عمل مع السلطات المختصة لرعاية الحوار بين السلطات وبين المُبلغين عن المخالفات (من عملاء مركز الدعوة والاستشارات القانونية وغيرهم، مثل الصحفيين) وللإسراع بالتحقيق في القضايا المقدمة لها. 2.5 تنظيم فرق عمل مع الشركاء من الإعلام لتنفيذ صحافة التحقيقات بحثاً عن الفساد. إنتاج قصتين عن أحداث الفساد التي حدثت وحكم فيها، مع تقديم نظرة تحليلية بشأن كيفية وقوع الفساد لزيادة وعي الجمهور بدراسات الحالة تلك. 2.6 الإسهام في تنفيذ التدابير المؤسسية والتنظيمية المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات وحماية المُبلغين عن المخالفات من خلال الصياغة المشتركة للتوصيات بالإضافة إلى اجتماعات المائدة المستديرة التي تضم الأحزاب السياسية والمجلس الانتخابي الوطني.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 إنشاء قنوات منفصلة للحوار والتنسيق حول قضايا فساد محددة مع السلطات القضائية وغيرها من جهات السلطتين القضائية والتنفيذية. 3.2 تعزيز مجالات للحوار بين المؤسسات استناداً إلى التحليل الداخلي للمستندات (الملف التعريفي للمبلغين عن المخالفات وإجراءات الإبلاغ عنها) والتوصيات. 3.3 تعزيز مجالات للحوار بين المؤسسات لتقديم الطلبات والمساءلة استناداً إلى ما تمت دراسته من حالات ذات صلة وتمثل الواقع. 3.4 المتابعة مع السلطات العامة لضمان اعتمادها لتوصيات السياسات من خلال منهجية للرصد والمناصرة التشريعية بالإضافة إلى القضايا التي تتعامل معها السلطات المختصة. ويشمل هذا مكتب المحامي العام (المختص بالتحقيقات التأديبية) ومكتب المراقب العام للحسابات (المختص بالتحقيقات المالية) والبرلمان والذي يقوم بدور أساسي في تعزيز التدابير التشريعية والتنظيمية في مجال الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين عنها.
الأدوات الرقمية	4.1 تحديث منصة مركز الدعوة والاستشارات القانونية باعتماد تطبيق GlobaLeaks. 4.2 تصميم وتنفيذ أداة رقمية لزيادة الوعي بالقضيتين اللتين تم التحقيق فيهما وتحليلهما بواسطة صحفيي التحقيقات. 4.3 إنشاء موقع إلكتروني لحركة المواطنين لمكافحة الفساد، وتحديثه بصورة مستمرة. 4.4 استخدام الهواتف المحمولة المحميّة للاستجابة لتقارير المواطنين التي يتلقاها مركز الدعوة والاستشارات القانونية.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد المواطنين الذين حُشِدُوا للمشاركة في عمليات الرصد المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) (مصنفاً طبقاً للعمر والجنس، والإقامة الحضرية/الريفية، والموضوع ونوع المشاركة)	45 مواطن نشط 0 مواطن تم الوصول إليهم من خلال جهودنا للدعوة والتواصل	55 مواطن نشط	70 مواطن نشط 1000 مواطن تم الوصول إليهم من خلال جهودنا لنشر المعلومات والتواصل	70 مواطن نشط 1000 مواطن تم الوصول إليهم من خلال جهودنا لنشر المعلومات والتواصل
عدد المؤسسات المسئولة عن الالتزامات التي ترصدها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS)	0	0	3	3

غامبيا

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

بعد انقلاب عنيف جرى عام 1994، أصبحت غامبيا تحت قيادة يحيى جامع السلطوية. وقد تغير هذا عام 2016، حين فاز زعيم المعارضة آداما بارو بالانتخابات وأنهى 22 عاماً من الديكتاتورية في البلاد. ولم يتحقق الانتقال السلمي للسلطة إلا بفضل مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد شهدت الحريات المدنية والحقوق السياسية تحسناً كبيراً في هذا البلد الواقع في غرب إفريقيا بعد تولي بارو لمهام منصبه، حيث تعد محاولة التصديق على دستور جديد أحد أبرز الجهود في هذا الاتجاه. انطوت صياغة هذا الدستور الجديد على مشاورات عامة موسعة وأدت إلى مشروع يحتوي على سلسلة من التقدمات التي أحرزت في مجال حقوق الإنسان، وإدماج الفئات المهمشة وتقييد سلطات السلطة التنفيذية (مثل وضع حد لفترة الرئاسة). ومن المؤسف أن المسودة النهائية التي قُدِّمَت في أيلول/سبتمبر عام 2020 إلى الجمعية الوطنية لم تحصل على الأصوات الكافية لكي تصبح القانون الأساسي الجديد لغامبيا.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/37، الترتيب = 180/102
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 46، حرَّة جزئياً
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	معطّلة
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 4.49، الترتيب = 103
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	0.22- (الرتبة المئوية: 38.42)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.50
مؤشر حرية الصحافة 2021	30.76
مؤشر النزاهة العامة 2019	-
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.64 (ديمقراطية ضعيفة/منخفضة الأداء)

على الرغم من التقدم المحرز على كثير من الجبهات، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه في البلاد. وقد أجرت إدارة بارو تحقيقاً رسمياً في إساءة استخدام جامع لأموال الدولة للمكاسب الشخصية. وكشفت النتائج التي نشرت في أيلول/سبتمبر 2019 عن سرقة الرئيس السابق لملايين من المساعدات الأجنبية وتعاونه مع ممولين إرهابيين لتقويض أصول الدولة وغسيل الملايين، من بين أفعال إجرامية كثيرة أخرى. وعلى الرغم من هذا الإنجاز الكبير في الكشف عن الأنشطة غير المشروعة من أعلى شخصية سياسية في غامبيا، إلا أن هناك مخاوف تتعلق بالعدالة الانتقائية في البلاد. وقد وعدت الإدارة الحالية أيضاً بإنشاء وكالة لمكافحة الفساد، ولكن الغامبيين لا يزالون في انتظارها.

غامبيا تشارك

https://gambiaparticipate.org/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) - الإدارة المالية العامة	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** تتم عملية وضع الميزانية في غامبيا من القمة إلى القاعدة وهي غير تشاركية، ونتيجة لذلك لا يتلقى المواطنون سوى المنتج النهائي مع قلة فرص تقديم المدخلات بشأن الموازنة أو تتبع ورصد تنفيذها (محدودية رقابة المواطنين على الموازنة). وعلى الرغم من تسجيل غامبيا لتقدم ملحوظ في شفافية الموازنة، إلا أن البلاد لم تحقق "الحد الأدنى المطلوب" للشفافية المالية والمساءلة. **الأسباب الجذرية:** تستمر المؤسسات الرقابية مثل الجمعية الوطنية وغياب المؤسسات المالية المستقلة لكي تقوم برصد إنفاق الموازنة وتخضع الحكومة للمساءلة عن الموازنة في التأثير على الرقابة على الموازنة والالتزام بها. يجري تجاهل النتائج والتوصيات التي يصدرها مكتب التدقيق الوطني إلى حد كبير، ويتصف تنفيذ الموازنة بسوء تقديم الخدمة وعدم إعطاء الصالح العام الأولوية نتيجة الطبيعة غير التشاركية للموازنة. **الأثر:** أصبحت مبادرات الحكومة التي تستهدف تحسين حياة المواطنين وسبل عيشهم غير فعالة ولا تتسم بالكفاءة إلى حد بعيد.
الهدف الرئيسي	**تعزيز مشاركة المواطنين في صياغة الموازنة وتحسين رقابة عمليات الإدارة المالية العامة**
بناء الشبكات	1.1 التعاون مع منظمات المجتمع المدني من أجل تنظيم حوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مساءلة الحكومة، مع أعضاء من منظمات المجتمع المدني والإعلام والجمعية الوطنية والمؤسسات الحكومية مثل وزارة المالية ومكتب التدقيق الوطني. 1.2 الاستمرار في العمل مع شراكة الموازنة الدولية للنهوض بشفافية الموازنة والمشاركة العامة والرقابة في غامبيا من خلال الدراسة الاستقصائية للميزانية المفتوحة ودعم الحكومات في تنفيذ هذه التوصيات. 1.3 إشراك صحفيي التحقيقات في مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد أو منظمة الشفافية الدولية لتقديم الإرشادات الفنية والرقابة على النتائج المحلية وإعطاء منظور دولي للأوضاع.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 تيسير المناقشات بشأن الموازنة في جميع أقاليم غامبيا السبعة بين مسئولي الحكومة من وزارة المالية والممثلين المحليين المنتخبين وممثلي لجان تنمية القرى. سوف يشارك المستشارون المحليون، والأهم من ذلك أعضاء الجمعية الوطنية، بشكل مباشر مع دوائرهم الانتخابية تحديد أولويات المواطنين في الموازنة. 2.2 إطلاق مبادرة 'الموازنة في الشارع' حيث سوف تنشر معلومات الموازنة الرئيسية على لافتات في الشوارع في أمكان استراتيجية. 2.3 رصد عملية الموازنة لتتبع ما إذا كانت تعبر عن أولويات المواطنين في الموازنة وكذلك رصد الرقابة البرلمانية على عملية الموازنة، مع الدخول في شراكة منظمات المجتمع المدني الأخرى والضغط على الجماعات لضمان النزاهة.

	2.4 حشد جماعات المجتمع المدني في حوار يضم أصحاب المصلحة المتعددين يتناول قانون مكافحة الفساد الذي لا يزال معروضاً على البرلمان للتشريع. 2.5 تنظيم سلسلة من مشاركات المجتمع الحلي (تستهدف المجتمعات المحلية المهمشة) وإعلامهم بقانون مكافحة الفساد. 2.6 حشد المواطنين من خلال مشاركات المجتمع المحلي في المناطق الريفية من غامبيا وعلى شبكة الإنترنت، تستهدف منطقة البانغول الكبرى للمطالبة بمزيد من انفتاح الحكم والشفافية في استخدام الثروات العامة من جانب حكوماتهم المحلية ووصولاً إلى الحكومة المركزية. تشجيع المواطنين على المطالبة ببيان مالي رسمي من سلطات الحكومات المحلية.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 رصد جلسات الجمعية الوطنية في مجال وضع قانون تخصيص الميزانية في كل عام مالي بواسطة مسئول الشئون البرلمانية والذي سوف يبلغ عن الجلسات ونتائجها إلى الموقع الإلكتروني الخاص بمشروع غامبيا تشارك لكي يستطيع المواطنون والإعلام ومنظمات المجتمع المدني الوصول إليها، من أجل المساءلة البرلمانية. 3.2 استخدام المعلومات التي جمعها مسئول الشئون البرلمانية (مراقب مستقل) من إجراءات الرصد البرلمانية لتقييم أداء البرلمان وإعداد تقرير عن أدائه لوظائفه الرقابية، والذي سوف ينشر في وقت لاحق على الموقع الإلكتروني لمنظمة غامبيا تشارك، ويعلن عنه على نطاق واسع من خلال منصات شبكات التواصل الاجتماعي. 3.3 اجتماعات المناصرة التي ستقوم فيها منظمة غامبيا تشارك بالضغط على البرلمانيين من خلال لجنة المالية والحسابات العامة، من أجل إنشاء لجنة ذات مصداقية لمكافحة الفساد. 3.4 الاستمرار في العمل مع مكتب تدقيق الحسابات الوطني وغيره من المؤسسات الرقابية من أجل إتاحة البيانات العامة على مواقعها الإلكترونية أو غيرها من المنصات على شبكة الإنترنت، بما في ذلك نشر القوانين والإجراءات الخاصة بالجمعية الوطنية. 3.5 الدعوة إلى أن تنظر الجمعية الوطنية في تقرير المراقب العام للحسابات في الوقت المناسب وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مراقب الحسابات من خلال عريضة دستورية. 3.6 الدخول في نزاعات قضائية، حسب الاقتضاء، عند الكشف عن التدخل في عمل الجهات الرقابية. 3.7 العمل من خلال كل من المناصرة المباشرة مع البرلمانيين وتنظيم احتجاجات من خلال منظمات المجتمع المدني لإعطاء الأولوية لقانون مكافحة الفساد.
الأدوات الرقمية	4.1 التعاون مع منظمة الشفافية الدولية وتطبيق GlobaLeaks من أجل تطوير GamLeaks حتى يمكن للمبلغين عن المخالفات في القطاع العام الإبلاغ عن أعمال الفساد في مجال الإدارة المالية العامة وغيرها من الموضوعات دون الكشف عن هويتهم. من أجل التعريف بالمنصة، سوف تنشر حملات إعلانية على وسائل التواصل الاجتماعي لجذب المُبلغين المحتملين عن المخالفات لاستخدام المنصة. 4.2 تطوير ورصد منصة GamLeaks (الموقع الإلكتروني وتطبيق لنظامي iOS وآندرويد).

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد التغييرات التشريعية أو الإجرائية أو السياسية من أجل تعزيز عمليات المساءلة الرأسية للمسئولين عن الالتزامات وآليات النزاهة التي يسهم فيها العمل	1	1	2	3

عدد المؤسسات المسئولة عن الالتزامات التي ترصدها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) (*الجمعية الوطنية ووزارة المالية*)	2	2	2	2
عدد إجراءات المناصرة التي أجرتها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) لزيادة الضغط على المؤسسات الرقابية في جانب الطلب	لا ينطبق	2	3	3

غواتيمالا

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

انخفضت غواتيمالا انخفاضاً مستمراً على مؤشر مدركات الفساد خلال السنوات الأخيرة، حيث هبطت إلى 25 في 2020 بدايةً من 32 في 2014، وهي نتيجة أدنى بكثير من المتوسط الإقليمي. أجبرت هيئة مكافحة الفساد المدعومة من الأمم المتحدة، والتي كانت تعرف باسم Comisión Internacional contra la Impunidad en Guatemala (اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا)، على إيقاف عملياتها قبل الأوان في غواتيمالا عام 2019، وقد تعرض عدة مشرحين في الانتخابات الرئيسية الأخيرة للحظر على أسس مشكوكٍ فيها. وبالتالي، انخفضت النتيجة التي حصلت عليها البلاد في مؤشر الديمقراطية الذي تصدره وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست خلال العامين الماضيين، حيث ذكرت الوحدة مخاوف تتعلق بنزاهة العملية الانتخابية ومساءلة المسئولين المنتخبين. تعد جماعات المصالح والهياكل الإجرامية الخفية متغلغلة في الإدارة العامة، ويتعرض المجال المدني لبعض الضغوط.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/25، الترتيب = 180/149
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 52، حرَّة جزئياً
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	معطّلة
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 4.97، الترتيب = 97
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	-0.31 (الرتبة المئوية: 35.47)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.45
مؤشر حرية الصحافة 2021	38.45
مؤشر النزاهة العامة 2019	6.44
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.61 (ديمقراطية ضعيفة/منخفضة الأداء)

Acción Ciudadana (منظمة الشفافية الدولية في غواتيمالا)

http://www.accionciudadana.org.gt/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) - إشراك المواطنين	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** انعدام وعي المواطنين ومشاركتهم في المسائل المتعلقة بالموازنة والتشريع، والإتاحة غير الكافية للمعلومات العامة، وعدم فعالية تصميم آليات مشاركة المواطنين، وبخاصة فيما يتعلق بمجالس التنمية الحضرية والريفية. **الأسباب الجذرية:** عدم توازن السلطة بين جموع المواطنين والسياسيين الغواتيماليين، والمؤسسات والجماعات الإجرامية. وتعد قدرة الجمهور على الإسهام في تدابير مكافحة الفساد محدودة، بالنظر إلى مستويات الفقر ونقص التعليم الرسمي والعنصرية النظامية التي تؤثر على الشعوب الأصلية. **الأثر:** مع زيادة الفساد، يفقد المواطنون قدرتهم على رد الفعل، وبالتالي تفقد طبقات واسعة من الجماهير اهتمامها وآمالها المعقودة على النظام وبذلك يمكن لمرتكبي الفساد أن يعملوا بلا عقاب، مما يؤدي إلى زيادة الفقر والصراع الاجتماعي وضعف الحوكمة.
الهدف الرئيسي	**تعزيز معارف المواطنين المحيطة بوظائف الحكومات المحلية-البلدية، وبخاصة فيما يتعلق بالتزامات نواب المقاطعات من حيث الرقابة وتمثل مصالح المواطنين. وعلى التوازي، تحسين آليات مشاركة المواطنين والمناصرة السياسية.**
بناء الشبكات	1.1 تيسير ورعاية تبادل الخبرات والمعارف التراكمية والممارسات الفضلى بين اللجان الإقليمية الثمان التي تشكل لجان الشبكة الوطنية للشفافية والنزاهة، والتي تتكون من منظمات وجمعيات ومواطنين أفراد. 1.2 إنشاء روابط وفرص للتعاون بين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد ونظيراتها المحلية التي تعمل في قضايا النوع الاجتماعي بالإضافة إلى المنظمات التي تعمل مع الشباب والشعوب الأصلية. 1.3 تنظيم تدريب للصحفيين المحليين في مجال استخدام بوابات الشفافية المملوكة للدولة، وتحليل المعلومات العامة واستخدام الأدوات الرقمية لصالح صحافة التحقيقات، من خلال الشراكة مع شبكات الصحفيين المحليين الوطنية مثل شبكتي Prensa Comuntaria وFGER.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 مدرسة للرقابة الاجتماعية تضم 160 مشاركاً سنوياً تستهدف في الأساس منظمات النساء والشباب والشعوب الأصلية (ولكنها مفتوحة أيضاً لانضمام الصحفيين والطلاب وزعماء المجتمع المحلي والمواطنين المهتمين بالشفافية ومكافحة الفساد) تعتمد على منهج دراسي مصمم بالتعاون مع كلية العلوم السياسية في جامعة سان كارلوس في غواتيمالا (Universidad de San Carlos de Guatemala)، والتي سوف تعتمد المدققين الاجتماعيين. ثم سوف ينضم المشاركون إلى لجان الشفافية في المقاطعات للقيام بعمليات التدقيق الاجتماعي. 2.2 إجراءات الرقابة الاجتماعية: سوف تقوم منظمة Acción Ciudadana جنباً إلى جنب مع الشبكة الوطنية للشفافية والنزاهة بتصميم وتنفيذ ومتابعة عمليات التدقيق الاجتماعي في ثمان بلديات سنوياً في موضوعات المياه والصرف الصحي بالإضافة إلى البرامج الاجتماعية والإنسانية. 2.3 إجراءات المناصرة وتشمل: • تقديم مقترحات إلى مجالس البلديات بشأن البرامج الاجتماعية والإنسانية والمياه والصرف الصحي لكي يتم تضمينها في عملية وضع موازنة البلديات. • تقديم مقترحات بشأن إصلاحات إجراءات الشراء والتعاقد في البلديات في مناطق برامج المياه والصرف الصحي والبرامج الاجتماعية والإنسانية.

	• تغطية الأنشطة التي تقوم بها الشبكة الوطنية للجان في الأقاليم/البلديات التي تعمل فيها. 2.4 سوف يقدم مركز الدعوة والاستشارات القانونية المساعدة عبر جميع الإجراءات. وعلى وجه الخصوص، سيتم هذا بالنسبة للحالات التي تكشف عن قضايا فساد محتملة أو في أوضاع ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو الحقوق المدنية أو السياسية ضد المواطنين الذين يُقومون بعمليات التدقيق الاجتماعي، وعند حدوث انتهاكات مثل الحرمان من الحق في المعلومات العامة أو التمييز أو حتى التخويف أو العنف. في هذه الأوضاع، سوف يقدم مركز الدعوة والاستشارات القانونية مساعدة قانونية مجانية. وسوف يقدم مركز الدعوة والاستشارات القانونية أيضاً إرشادات قانونية وينظر في المقترحات المزمع تقديمها إلى البلديات. وسوف يتأكد مركز الدعوة والاستشارات القانونية من أن جميع المقترحات مستدامة وذات صلة وثيقة بالموضوع من الناحية القانونية.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 الأبحاث المتعلقة بأداء أعضاء/عضوات الكونغرس عن المقاطعات في القيام بدورهم الرقابي على الموارد العامة وتمثيل مصالح المواطنين استناداً إلى مقابلات مع أعضاء/عضوات الكونغرس، والمسئولين في البلديات وفي الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأكاديمية والوكالات الدولية. 3.2 حملات التثقيف وزيادة الوعي للجمهور بشأن أهمية المطالبة بأن يقوم عضو الكونغرس عن المقاطعة بدور أكثر نشاطاً في الرقابة على البلديات ومجالس التنمية الموجودة في إقليمهم. 3.3 إجراءات المناصرة في الكونغرس للمطالبة بإصلاحات قانونية وسياسية تركز على البلديات ومجالس التنمية من خلال تقديم التقرير أمام لجان الكونغرس المسئولة عن شئون البلديات واللامركزية والتنمية، بواسطة ممثلي الشبكة الوطنية للجان (والتي تشمل النساء والشباب والشعوب الأصلية). 3.4 بناءً على نتائج عمليات التدقيق الاجتماعي، تقدم القضايا التي وجدت فيها مظاهر فساد إلى مكتب المراقب العام للحسابات. 3.5 وفي حالة انتهاك الحق في إتاحة المعلومات العامة أثناء أي من الإجراءات، يُقدّم تظلم إلى مكتب أمين المظالم، على النحو الذي ينص عليه التشريع الغواتيمالي.
الأدوات الرقمية	4.1 تطوير بوابة جغرافية توزّع من خلالها نتائج عمليات التدقيق الاجتماعي وآثارها واستنتاجاتها، بالإضافة إلى التقارير والأبحاث التي تجريها منظمة Acción Ciudadana. وسوف تحتوي أيضاً على نظام إدارة حالات مركز الدعوة والاستشارات القانونية (Salesforce) والأخبار وتقارير التحقيقات من وسائل الإعلام الوطنية والدولية التي تتناول قضايا الفساد المتعلقة بالأقاليم/البلديات التي يصل إليها المشروع وروابط لبوابات الشفافية في الولايات مقسمة طبقاً للبلدية.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
النسبة المئوية من منظمات المجتمع المدني التي يدعمها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) التي تبلغ عن أن المهارات والمعارف التي اكتسبتها أدت إلى زيادة "كبيرة" في قدرتها على رصد المؤسسات الرقابية (مصنفة طبقاً للجنس والموقع)	لا ينطبق	%25	%50	%75
النسبة المئوية للنساء في منظمات المجتمع المدني التي يدعمها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) التي تبلغ عن أن المهارات والمعارف التي اكتسبتها أدت إلى زيادة "كبيرة" في قدرتها على رصد المؤسسات الرقابية	لا ينطبق	%25	%50	%75

النسبة المئوية من سكان الريف (بالمقارنة بسكان الحضر) في منظمات المجتمع المدني التي يدعمها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) التي تبلغ عن أن المهارات والمعارف التي اكتسبتها أدت إلى زيادة "كبيرة" في قدرتها على رصد المؤسسات الرقابية	لا ينطبق	%25	%50	%75
عدد المواطنين الذين حُشِدُوا للمشاركة في عمليات الرصد المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) (مصنفاً طبقاً للعمر والجنس، والإقامة الحضرية/الريفية، والموضوع ونوع المشاركة)	0	160	160	160
عدد المؤسسات المسئولة عن الالتزامات التي ترصدها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS)	تم رصد 222 حكومة بلدية أثناء عام 2020 كجزء من دراسة أجريت بشأن التعاقدات العامة أثناء جائحة فيروس كوفيد-19	8	16	24

هندوراس

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

انخفضت نتيجة هندوراس بمقدار خمس نقاط في مؤشر مدركات الفساد، من 29 عام 2018 إلى 24 عام 2020. وفي نفس الوقت انخفض ترتيبها في مؤشر الديمقراطية الذي تصدره وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، نتيجة عدم كفاية الضوابط والتوازنات على هيئات الحكومة وتزايد انعدام الشفافية في شئون الدولة. وهناك مخاوف بشأن حياد السلطة القضائية، والمحاباة النظامية وإساءة استخدام الأموال العامة. تلوح نافذة فرصة من خلال التعديلات التي أجريت مؤخراً على الدستور والتشريع الانتخابي الجديد لإعادة هيكلة اتفاقيات تقاسم السلطة القديمة بين الحزب الوطني (Partido Nacional) والحزب الليبرالي (Partido Liberal). ومع انتقال هذه الإصلاحات الانتخابية إلى مرحلة التنفيذ، تدخل البلاد في مرحلة حاسمة من مسارها الديمقراطي.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 24/100، الترتيب = 157/180
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 44، حرَّة جزئياً
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	قمعية
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 5.36، الترتيب = 88
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	-0.55 (الرتبة المئوية: 31.03)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.4
مؤشر حرية الصحافة 2021	49.35
مؤشر النزاهة العامة 2019	5.65
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.48 (نظام مختلط)

Asociación para una Sociedad más Justa (ASJ) (منظمة الشفافية الدولية في هندوراس)

https://asjhonduras.com/webhn/en/home/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) - التعليم	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** لا توجد متابعة تقريباً لشكاوى المواطنين ولا يوجد تقدم واضح في تنفيذ التغييرات في قطاع التعليم. **الأسباب الجذرية:** يمتد الافتقار إلى الشرعية وهشاشة مؤسسات الدولة إلى جميع قطاعا البلاد، ومنها المدارس العامة. وهناك أيضاً آليات غير مناسبة للشكاوى وقنوات غير مناسبة للإبلاغ. **الأثر:** انعدام ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، وبخاصة في قطاع التعليم.
الهدف الرئيسي	**تحسين آليات شكاوى المواطنين وقنوات الإبلاغ عن المخالفات في قطاع التعليم كوسيلة للضغط على المسئولين عن الواجبات لتحسين المساءلة وتعزيز سيادة القانون.**
بناء الشبكات	1.1 الاستمرار في تطوير تحالف قوي بين 10 من منظمات المجتمع المدني على الأقل لتحسين آليات الشكاوى الوطنية في قطاع التعليم. 1.2 الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين بمشاركة منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والوطنية والصحفيين والأكاديميين التي تركز على نهج مواضيعي تجاه الشفافية وآليات الشكاوى والحاجة الملحة للتعليم العالي الجودة. 1.3 توفير المعلومات ذات الصلة للجهات الدولية والإقليمية والمشتركة بين الحكومات.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 تحليل آلية الشكاوى القائمة في قطاع التعليم، وتحديد الممارسات الفضلى وفرص التحسين. ينظر هذا النشاط إلى سلسلة آليات الشكاوى بأكملها: 1) بلاغ عن المؤسسات غير المركزية على مستوى المديريات؛ 2) الأدوار والمسئوليات والمتابعة والإجراءات المتخذة عند اللزوم على المستوى المركزي (الوزارة/المؤسسة المسئولة)؛ 3) أدوار ومسئوليات المؤسسات الرقابية والتنفيذ الصحيح للعقوبات طبقاً للقانون. 2.2 ثلاث ورش عمل تضم المسئولين الرسميين وغيرهم من الجهات الفاعلة ذات الصلة على المستوى اللامركزي لاقتراح وبناء التحسينات في الكتيبات والبروتوكولات الخاصة بآلية الشكاوى. 2.3 التحقق الداخلي من الأدوات والكتيبات والتحسينات المدخلة على آلية الشكاوى. في أثناء هذه المرحلة، سوف يركز المشروع على ضمان مشاركة المسئولين الرسميين على المستويين اللامركزي والمركزي لفهم الأدوات والموارد التي يجري تطويرها واستخدامها بصورة صحيحة. 2.4 التحقق الخارجي من الأدوات والكتيبات والتحسينات المدخلة على آلية الشكاوى من خلال المجتمع المحلي. في أثناء هذه المرحلة، سوف يركز المشروع على اختبار العملية مع المعلمين وزعماء المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، مع التأكيد بصفة خاصة على الفئات الضعيفة والمهمشة. وسوف يتضمن هذا عقد مناقشات المائدة المستديرة ودراسا استقصائية للمستخدمين وتطوير مواد تتعلق بحماية المُبلغين عن المخالفات. 2.5 رصد وتقييم آلية الشكاوى وإدخال التعديلات النهائية عليها. في أثناء هذه المرحلة، سوف يقدم مركز الدعوة والاستشارات القانونية النصائح إلى المسئولين الرسميين ومنظمات المجتمع المدني المشاركة، ويشمل هذا إصدار توصيات ومصاحبة المسئولين الرسميين أثناء إجراء التعديلات النهائية.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 التعاون مع مؤسستين على الأقل من المؤسسات الرقابية من خلال تقديم التوصيات (مقترحين عامّين) لتحسين آلية الشكاوى في وزارة التعليم. سوف تتضمن المقترحات توصيات وفرص لتحسين دورها ومتابعة آلية الشكاوى.

	3.2تنظيم منتدى جماهيري واحد وستة مؤتمرات صحفية على الأقل على مدار فترة حياة المشروع، لإخطار أصحاب المصلحة الرئيسيين والجهات الفاعلة ذات الصلة والجمهور بشكل عام عن التقدم المحرز في آلية الشكاوى وعن دور الوكالات الرقابية.
الأدوات الرقمية	4.1زيادة إنتاجية فريق مركز الدعوة والاستشارات القانونية واستجابته للشكاوى من خلال تنفيذ وتشغيل برنامج GlobaLeaks.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
النسبة المئوية من منظمات المجتمع المدني التي يدعمها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) التي تبلغ أن الإجراء أدى إلى زيادة "كبيرة" في فرص مشاركة المجتمع المدني في عمليات السياسات والموازنات (مصنفة طبقاً للموقع، ونوع منظمات المجتمع المدني)	لا ينطبق	%0	%10	%20
عدد إجراءات المناصرة المشتركة التي أجرتها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) كدليل على التواصل الشبكي المنتظم من أجل مساندة الإجراء	0	3	6	10
النسبة المئوية من منظمات المجتمع المدني التي يدعمها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) التي تُبلغ أن شبكات SANCUS قد حسن قدراتها "بشكل كبير" على السعي للمناصرة في قضايا المساءلة الديمقراطية	0	%10	%15	%20
النسبة المئوية للمواطنين المشاركين في عمليات الرصد التي يقوم بها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) من الفئات ذات التمثيل الناقص (مصنفة طبقاً للجنس والعمر والإعاقة والموقع وحيثما أمكن طبقاً لفئة الدخل)	%0	%0	%40	%60

إندونيسيا

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

بعد نهاية نظام سوهارتو عام 1998، انتعشت الديمقراطية في إندونيسيا. ولكن الديكتاتورية التي كانت سائدة على مدار 38 عاماً تركت أثراً واضحاً على الفساد وانعكست على النتيجة المتواضعة للبلاد في مؤشر مدركات الفساد. يضرب طاعون الفساد المنهجي الجوانب المختلفة لأنشطة الدولة: الخدمة المدنية والسلطة القضائية والمجالس التشريعية المحلية والوطنية والشرطة. على سبيل المثال، تظهر بيانات مقياس الفساد العالمي لعام 2020 الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية أنه من بين 17 بلداً في آسيا، تأتي إندونيسيا كثالث أعلى دولة من ناحية حوادث الرشوة المبلغ عنها، وقد دفع 30 في المائة من المشاركين في الدراسة الاستقصائية رشوة للحصول على الخدمات العامة خلال الـ12 شهراً التي سبقت المقابلة. أما بالنسبة للإطار القانونية لمكافحة الفساد في إندونيسيا، فتعتبر التشريعات المنظمة لحماية المبلغين عن المخالفات وتضارب المصالح غير كافية وغير ملائمة، وتفتقر البلاد إلى قانون موحّد للمشتريات العامة.

تضمن التقدم الذي حدث في مكافحة الفساد خلال العقود الماضية إنشاء لجنة مكافحة الفساد في البلاد - وتعرف باسم Komisi Pemberantasan Korupsi (KPK) - ومحكمة متخصصة في مكافحة الفساد - وتعرف باسم Pengadilan Tindak Pidana Korupsi (TIPOKOR) - في عام 2002، وما تلا ذلك من تحقيقات وسجن مع العديد من المسئولين الرسميين والبرلمانيين. وللأسف، عانت لجنة مكافحة الفساد من صعوبات في أيلول/سبتمبر 2019، حين أقر البرلمان تشريعاً حدّ من قدرة اللجنة على مراقبة هواتف المشتبه فيهم، وقضى بأن لجنة مكافحة الفساد لا يحق لها استخدام محققين إلا من الشرطة الوطنية.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/37، الترتيب = 180/102
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 59، حرَّة جزئياً
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	معطّلة
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 6.30، الترتيب = 64
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	0.16 (الرتبة المئوية: 52.71)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.53
مؤشر حرية الصحافة 2021	37.40
مؤشر النزاهة العامة 2019	6.29
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.61 (ديمقراطية ضعيفة)

منظمة الشفافية الدولية في إندونيسيا

http://www.ti.or.id/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) - السلطة القضائية	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** عدم كفاية الرقابة الأفقية والرأسية للرقابة على المحكمة العليا، وبخاصة ضعف الهيئة الإشرافية الداخلية. **الأسباب الجذرية:** انعدام الإرادة السياسية لإصلاح السلطة القضائية. **الأثر:** فساد السلطة القضائية والتدخل السياسي وضعف سيادة القانون.
الهدف الرئيسي	**تعزيز جدول أعمال مكافحة الفساد داخل المحكمة العليا وغيرها من الوكالات ذات الصلة التي تركز تحديداً على تقوية المشاركة العامة في الخدمات القضائية وغير القضائية**
بناء الشبكات	1.1 تحسين مشاركة المجتمع المدني في فريق إصلاح السلطة القضائية الذي يضم أصحاب المصلحة المتعددين لزيادة مساءلة السلطة القضائية وبخاصة داخل المحكمة العليا في إندونيسيا. 1.2 المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني في إصلاح السلطة القضائية من خلال رصد الأنشطة في المحكمة العليا، سواء بالنسبة لممارسات الخدمات القضائية أو غير القضائية. 1.3 تدريب 25 صحفياً مختاراً وبناء قدراتهم على فهم إصلاح السلطة القضائية بصورة أفضل ونشر القصص ذات الصلة.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 إجراء تقييم لمخاطر الفساد استناداً إلى تصورات الخبراء وشخصيات المجتمع المدني الناشطين في الإشراف على مسار الإصلاح القضائي، وبخاصة ما يتعلق بالأداء القضائي وغير القضائي للمحكمة العليا. استناداً إلى الإطار الذي تعبر عنه المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، سوف تقيّم عملية التقييم المخاطر الكامنة الموجودة بالفعل والمتبقية في الخدمات القضائية (وبخاصة خدمات المحاكم الأساسية، مثل إدارة الحالات وعمليات الإدارية المتعلقة بالقضايا) وغير القضائية (التنظيمية؛ حيث يشمل عمل المحكمة العليا نطاقاً غير قضائي يتضمن الإشراف على عمل القضاة والمحاكم؛ كما يتضمن أيضاً القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية). 2.2 تدريب جماعات المجتمع المدني وشبكات الصحفيين على رصد نزاهة وأداء المحكمة العليا لإندونيسيا. 2.3 دراسة لتقييم المبادئ التوجيهية الخاصة بالمحكمة العليا بشأن تجريم الفساد والمسئولية الجنائية المؤسسية. 2.4 عقد مشاورات مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وهم: المحكمة العليا واللجنة القضائية ولجنة القضاء على الفساد ومنظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية ووضع أوراق توصيات لتقوية ناهة المحكمة العليا بمشاركة اللجنة القضائية ولجنة القضاء على الفساد، والتي سوف تنشر من خلال حملة جماهيرية. 2.5 تطوير أداة تتبع من خلال شبكة الإنترنت كجزء من بوابة المعلومات لتقييم ما إذا كانت التوصيات قد طُبِّقت وزيادة الضغط من أجل الإصلاح. 2.6 إجراء عمليات الرقابة الجماهيرية لتتبع سجلات قضاة المحكمة العليا المنتظرين.

	2.7 استعراض تنفيذ سياسة نظام حماية المبلغين عن المخالفات في المحكمة العليا، ووكالة حماية الشهود والضحايا، واللجنة القضائية ولجنة القضاء على الفساد. 2.8 تنفيذ أنشطة الدعوة ونشر نتائج استعراض سياسة نظام حماية المُبلغين عن المخالفات على منظمات المجتمع المدني والصحفيين والجمهور بصفة عامة.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 مناصرة إجراء دراسة لتقييم المبادئ التوجيهية الخاصة بالمحكمة العليا بشأن تجريم الفساد والمسئولية الجنائية المؤسسية ونشر نتائجها على المحكمة العليا ولجنة القضاء على الفساد، ووكالة مكافحة الفساد، واللجنة القضائية وعلى الجمهور. 3.2 تقييم الأداء التنظيمي للمحكمة العليا ووكالة مكافحة الفساد فيما يتعلق بالمواد 11 و6 و36 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. 3.3 مناصرة تقييم وكالة مكافحة الفساد ونشر نتائجه على الجمهور. 3.4 أبحاث السياسات في مجال تنظيم آليات حماية قضاة المحكمة العليا، وبخاصة في حالات الفساد. 3.5 الحوار بين منظمات المجتمع المدني ومجلس النواب من أجل إنشاء حوار بشأن وضع لوائح خاصة تتعلق بحماية القضاة، وبخاصة حماية القضاء من التأثير غير القانوني من جانب السلطة التنفيذية وغيرها من مؤسسات الدولة. 3.6 التعاون مع اللجنة القضائية ولجنة القضاء على الفساد من أجل تنقيح المبادئ التوجيهية الخاصة بالكفاءات المطلوبة عند اختيار قضاة المحكمة العليا. 3.7 حوار سياسات لتحديد وتنقيح آليات الرقابة الداخلية في المحكمة العليا. سوف تسعى جهود المناصرة إلى تقوية دور الجهة الإشرافية داخل المحكمة العليا من خلال الخطاب الدوري للمحكمة العليا الخاص بالإشراف الداخلي. 3.8 حوار السياسات بين مؤسسات الدولة، وتشمل البرلمان واللجنة القضائية ولجنة القضاء على الفساد (KPK) ومجلس نواب الشعب (DPR) وأمين المظالم ومركز تقارير المعاملات المالية وتحليلها (PPATK) والمحكمة العليا لإندونيسيا من أجل صياغة سياسات مشتركة من خلال سلسلة من المنتديات التي تضم أصحاب المصلحة المتعددين لتقوية النزاهة القضائية.
الأدوات الرقمية	4.1 تعزيز جودة نظام معلومات الرقابة على المحكمة العليا (نظام المُبلغين عن المخالفات)، بما في ذلك إمكانية اعتماد تطبيق GlobaLeaks، من منظور مستخدمي خدمات المحاكم. 4.2 تحسين نظام المحكمة الإلكترونية الذي طوّرته المحكمة العليا. 4.3 تطوير بوابة معلومات متكاملة سوف تتضمن نتاج البحوث وأوراق السياسات، والأخبار الصادرة عن الصحفيين، ومعلومات بشأن جميع الأنشطة والاجتماعات، وقنوات لتقديم الشكاوى والتطلعات الشعبية، وسياسات المحكمة العليا ذات الصلة.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد التغييرات التشريعية أو الإجرائية أو السياسية من أجل تعزيز كفاءة المؤسسات الرقابية وخضوعها للمساءلة واستقلالها التي يسهم فيها العمل	1	2	2	4
عدد المواطنين الذين حُشِدُوا للمشاركة في عمليات الرصد المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) (مصنفاً طبقاً للعمر والجنس، والإقامة الحضرية/الريفية، والموضوع ونوع المشاركة)	0	50	100	200

النسبة المئوية للمواطنين الذين تم إشراكهم في عمليات الرصد التي يقوم بها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) من الفئات ذات التمثيل الناقص (مصنفة طبقاً للجنس والعمر والإعاقة والموقع وحيثما أمكن طبقاً لفئة الدخل)	0	%20	%30	%45
عدد المؤسسات المسئولة عن الالتزامات التي ترصدها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS)	0	2	3	4

الأردن

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

الأردن مملكة دستورية، يتولى فيها الملك عبد الله الثاني بن الحسين سلطات تشمل تعيين رئيس الوزراء والوزراء. تتألف السلطة التشريعية من مجلس الأعيان ويعينه أيضاً الملك، بالإضافة إلى مجلس النواب المنتخب. أجريت آخر انتخابات برلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وسجلت أقل معدل مشاركة للناخبين بلغ 29.88% فقط. ظلت نتيجة الأردن في مؤشر مدركات الفساد ثابتة إلى حدٍ كبير حول 48 خلال السنوات الـ10 الأخيرة. وفي السنوات الأخيرة، استمرت البلاد في توطيد أركانها، والحفاظ على الاستقرار والتماسك، ولكن كلاهما لا يزال هشاً. وكان من أبرز التعديلات في مجال النهوض بحقوق المرأة إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات التي كانت تمكن مرتكب الاعتداء الجنسي من الإفلات من العقوبة إذا تزوج من ضحيته.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/49، الترتيب = 180/60
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 34، غير حرَّة
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	معطّلة
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 3.62، الترتيب = 118
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	0.67- (الرتبة المئوية = 28.57)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.57
مؤشر حرية الصحافة 2021	42.89
مؤشر النزاهة العامة 2019	6.91665868
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.55 (نظام مختلط)

رشيد للنزاهة والشفافية (منظمة الشفافية الدولية في الأردن)

http://www.rasheedti.org

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) - الحق في المعلومات/الإدارة المالية العامة	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** عدم قدرة المواطنين على الوصول إلى المعلومات وفهم حقوقهم لرصد الوعود التي تقدمها الحكومات لإخضاع المسئولين للمساءلة. **الأسباب الجذرية:** المعلومات المرجعية غير الكافية عن الفساد وصعوبة تفرقة الجمهور بين مختلف أنواع الفساد ودرجاتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفساد مدمج في الثقافة الاجتماعية، مما يؤدي إلى انعدام البيئة المواتية للمواطنين لكي يتحلوا بالصراحة ويتحدثوا عن هذه القضية. **الأثر:** محدودية فهم المواطنين لمنطق مجابهة الفساد، نتيجة عدم فهمهم لحقوقهم. تدني مشاركة المواطنين في مبادرات مكافحة الفساد نتيجة عدم وجود أماكن يمكنهم الوصول إليها لفهم كيفية القضاء على الفساد.
الهدف الرئيسي	**تحسين المساءلة الديمقراطية للمؤسسات الأردنية العامة من خلال كفالة القدرة على الوصول إلى المعلومات وتمكين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من المطالبة بتغييرات عالية الجودة في معالجة المساءلة**
بناء الشبكات	1.1 بناء شبكة خبراء وطنية وتوسعتها (باستخدام منصة على شبكة الإنترنت) تتألف من المجتمع المدني والمنظمات التي لا تهدف للربح والنقابات والتحالفات بالإضافة إلى الصحفيين والباحثين والأكاديميين وغيرهم من المهنيين. 1.2 زيادة إدماج الخبراء من الأفراد والمنظمات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذين يمكنهم الإسهام بشكل كافٍ بخبراتهم في الشبكة. 1.3 مبادرات التواصل والظهور الإعلامي (المنشورات وإعادة مشاركة المنشورات على المواقع الإلكترونية و/أو وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وما إلى ذلك) لنشر الدراسات ذات الصلة والتقارير والأبحاث والأوراق البحثية والمقالات الاستقصائية وما إلى ذلك. 1.4 تنظيم عيادات قانونية لتوسيع مدارك طلاب كليات الحقوق، من حيث جهات المساءلة والرقابة في الأردن، وبخاصة ديوان المحاسبة. 1.5 تدريب صحفيي التحقيقات على الوصول إلى المعلومات والمكاسب غير المشروعة وحرية التعبير ومكافحة الفساد ووضع الموازنات العامة أثناء جائحة فيروس كوفيد-19.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 وضع دليل للمواطن في مجال قانون الوصول إلى المعلومات استناداً إلى دراسة استقصائية من خلال شبكة الإنترنت لرسم خرائط لاحتياجات المواطنين ومخاوفهم فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات. سوف يوضح الدليل العمليات التي يجب على المواطنين والمنظمات السير فيها لطلب المعلومات من مختلف الجهات، بالإضافة إلى إجراءات المتابعة. 2.2 تدريب الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني (ومنها المنظمات التي تعمل مع الفئات الناقصة التمثيل) على كيفية الوصول للمعلومات والإجراءات الواجب اتباعها لحماية أنفسهم عند طلب المعلومات التي تعتبر حساسة. 2.3 تنظيم حملة من خلال شبكة الإنترنت تشجع المواطنين على تقديم طلبات الحصول على المعلومات لرصد الحكومة، والعمل مع منظمات المجتمع المدني التي تلقت التدريب من أجل تقديم طلبات كممثلين لمحافظاتهم.

	2.4 جمع المدخلات من أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن تجاربهم في مجال إتاحة المعلومات وما أجيب به على طلباتهم لتوليد قاعدة أدلة بخصوص مدى أداء نظام إتاحة المعلومات لوظائفه من الناحية العملية وتحديد الثغرات في الإطار القانوني. 2.5 تقديم طلبات الحصول على المعلومات مُجمّعة إلى السلطات (الجهات العامة الملزمة بالإفصاح عن المعلومات وتلبية تلك الطلبات بموجب قانون إتاحة المعلومات)، وتقييم تنفيذ القانون وتتبع معدل الاستجابة على المنصة الموجودة على الإنترنت بالإضافة إلى الوقت المنقضي قبل تلقي الإجابات. قد تختلف السلطات (الجهات العامة/الحكومية المختصة) بناءً على مصدر المعلومات ونوعها (على سبيل المثال، عند تقديم طلب إلى وزارة الصحة لمعرفة عدد التطعيمات التي أجريت). 2.6 الدعوة إلى تنفيذ توصيات السياسات المتعلقة بقانون إتاحة المعلومات استناداً إلى الممارسات الفضلى، ومنها الإفصاح الطوعي عن المعلومات. 2.7 تبسيط البيانات التي تنشرها الحكومة، وتصنيفها طبقاً للقطاعات (أي الموازنة العامة والقروض والمنح والقوانين) وتحويل هذه البيانات إلى صور مرئية مما يتيح لمختلف أصحاب المصلحة رصد الحكومة والحصول على معلومات مُحدّثة. 2.8 تشجيع المواطنين على تقديم الأسئلة إلى ممثليهم مباشرةً فيما يتعلق بعملهم وسياساتهم ومطالبهم في البرلمان. سوف ينطوي هذا على تطوير علامة تبويب ضمن المنصة الموجودة على شبكة الإنترنت يمكن لكل نائب من خلالها أن يصل إلى حساب خاص به.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 إجراء تقييم احتياجات للإطار الذي يحكم ديوان المحاسبة، من أجل تحديد ما يواجه الديوان من عقبات قانونية وعقبات تتعلق بالإطار المؤسسي. مشاركة التوصيات الصادرة عن التحليل مع ديوان التشريع والرأي واللجنة القانونية في مجلس النواب والدعوة إلى إجراء التعديلات المقترحة بواسطة السلطات المختصة (رئاسة الوزراء وديوان المحاسبة والبرلمان) والإعلام. سوف تجري أيضاً مشاركة نتائج التحليل وتوصياته عبر المنصة الإلكترونية على شبكة الإنترنت جنباً إلى جنب مع أداة التتبع التي سوف تتبع التقدم المحرز في تنفيذها. 3.2 عقد ثلاث ورش عمل بناءً على نواتج تقييم الاحتياجات ونقاط الضعف المحددة من أجل تحسين قدرة ديوان المحاسبة على أداء واجباته وأنشطته. 3.3 تحليل التقرير السنوي الذي ينشره ديوان المحاسبة ومشاركة نتائجه عبر المنصة الإلكترونية على شبكة الإنترنت. متابعة قضايا الفساد المشتبه فيها المذكورة في التقرير، وتقديم طلبات بموجب قانون حرية الوصول إلى المعلومات من أجل رصد عدد الحالات التي أحيلت بالفعل إلى المدعي العام و/أو المحكمة. سوف يقدم الطلب كل ثلاثة (3) أشهر لضمان حداثة البيانات. 3.4 إجراء تحليل لديوان المحاسبة يشير إلى القطاعات ذات مخاطر الفساد المرتفعة، وسوف يجري اختيار أعلى قطاعين لإجراء دراسات قانونية تشمل القوانين واللوائح التي تحكم هذين القطاعين. 3.5 تشجيع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني على متابعة هذا مع مجلس النواب من خلال المنصة الإلكترونية على شبكة الإنترنت أو من خلال تقديم طلب مباشر بموجب قانون إتاحة المعلومات. 3.6 تنظيم حملات إعلامية تتضمن رسوم توضيحية ومرئيات للترويج لنتائج تقييم الاحتياجات، تستهدف المواطنين والحكومة. 3.7 توفير تدريب المدربين لمجموعة مختارة من الديوان، بحيث يركز على الحكم الرشيد والممارسات الفضلى من دواوين محاسبة أخرى إقليمية وعالمية. سيتم

	تدريب مجموعة معينة من الموظفين من خلال تدريب المدربين حتى يتمكنوا من تدريب الموظفين الآخرين لضمان استدامة تبادل المعرفة وبناء القدرات الداخلية. 3.8 نشر أوراق مواقف تبين العلاقة بين الديمقراطية ومكافحة الفساد وكيف يمكن لهيئات الرقابة المساهمة فيها - ويتولى إعداد هذه الأوراق الطلاب في العيادات القانونية تحت إشراف الخبراء.
الأدوات الرقمية	4.1تطوير منصة إلكترونية على شبكة الإنترنت باسم 'نحن نشاهد' (We Watch) تتضمن الآتي: • قاعدة بيانات للمصادر (المقالات والتقارير والأبحاث والدراسات والتحقيقات وما إلى ذلك من المنظمات والأفراد داخل الشبكة) • أداة رصد لعمل الحكومة، تتضمن رصد الملفات التعريفية لمجلس النواب وتقديم طلبات إلى ممثلي الحكومة ومتابعة التقدم المحرز/النتائج بالنسبة للطلبات المقدمة. • أداة للدراسات الاستقصائية من أجل تتبع طلبات الحصول على المعلومات المقدمة إلى السلطات مباشرةً، تعرض إجمالي عدد الطلبات المقدمة، وحالة الطلبات بالإضافة إلى الوقت اللازمة لتلقي الإجابة، إن وجدت. 4.2تطوير مقاطع فيديو تعليمية تتناول دور المنصة وأهميتها وكيفية استخدامها.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد التغييرات التشريعية أو الإجرائية أو السياسية من أجل تعزيز كفاءة المؤسسات الرقابية وخضوعها للمساءلة واستقلالها التي يسهم فيها العمل	2	0	1	3
عدد المواطنين الذين حُشِدُوا للمشاركة في عمليات الرصد المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) (مصنفاً طبقاً للعمر والجنس، والإقامة الحضرية/الريفية، والموضوع ونوع المشاركة)	65 (قاموا برصد العملية الانتخابية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020)	0	100	200
النسبة المئوية للمواطنين الذين تم إشراكهم في عمليات الرصد التي يقوم بها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) من الفئات ذات التمثيل الناقص (مصنفة طبقاً للجنس والعمر والإعاقة والموقع وحيثما أمكن طبقاً لفئة الدخل)	%50	%30	%35	%50
عدد إجراءات المناصرة التي أجرتها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) لزيادة الضغط على المؤسسات الرقابية في جانب الطلب	لا ينطبق	1	9	14

كينيا

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

يخترق الفساد كل قطاع من قطاعات الاقتصاد في كينيا. ويميل النظام القضائي إلى الضعف، وعادة ما يطلب المسئولون الرسميون رشاوى، وتشير التقارير إلى انتشار التهرب الضريبي وتزوير المشتريات العامة. احتفى دستور كينيا (2010) بنظام حكم جديد يرتكز على القيم والمبادئ الوطنية في الحكم التي تهدف إلى ضمان القيادة الأخلاقية والشفافية والمشاركة والمساءلة عن استخدام الموارد العامة. كما يتركز نظام الحكم في كينيا على تفويض السلطة والموارد للمقاطعات البالغ عددها 47 مقاطعة. ويعد مكتب المراجع العام للحسابات ومراقب الميزانية هما المنصبان المستقلان الوحيدان الذين أنشئا بموجب هذا الدستور. كما يتضمن الإطار الدستوري أيضاً الفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. والبرلمان مكلف بالإشراف على السلطة التنفيذية من خلال تدابير مثل التصديق على السياسات والموازنات، في حين أن السلطة القضائية محصنة من حيث المبدأ من التدخل غير القانوني نتيجة أن التعيينات تقوم بها لجنة الخدمة القضائية المستقلة.

على الرغم من هذه الضمانات الدستورية، استمرت كينيا في تسجيل تقدم منخفض للغاية في مقاييس مكافحة الفساد وغيرها من مؤشرات الحكم. في مؤشر مدركات الفساد لعام 2020، حصلت كينيا على نتيجة 31 من 100، وكانت قد حصلت على 28 نقطة في عام 2019. وتأتي نتيجة كينيا أقل قليلاً من متوسط نتائج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي يبلغ 32 نقطة ومن المتوسط العالمي الذي يبلغ 43 نقطة، مما يشير إلى مستويا خطيرة من الفساد في القطاع العام.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/31، الترتيب = 180/124
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 48، حرَّة جزئياً
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	معطّلة
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 5.05، الترتيب = 95
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	0.29- (الرتبة المئوية = 36.45)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.45
مؤشر حرية الصحافة 2021	33.65
مؤشر النزاهة العامة 2019	5.82
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.69 (ديمقراطية متوسطة الأداء)

منظمة الشفافية الدولية في كينيا

https://tikenya.org/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) - الإدارة المالية العامة

مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** ضعف الرقابة البرلمانية والمشاركة غير الكافية من الجمهور في عمليات التدقيق العامة. **الأسباب الجذرية:** انخفاض القدرات وضعف التنسيق والتعاون بين المؤسسات الرقابية، وانعدام وعي المواطنين ومشاركتهم في عمليات التدقيق. **الأثر:** يؤدي ضعف تنفيذ قوانين الإدارة المالية العامة ومحدودية الرقابة البرلمانية إلى أن يصبح الفساد أكبر عقبة في طريق التنمية.
الهدف الرئيسي	**تحسين الرقابة البرلمانية ومشاركة المواطنين في عملية تدقيق الحسابات العامة الرسمية في كينيا والمنطقة**
بناء الشبكات	1.1 خلال المؤتمر السنوي لاستعراض النظراء في مجال الرقابة البرلمانية، سوف تستغل منظمة الشفافية الدولية في كينيا علاقاتها الجيدة بشبكة البرلمانيين الأفارقة لمناهضة الفساد، حيث يوجد تعاون قائم من خلال مذكرة تفاهم، وعضوية شبكة المشاركة البرلمانية للمجتمع المدني، لتنظيم اجتماعات لاستعراض النظراء بين لجان الرقابة البرلمانية و منظمات المجتمع المدني التي تعمل في قطاع الحوكمة، والمؤسسات الرقابية، مثل مراقب الميزانية ومكتب المراجع العام للحسابات والهيئة التنظيمية للمشتريات العامة ولجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد ولجنة العدالة الإدارية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا. 1.2 المنتديات الوطنية والإقليمية للتعلم وتبادل المعلومات بين النظراء، مع مشاركة الأفرع الوطنية التي تندرج تحت مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) ومنظمات المجتمع المدني الدولية، في مبادرات الشفافية المالية والموازنات المفتوحة. 1.3 سوف تستمر آليات الإبلاغ الإقليمية والدولية، من خلال الدعم المقدم من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني ((SANCUS، ومنظمة الشفافية الدولية في كينيا في الإسهام في الاستعراضات الوطنية الطوعية كعضو في منتدى كينيا المعني بأهداف التنمية المستدامة.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 دعم تنفيذ إطار المساءلة القائم على تدقيق المواطنين من أجل تحسين فهم المواطنين ومشاركتهم في عملية التدقيق الرسمية، سوف تسعى منظمة الشفافية الدولية في كينيا إلى الدخول في شراكة مع مكتب المدقق العام للحسابات من خلال مذكرة تفاهم موجودة بالفعل لدعم تنفيذ إطار المساءلة القائم على تدقيق المواطنين، حيث كانت منظمة الشفافية الدولية في كينيا مشاركة في اللجنة الفنية التي قامت بتطوير الإطار. وسوف تتضمن هذه المشاركة ما يلي: جمع منظمات المجتمع المدني المحلية من أجل التعاون في تنفيذ الإطار؛ وتبسيط تقارير المراجع العام للحسابات وشرح الموازنات بطريقة سهلة بالنسبة للمواطن لكي يسهل فهمها ونشر هذه التقارير على منصة البيانات المفتوحة المعنية بالمساءلة العامة: البوابة الإلكترونية للمراجعة العامة للحسابات http://publicaudit.tikenya.org/ 2.2 جمع البيانات وتحليلها ونشر المعلومات على البوابة الإلكترونية للمراجعة العامة للحسابات. لم تحلل البوابة الإلكترونية حتى الآن سوى التقارير الواردة من حكومات البلدان. وسوف يدعم مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع

	المدني (SANCUS) تحليل ونشر تقارير الحكومات الوطنية في قطاعي التعليم والصحة باعتبارهما أبرز قطاعات تقديم الخدمات. وسوف تستخدم البوابة الإلكترونية لتمكين المواطنين من خلال تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بعمليات الإدارة المالية العامة وأيضاً لكي تصبح أساساً للتأثير على اعتماد منصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تنفيذ إطار المساءلة القائم على تدقيق المواطنين. 2.3 تدريب الصحفيين: سوف تدعم أيضاً منظمة الشفافية الدولية في كينيا مشاركة وسائل الإعلام في تنفيذ إطار المساءلة القائم على تدقيق المواطنين. وسوف يتحقق هذا من خلال دعم مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) لبناء قدرات الصحفيين في مجال الرقابة البرلمانية والتقارير الاستقصائية باستخدام تقارير المراجع العام للحسابات ومراقب الميزانية. سوف يتضمن تدريب الصحفيين تطوير مواد لدورة تدريبية تقدم من خلال الإنترنت سوف يعلن عنها للصحفيين تتناول الوصول إلى منصة المركز الجامع لتقنيات الإعلام (Media Tech Hub). وسوف يتيح هذا وصول المواد إلى مدى أوسع لكي يكتسب الصحفيون المعارف والمهارات في مجال الإبلاغ عن الفساد.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 التقييمات السنوية لأداء وامتثال كل من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، ومتابعة تقارير مكتب المراجع العام للحسابات ومراقبة الميزانية. للاستفادة بشكل أكبر من البيانات التجريبية اللازمة لتنفيذ إطار المساءلة القائم على تدقيق المواطنين، سوف تجري منظمة الشفافية الدولية في كينيا تقييمات لحالة متابعات التقارير بالنسبة للأعوام المالية التي سبق تدقيقها، والإجراءات المتخذة بناءً على تقرير المدقق العام للحسابات في قطاعي التعليم والصحة، بما في ذلك الطلبات المقدمة من المواطنين للبرلمان. 3.2 دعم المشاركات في شبكة المشاركة البرلمانية للمجتمع المدني، وهي شبكة تضم 35 من منظمات المجتمع المدني المهتمة ببرامج التقوية البرلمانية. تهدف شبكة المشاركة البرلمانية للمجتمع المدني إلى أن تكون منصة تتولى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني لدعم البرلمان ولجانه وأعضائه في مجالات الرقابة والتشريع والتمثيل، بالإضافة إلى تصميم أدوات لمساعدة البرلمان بصورة منهجية على رصد وتتبع تنفيذ القوانين التي أصدرها. 3.3 برامج التواصل والتوعية: سوف تنخرط منظمة الشفافية الدولية في كينيا في مشاركات متعددة الوسائط من أجل زيادة الوعي بالرقابة البرلمانية على الإدارة المالية العامة من أجل التأثير على اتباع التوصيات الرئيسية الناتجة عن التقييمات. 3.4 المساءلة الاجتماعية: سوف تتم المشاركة العامة من خلال تقديم الالتماسات إلى البرلمان من خلال الالتماسات وعقد اجتماعات الدعوة الاستراتيجية مع اللجان التشريعية ذات الصلة.
الأدوات الرقمية	4.1 منصة المساءلة الخاصة بالمراجعة العامة للحسابات: تبسيط تقارير المراقب العام للحسابات وإصدار موازنات عامة يسهل على المواطن فهمها. سوف تنشر هذه المواد من خلال الرابط http://publicaudit.tikenya.org/. 4.2 تخصيص نظام إدارة حالات مركز الدعوة والاستشارات القانونية (نظام Salesforce) لكي يتوافق مع تدابير المساءلة الاجتماعية المعمول بها للتعامل مع التقارير الواردة من الجمهور التي تتسق مع عمل الدعوة في مجال الموازنة.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد الحوارات الوطنية بين أصحاب المصلحة المتعددين في مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) التي تهدف للنهوض بالشبكات داخل البلاد	0	1	4	4
عدد المشاركين في ورش العمل الفنية بشأن استخدام أدوات المساءلة وأساليب تحليل البيانات (المصنّفة طبقاً للانتماء المؤسسي والجنس والموقع)	0	35	50	50
عدد المواطنين الذين حُشِدُوا للمشاركة في عمليات الرصد المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) (مصنفاً طبقاً للعمر والجنس، والإقامة الحضرية/الريفية، والموضوع ونوع المشاركة)	0	35	100	100

لبنان

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

ظلت نتيجة لبنان في مؤشر مدركات الفساد ثابتة عند 28 لعدة سنوات، قبل أن تنخفض إلى 25 في 2020، وهي أقل كثيراً من المتوسط الإقليمي (39). كما انخفض ترتيب البلاد في مؤشر الديمقراطية الذي تصدره وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست نتيجة نظام سياسي عنيد تهيمن عليه المصالح المكتسبة التي تُملي تخصيص الموارد. جاءت الاحتجاجات واسعة النطاق في السنوات الأخيرة مدفوعة بالوعكة الاقتصادية التي زادت تعقيداً في آب/أغسطس 2020 بعد الانفجار المروع الذي شهده مرفأ بيروت. على الرغم من المخاوف المتعلقة بالمجال المدني وحرية الصحافة، تعطي الطبيعة غير الطائفية والسلمية بشكل عام للحملات الانتخابية والاحتجاجات السياسية التي جرت مؤخراً بعض الأمل في المستقبل.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/25، الترتيب = 180/149
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 43، حرَّة جزئياً
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	معطّلة
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 4.16، الترتيب = 108
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	-0.49 (الرتبة المئوية: 32.51)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.45
مؤشر حرية الصحافة 2021	34.93
مؤشر النزاهة العامة 2019	5.49
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.55 (ديمقراطية ضعيفة/منخفضة الأداء)

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (منظمة الشفافية الدولية في لبنان)

http://www.transparency-lebanon.org/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) - الإدارة المالية العامة	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** عدم الشفافية وقلة المساءلة في صياغة الموازنة، وتنفيذها والرقابة عليها. **الأسباب الجذرية:** عدم وجود عملية قوية لوضع الموازنة الوطنية، بالإضافة إلى ضعف الرقابة على الأموال العامة وانعدام الشفافية، مما يزيد من مخاطر الاختلاس والرشوة والتربح الشخصي. **الأثر:** تزايد انعدام ثقة المواطنين في الدولة اللبنانية. تعد قطاعات الطاقة والصحة والشئون الاجتماعية من القطاعات الأشد تضرراً من سوء تخصيص الموازنة.
الهدف الرئيسي	**تحسين استجابة المسئولين عن الواجبات من خلال الضغط لإصلاح قطاعات الطاقة والصحة والشئون الاجتماعية، بالإضافة إلى تشجيع مزيد من مشاركة المواطنين في عمليات الموازنة.**
بناء الشبكات	1.1 إنشاء تحالف وطني يضم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحوكمة يجتمع كل شهرين لتنسيق جهود المناصرة. 1.2 تنظيم مؤتمرين وطنيين يجتمع فيهما ممثلو منظمات المجتمع المدني وصناع القرار والمجتمع الدولي. سوف يركز المؤتمر الوطني الأول على إصلاح الموازنة، وسوف يركز المؤتمر الثاني على نتائج دراسة منظومة النزاهة الوطنية. 1.3 تنظيم دورة تدريبية في الصحافة والإعلام عبر الإنترنت تركز على منهجية أنظمة تتبع النفقات العامة وأهمية الإصلاح، لدعم جمع البيانات. نشر النتائج من خلال إصدار ستة مقاطع فيديو وتقارير صحفية.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 تطوير أداة تستخدمها منظمات المجتمع المدني في رصد الموازنة، استناداً إلى منهجية أنظمة تتبع النفقات العامة من أجل تتبع الأموال في قطاعات الصحة والطاقة والشئون الاجتماعية. 2.2 إنشاء وحدة رصد تتألف من الباحثين في مجال أنظمة تتبع النفقات العامة، تتولى رصد القطاعات وتنشر صحائف وقائع صديقة للمستخدم من خلال موقع إلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي كل ثلاثة أشهر للإبلاغ عن أحدث البيانات بشأن عمليات الموازنة الخاصة بالدولة. 2.3 رصد ما أحرزته الدولة من تقدم في تحسين آليات مكافحة الفساد القائمة بالفعل عبر قطاعات الصحة والطاقة والشئون الاجتماعية، استناداً إلى منهجية منظومة النزاهة الوطنية. 2.4 إطلاق حملات للدعوة، (تتضمن الاجتماعات الثنائية والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي والبيانات الصحفية، حسب الاقتضاء وحيثما كانت ذات صلة بالسياق العام) التي تركز على ما تم تحديده من إصلاحات لازمة لتقوية عمليات الموازنة الحكومية في القطاعات الثلاثة ذات الأهمية: الطاقة والصحة والشئون الاجتماعية. 2.5 إشراك المواطنين من خلال سلسلة من الندوات الإعلامية لزيادة الوعي بأسلوب أنظمة تتبع النفقات العامة وإصلاحات الموازنة. 2.6 تنظيم ورش عمل لبناء القدرات تستهدف النساء والمواطنين ذوي الإعاقة، تركز على النوع الاجتماعي والفساد ودور المواطنين في دورة إعداد الموازنة العامة. ودعم المشاركين، عقب انتهاء ورشة العمل، في نشر مقالات الرأي بشأن الموضوعات ذات الصلة.

	2.7 إشراك المواطنين من خلال تطوير ستة مقاطع فيديو توضح ما أحرزته البلاد من تقدم في المجالات ذات الأهمية: الطاقة والصحة والشئون الاجتماعية. 2.8 إنشاء دورتين تدريبيتين تعتمدان على وتيرة التعلم الذاتية وإتاحتهما للمواطنين على الموقع الإلكتروني للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية بغرض تدريبهم على منهجية نظام تتبع النفقات العامة.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 تطوير أداة رقابية لتتبع المؤسسات من أجل رصد التزام الجهات الرقابية بالحد من الفساد عن طريق تحليل الحالات التي تعالجها هذه الجهات الرقابية ومدى الاستقلال المالي والإداري لهذه الجهات. وسوف تنشر النتائج على شبكة الإنترنت وفي مخططات ورسوم بيانية تساعد على تبسيط النتائج. 3.2 رصد مكتب التفتيش المركزي وديوان المحاسبة من ناحية قضايا الفساد والتقارير المنشورة في وسائل الإعلام والتقارير الدولية المتعلقة بالمؤسسات المستهدفة وإجراء المقابلات الثنائية. 3.3 استناداً إلى هذه النتائج، تُنشَر ملخصات السياسات والبيانات الصحفية ومقاطع الفيديو بمشاركة تحالف منظمات المجتمع المدني، والتي تدعو إلى توصيات محددة لمؤسسات الرقابة ومنها مكتب التفتيش المركزي وديوان المحاسبة واللجنة الوطنية لمكافحة الفساد. 3.4 عقد اجتماعات فصلية مع صناع القرار والمؤسسات الرقابية لبناء التوافق والزخم بشأن التوصيات الرامية إلى تحسين السياسات والإجراءات.
الأدوات الرقمية	4.1 تطوير أداة رقمية استناداً إلى نظام تتبع النفقات العامة تتيح لتحالف منظمات المجتمع المدني تتبع الأموال وإجراء رصد شامل لإنفاق الدولة والتقدم المحرز في الإصلاحات. الأداة عبارة عن موقع إلكتروني سوف يكون متاحاً من خلال الموقع الإلكتروني للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد المشاركين في ورش العمل الفنية بشأن استخدام أدوات المساءلة وأساليب تحليل البيانات (المصنّفة طبقاً للانتماء المؤسسي والجنس والموقع)	لا ينطبق	0	50	50
عدد المواطنين الذين حُشِدُوا للمشاركة في عمليات الرصد المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) (مصنفاً طبقاً للعمر والجنس، والإقامة الحضرية/الريفية، والموضوع ونوع المشاركة)	0	0	60	60
عدد البرلمانات والمؤسسات الرقابية التي ترصدها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS)	2	0	4	7

جزر المالديف

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019، حصلت جزر المالديف على نتيجة قدرها 29 نقطة مما يعكس أداءً أسوأ بكثير من المتوسط الإقليمي (44). إلا أن عام 2020 شهد تحسناً كبيراً، حيث حصل البلد على نتيجة قدرها 43 نقطة في مؤشر مدركات الفساد. ولا تبرز جزر المالديف في أيٍ من مؤشرات الحوكمة، ولعل هذا بسبب حجمها. إلا أنه على الرغم من حجم البلاد الصغير، فإنها تفوق وزنها على صعيد فضائح الفساد. في عام 2016، كشف المُبلغون عن المخالفات قضية أظهرت مخطط فساد ضخم حيث كانت الحكومة تبيع الجزر لبناء المنتجعات بأقل من قيمتها السوقية، وتحول عشرات الملايين من الدولارات إلى الحسابات الخاصة لرجال أعمال وسياسيين أغنياء. وطبقاً لأحدث بيانات مقياس الفساد العالمي التي نُشرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، يعتبر نسبة مذهلة من مواطني جزر المالديف، تصل إلى 90%، أن فساد الحكومة يمثل مشكلة كبرى.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/43، الترتيب = 180/75
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 40، حرَّة جزئياً
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	معطّلة
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	-
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	-0.44 (الرتبة المئوية: 33.99)
مؤشر سيادة القانون 2020	-
مؤشر حرية الصحافة 2021	29.13
مؤشر النزاهة العامة 2019	-
حالة الديمقراطية العالمية 2020	-

منظمة الشفافية في جزر المالديف (منظمة الشفافية الدولية في جزر المالديف)

https://transparency.mv/v16/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS – المؤسسات المملوكة للدولة)	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** تعمل المؤسسات المملوكة للدولة كأوعية للفساد. فشلت الحكومات المتعاقبة في تقوية برامج الامتثال التي تهدف إلى منع حالات سوء السلوك والكشف عنها، والإدارة غير المسئولة والحكومة غير الرشيدة للمؤسسات المملوكة للدولة. وكالات الرقابة لا تقوم بدورها في إخضاع المؤسسات المملوكة للدولة للمساءلة. **الأسباب الجذرية:** تعتبر المؤسسات المملوكة للدولة من الجهات الفاعلة القوية في اقتصاد البلاد، ولها نفوذ كبير في جهاز الدولة. تتلقى المؤسسات المملوكة للدولة قدراً كبيراً من أموال الدولة، ولكنها لا تخضع لمساءلة المسئولين الرسميين، وهناك غياب عام للإرادة السياسية الرامية إلى إخضاع المؤسسات المملوكة للدولة للمساءلة. **الأثر:** انتشار الممارسات الفاسدة من المؤسسات المملوكة للدولة بالإضافة إلى الأعمال غير المكتملة أو المتدنية الجودة التي تؤدي إلى تضييع الموارد العامة.
الهدف الرئيسي	تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لتشغيل المؤسسات المملوكة للدولة وتحسين وظائفها، بالإضافة إلى تحسين حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة ووظائفها وعملياتها.
بناء الشبكات	1.1 تنظيم مؤتمر لمكافحة الفساد يتناول موضوع نزاهة المؤسسات المملوكة للدولة، يجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين ومنهم المؤسسات المملوكة للدولة، ومكتب الرئيس ووزارة المالية والمؤسسات الرقابية (اللجنة الدائمة في البرلمان، ومجلس الخصخصة وتكوين الشركات ومكتب المراقب العام للحسابات ولجنة مكافحة الفساد في جزر المالديف) والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والإعلام. 1.2 تنظيم حوارات مع أصحاب المصلحة المتعددين كل عامين لاستمرار النقاش ومتابعة أي التزامات تُقترح أثناء المؤتمر المقترح. 1.3 العمل مع الصحفيين من أجل صياغة منشورات تتعلق بالفساد وجوانب الحوكمة في المؤسسات المملوكة للدولة.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1رصد نتائج قطاع الحكم الرشيد من خطة العمل الاستراتيجية للحكومة المرتبطة بحوكمة المؤسسات المملوكة للدولة. 2.2 وضع منهجية بنظام الرقابة الاجتماعية من أجل جمع المعلومات عن المشاريع الحكومية الممنوحة للمؤسسات المملوكة للدولة. سوف توضع المنهجية بالتشاور مع الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي مثل المجتمع المدني وجماعات الشباب التي سوف يجري تدريبها على بدء استخدام رقابة المواطنين. 2.3 تدريب الممارسين في مجال الحق في الحصول على المعلومات من شتى أنحاء البلاد وحشد الممارسين لاستخدام الحق في الحصول على المعلومات لطلب المعلومات اللازمة لرصد مشروعات الحكومة الممنوحة للمؤسسات المملوكة للدولة. 2.4 حشد القائمين بالرصد من المجتمع المحلي من خلال تدريب المجتمع المدني وجماعات الشباب على تتبع جميع مراحل مشروعات الحكومة الممنوحة إلى المؤسسات المملوكة للدولة، وبخاصة مشروعات البنية التحتية الكبرى، والمشروعات المدعومة بواسطة ضمان سيادي أو قرض، أو المشروعات التي منحت لتقديم أحد الخدمات العامة الحساسة مثل الرعاية الصحية أو الإسكان الشعبي. 2.5 تحليل البيانات التي جمعت من خلال القائمين بالرصد من المجتمع المحلي داخلياً من أجل تحديد حالات الفساد أو إساءة استغلال السلطة المزعومة.

	2.6 نشر النتائج فصلياً في صورة نشرات على الموقع الإلكتروني للفرع وعلى منصات وسائل التواصل الاجتماعي. نشر تقرير ختامي وتقديمه إلى مؤسسات المساءلة ذات الصلة (ومنها البرلمان و/أو لجنة مكافحة الفساد و/أو مكتب المراقب العام للحسابات). 2.7 إصدار مؤشر للشفافية يقوم بترتيب المؤسسات المملوكة للدولة طبقاً لبطاقة أداء خاصة بالشفافية والنزاهة واستناداً إلى أبحاث مكتبية وطلب المعلومات من المؤسسات المملوكة للدولة وغيرها من السلطات الحكومية. 2.8 القيام بأنشطة زيادة الوعي لتعزيز ثقافة عدم السكوت على الخطأ، ودعم المبلغين عن المخالفات وعمل المواطنين في تقديم الشكاوى عن فساد المؤسسات المملوكة للدولة. الضغط على المسئولين عن الواجبات من خلال متابعة التقدم المحرز بشأن القضايا المحددة المرفوعة. وسوف يشمل هذا استخدام بيانات مركز الدعوة والاستشارات القانونية لزيادة الوعي والمناصرة. 2.9 العمل مع المؤسسات المملوكة للدولة من خلال تطوير مجموعة أدوات للتقييم الذاتي استناداً إلى كتيبات الأدلة التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية للمؤسسات المملوكة للدولة لكي تساعدها في تحسين سياساتها وإجراءاتها لمكافحة الفساد، ومنها أنظمة حماية المبلغين عن المخالفات. توفير دورات تدريبية تتناول المبلغين عن المخالفات لموظفي المؤسسات المملوكة للدولة وتشجيع تلك المؤسسات على اعتماد تطبيق GlobaLeaks لتيسير قدر أكبر من الإبلاغ عن المخالفات. العمل أيضاً مع المؤسسات المملوكة للدولة من أجل تصميم وتنفيذ عمليات قوية لإدارة المزاعم. 2.10 رصد اتهامات الفساد والإبلاغ عنها في المؤسسات المملوكة للدولة المرتفعة المخاطر بما في ذلك تتبع التقدم المحرز في تحقيقات الفساد وملاحقته قضائياً، وإعداد التقارير في هذا الشأن. 2.11 استخدام الحق في الحصول على المعلومات لجمع المعلومات وإعداد تقارير بشأن جهود المؤسسات المملوكة للدولة لتقوية آليات الضوابط الداخلية في أعقاب فضائح الفساد الكبرى.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 رصد عمل اللجنة البرلمانية الدائمة في مجال المؤسسات المملوكة للدولة من خلال مراقبة اجتماعات اللجنة وتحليل تقاريرها عن المؤسسات المملوكة للدولة. 3.2 توزيع الملاحظات والتوصيات على اللجنة لتقوية وظيفتها الرقابية. 3.3 المشاركة مع مكتب المراقب العام للحسابات ولجنة مكافحة الفساد ووزارة المالية لتقييم إجراءات المتابعة في المناطق التي وجدت تقارير التدقيق أنها تضم إساءة تخصيص أو إساءة إدارة للأموال على نحو فادح من المؤسسات المملوكة للدولة. 3.4 المشاركة بشكل مباشر مع مكتب الرئيس ووزارة المالية ومجلس الخصخصة وتكوين الشركات من أجل تنفيذ المخرجات ذات الصلة المقترحة في خطة العمل الاستراتيجية، والاستناد إلى التعاون القائم مع مكتب الرئيس.
الأدوات الرقمية	4.1 اعتماد الأداة الرقمية الخاصة بمركز الدعوة والاستشارات القانونية وهي GlobaLeaks ونظام إدارة الحالات المسمى Salesforce من أجل تشجيع الجمهور على تقديم الشكاوى المتعلقة بالمؤسسات المملوكة للدولة. 4.2 المشاركة مع المؤسسات المملوكة للدولة من أجل تشجيعها على اعتماد تطبيق GlobaLeaks لتيسير إبلاغ موظفيها عن المخالفات.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد المواطنين الذين حُشِدُوا للمشاركة في عمليات الرصد المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) (مصنفاً طبقاً للعمر والجنس، والإقامة الحضرية/الريفية، والموضوع ونوع المشاركة)	لا ينطبق	0	50	100
النسبة المئوية للمواطنين الذين تم إشراكهم في عمليات الرصد التي يقوم بها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) من الفئات ذات التمثيل الناقص (مصنفة طبقاً للجنس والعمر والإعاقة والموقع وحيثما أمكن طبقاً لفئة الدخل)	لا ينطبق	0	%40	%40

المغرب

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

ظلت نتائج المغرب في مؤشر مدركات الفساد ثابتة على مدار السنوات الأخيرة، حيث تتذبذب بشكل عام حول 40. ولم تتمكن الإصلاحات التي تمت في أعقاب الربيع العربي عام 2011 من تغيير توزيع السلطة في المغرب تغييراً جذرياً. ولم تؤدِّ النصوص المتعلقة بقضايا استقلال القضاء والرقابة حتى الآن إلى أي تغيرات حقيقة على أرض الواقع. وقد أدى تعثر المفاوضات التي أجريت في أعقاب الانتخابات البرلمانية لعام 2016 لعدة أشهر إلى إجبار رئيس الوزراء عبد الإله بنكيران على الاستقالة (من حزب العدالة والتنمية) وعيَّن الملك عبد الله الثاني سعد الدين العثماني (من حزب العدالة والتنمية أيضاً) رئيساً للحكومة في آذار/مارس 2017. وقد أدى هذا إلى تقوية الشعور بأن النظام الملكي يحكم قبضته على السلطة في البلاد وجعل بعض المراقبين يشككون في المؤهلات الإصلاحية لحزب العدالة والتنمية. تظل مستويات الاستياء السياسي مرتفعة بين السكان بصفة عامة، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع معدلات الامتناع عن التصويت وانخفاض مستويات الثقة في البرلمان والأحزاب السياسية. وتعتبر احتجاجات حركة حراك الريف والمقاطعة المستمرة من جانب المستهلكين علامات على أن قطاع كبير من السكان قد سئموا سوء الحكم والفساد.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/40، الترتيب = 180/86
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 37، حرَّة جزئياً
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	معطّلة
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 5.04، الترتيب = 96
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	-0.63 (الرتبة المئوية: 29.56)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.5
مؤشر حرية الصحافة 2021	43.94
مؤشر النزاهة العامة 2019	6.642254909
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.56 (نظام مختلط)

ترانسبارانسي المغرب (منظمة الشفافية الدولية في المغرب)

http://www.transparencymaroc.ma/index.php

مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** عدم وجود معلومات موثوقة وذات صلة فيما يخص الموازنة وعدم إتاحتها وظهورها للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني. **الأسباب الجذرية:** عدم فعالية الإطار القانوني لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى عدم وجود جهات مسئولة عن مكافحة الفساد يتوافر لها القدر اللازم من الاستقلال والسلطة القانونية. **الأثر:** أدى الفساد والاختلاسات وإفلات الفاسدين من العقاب إلى تراجع ثقة الجمهور وتأجيج عدم المشاركة بين المواطنين وحتى بين صفوف المجمع المدني.
الهدف الرئيسي	**تقوية الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية العامة والتصدي للإفلات من العقاب عن إساءة استخدام المال العام**
بناء الشبكات	1.1 بناء تحالف من منظمات المجتمع المدني، والجهات المسئولة عن مكافحة الفساد، والباحثين وصحفيي التحقيقات للضغط من أجل المزيد من الشفافية على مدار دورة الموازنة. 1.2 إنشاء شراكات مع اللجان البرلمانية الوطنية لمشاركة التوصيات استناداً إلى احتياجات المواطنين التي تم تحديدها والتأثير على أولويات الإنفاق. 1.3 تنظيم فعالية افتراضية مع الشبكة الإفريقية للشفافية للحصول على منظور إقليمي بشأن قضايا الفساد في عمليات الموازنة. 1.4 الدورات التدريبية لصغار المحامين لدعم مركز الدعوة والاستشارات القانونية في إجراء الاستعراضات القانونية في القطاعات الأكثر تضرراً من الفساد على النحو الذي حدده مركز الدعوة والاستشارات القانونية. 1.5 الدورات التدريبية للصحفيين من أجل تقوية قدراتهم على التحقيق في قضايا الفساد في المجالات التي حددها مركز الدعوة والاستشارات القانونية، والتي تشمل تدابير العقوبات واللوائح الإدارية والتفتيش والهيئات الرقابية. 1.6 اجتماعات أصحاب المصلحة المتعددين مع رئاسة النيابة العامة، وأمين المظالم وجمعيات حقوق الإنسان والعاملين في مجال حماية الأموال العامة والجمعيات التي تعمل من أجل تعزيز حقوق المرأة والشباب والجمعيات في المناطق المحيطية من أجل تحسين آليات التعامل مع شكاوى الفساد وضمان متابعة قضايا مركز الدعوة والاستشارات القانونية.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 ندوات تدريبية لتحالف منظمات المجتمع المدني في مجال المساءلة الاجتماعية وأساليب الدعوة واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي والموازنة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتمويل العام. 2.2 مناصرة نشر وثائق الموازنة، ومنها تقديم طلبات الحق في المعلومات إلى السلطات بما يتماشى مع القانون الجديد (31 - 13). 2.3 جمع وتحليل بيانات الموازنة من المؤسسات (بما في ذلك الموازنة المسبقة وتقارير نهاية العام وتقارير مراجعة الحسابات) وإضافة هذه البيانات إلى منصة تشاور الإلكترونية (E-Tachawor). 2.4 تدريب التحالف على استخدام وسائل التدقيق الاجتماعي ومنصة تشاور الإلكترونية (E-Tachawor) لرصد تنفيذ الموازنات المخططة طبقاً للقطاع لضمان إمكانية تتبع الإنفاق مع التركيز على الصحة والتعليم. 2.5 إصدار تقرير يضم نتائج عمليات التدقيق الاجتماعي التي جمعها المواطنون.

	2.6 نشر التقرير الذي يتضمن نتائج عمليات التدقيق الاجتماعي على المواطنين من خلال حملات التواصل (المؤتمرات الصحفية ووسائل التواصل الاجتماعي والفترات الإذاعية وما إلى ذلك) للحث على مشاركتهم في عملية الموازنة. 2.7 تقوية قدرة مركز الدعوة والاستشارات القانونية على معالجة شكاوى ضحايا الفساد ونشر المعلومات القانونية، مع التركيز على مدى وصول مركز الدعوة والاستشارات القانونية إلى أبعد المناطق باستخدام العيادات وشبكات التواصل الاجتماعي وإذاعات المجتمع المحلي. 2.8 حملة توعية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمقابلات والفترات الإذاعية للضغط على السلطات المحلية (على سبيل المثال السلطات التي تختص بالتمويل العام وعلى وجه التحديد وزارة المالية، ووزارة إصلاح الإدارة والمجلس الأعلى للحسابات) لتحسين استجابتها لشكاوى الفساد ومبادرات المساءلة. 2.9 متابعة الشكاوى والالتماسات مع الجهات المعنية. 2.10 إطلاق حملة مناصرة تدعو إلى التنفيذ الفعال للقوانين التي تحمي الضحايا والمُبلغين عن المخالفات.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 رصد النقاشات التي تجري في اللجان البرلمانية بشأن قضايا الرقابة على الموازنة البرلمانية من خلال الأسئلة البرلمانية وتسجيل أصوات البرلمانيين في قطاع الموازنة وجلسات الاستماع العامة مع أصحاب المصلحة. رقمنة الأدلة التي جُمِعَت وإضافتها إلى منصة تشاور الإلكترونية (E-Tachawor). 3.2 تنظيم اجتماعات وورش عمل لبناء القدرات مع اللجان البرلمانية (لجنة الرقابة على الأموال العامة ولجنة المالية والتنمية الاقتصادية ولجنة القطاعات الاجتماعية ولجنة الداخلية والسلطات المحلية وسياسة الإسكان والمدن) من أجل إصدار توصيات ومقترحات بشأن قانون التمويل وتحديداً بشأن الموازنة المخصصة لقطاعات الصحة والتعليم والتوظيف، بالإضافة إلى تعزيز زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني والمواطنين في إعداد مسودة قانون الموازنة. 3.3 عقد اجتماعات منتظمة للتخطيط مع المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية من أجل دعم البرلمانيين في وظيفتهم الرقابية على الموازنة، والدعوة لمزيد من الاستقلال والسلطة القانونية لجهات الرقابة. 3.4 التصدي للإفلات من العقاب ودعم الملاحقات القضائية لجرائم الفساد من خلال التحول إلى طرف مدني في كبرى قضايا الفساد وإساءة استغلال الأموال العامة. إن منظمة الشفافية الدولية في المغرب تعمل لصالح المصلحة العامة بموجب المرسوم رقم 2.09.391 الصادر في 11 حزيران/يونيو 2009، ولها الحق في الدخول كطرف مدني في القضايا المرفوعة أمام المحاكم، كما كان الحال قبل ذلك.
الأدوات الرقمية	4.1 إنشاء منصة 'تشاور' الإلكترونية (E-Tachawor) كمنصة رقمية في صورة لوحة متابعة للمعلومات الخاصة بالموازنات والأنشطة البرلمانية. توفر المنصة فرص المشاركة للمواطنين، مثل التصويت على أكثر توصيات الموازنة شعبية. 4.2 تطوير مواد تعليمية رقمية يطلق عليها أكاديمية الشفافية، تتضمن دورات تدريبية مفتوحة كثيفة الحضور على شبكة الإنترنت ((MOOCs، تستهدف البرلمانيين. 4.3 تطوير أداة تفاعلية لمركز الدعوة والاستشارات القانونية تستخدم برامج الدردشة المباشرة الذكية للإجابة على طلبات ضحايا الفساد.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد التغييرات التشريعية أو الإجرائية أو السياسية من أجل تعزيز كفاءة المؤسسات الرقابية وخضوعها للمساءلة واستقلالها التي يسهم فيها العمل	لا ينطبق	1	3	3
عدد حالات مركز الدعوة والاستشارات القانونية الجارية في بلدان مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS)	لا ينطبق	10	80	120
النسبة المئوية من منظمات المجتمع المدني التي يدعمها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) التي تبلغ عن أن المهارات والمعارف التي اكتسبتها أدت إلى زيادة "كبيرة" في قدرتها على رصد المؤسسات الرقابية (مصنفة طبقاً للجنس والموقع)	لا ينطبق	%10	%30	%50
النسبة المئوية للنساء في منظمات المجتمع المدني التي يدعمها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) التي تبلغ عن أن المهارات والمعارف التي اكتسبتها أدت إلى زيادة "كبيرة" في قدرتها على رصد المؤسسات الرقابية	لا ينطبق	%30	%40	%40
النسبة المئوية من سكان الريف (بالمقارنة بسكان الحضر) في منظمات المجتمع المدني التي يدعمها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) التي تبلغ عن أن المهارات والمعارف التي اكتسبتها أدت إلى زيادة "كبيرة" في قدرتها على رصد المؤسسات الرقابية	لا ينطبق	%10	%20	%20

نيجيريا

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

بلغت نتيجة نيجيريا 25 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2020، وقد ظلت النتيجة ثابتة نسبياً خلال الأعوام الأخيرة. وهي دون المتوسط الإقليمي الذي يبلغ 32. كما سجلت البلاد انخفاضاً طفيفاً في مؤشر الديمقراطية الذي تصدره وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، يُعزى إلى عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن وتصاعد الفساد. وعلى الرغم من حصول البلاد على نتائج مرتفعة نسبياً في مجال الضوابط على الحكومة، إلا أن هناك بعض المخاوف المتعلقة بالمجال المدني.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 25/100، الترتيب = 149/180
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 45، حرَّة جزئياً
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	قمعية
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 4.10، الترتيب = 110
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	-0.41 (الرتبة المئوية: 34.98)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.43
مؤشر حرية الصحافة 2021	39.69
مؤشر النزاهة العامة 2019	4.73
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.62 (ديمقراطية ضعيفة/منخفضة الأداء)

مركز الدعوة التشريعية للمجتمع المدني (منظمة الشفافية الدولية في نيجيريا)

https://www.cislac.org/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) - النزاهة السياسية وشفافية تمويل الأحزاب السياسية	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** وفرة "الأموال القذرة" في السياسة النيجيرية، مما يؤدي إلى استدامة ثقافة انعدام المساءلة والفساد للحفاظ على السلطة والإثراء الذاتي. **الأسباب الجذرية:** 1) عدم قدرة وكالات مكافحة الفساد واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على تشخيص حالات غسيل الأموال وإنفاذ النصوص القانونية والسياسات القائمة المتعلقة بها؛ 2) انعدام الرقابة التشغيلية للأجهزة العليا للرقابة؛ 3) انعدام الخبرة والإرادة السياسية لدى ممثلي الجمعية الوطنية التي تمكنهم من القيام بالوظائف الرقابية؛ 4) ضعف قدرات الإعلام والمجتمع المدني على التحقيق في الأموال القذرة في العمليات السياسية النيجيرية؛ 5) غياب مطالبة المواطنين النيجيريين بالمساءلة في مجال تمويل العمليات السياسية. **الأثر:** غسيل مبالغ كبيرة من الأموال بصورة غير مشروعة في العمليات السياسية النيجيرية على المستوى الوطني وعلى مستوى الدولة، مما يضعف ثقة المواطن في المسئولين المنتخبين ويولد اللامبالاة تجاه العمليات السياسية.
الهدف الرئيسي	**تعزيز المبادئ التوجيهية والأطر القانونية المتعلقة بالنزاهة السياسية في مجال مكافحة غسيل الأموال من خلال تمويل الأحزاب السياسية**
بناء الشبكات	1.1 إنشاء فريق عمل خاص بمشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) يتألف من منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في الدولة في نيجيريا، يلتقي مرتين سنوياً لتنسيق المشروع. 1.2 الاجتماع بمنتدى منظمات المجتمع المدني من أجل مزيد من الدعوة القوية تجاه تعزيز تمويل الأحزاب السياسية في نيجيريا. 1.3 تقارير الظل الخاصة بهدف التنمية المستدامة رقم 16، من أجل قياس مدى ما تحرزه نيجيريا من تقدم في مكافحة غسيل الأموال والنزاهة السياسية وغيرها من الغايات المختارة في مجال مكافحة الفساد. 1.4 الدعوة من خلال الإعلام للتحقيق بصورة فعالة في قضايا النزاهة السياسية وتمويل الأحزاب السياسية في نيجيريا قبل الانتخابات العامة في عام 2023. 1.5 القيام بزيارات إلى الأحزاب السياسية تهدف إلى المناصرة في مجال الحاجة للنزاهة السياسية والتمويل المتسم بالشفافية في الأحزاب السياسية.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 عقد اجتماع افتتاحي بشأن توقعات مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) مع ممثلي وكالات مكافحة الفساد ووكالات إنفاذ القانون وممثلين من الإعلام ومنظمات المجتمع المدني واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وشركاء التنمية والمواطنين العاملين في مجال المساءلة السياسية. 2.2 قيام الأبحاث المكتبية في موضوع "المساءلة السياسية الرقمية" باستكشاف الروابط بين أساليب الدفع والتحويل الرقمية وإسهامها في النزاهة السياسية. 2.3 أبحاث نوعية بشأن تمويل الأحزاب السياسية ومستوى الالتزام بقوانين تمويل الأحزاب السياسية في نيجيريا. 2.4 نشر تقارير بحثية وتوزيعها على هيئات مكافحة الفساد و الوكالات التنظيمية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والبعثات الأجنبية وشركاء التنمية والإعلام المواطنين لاستغلالها سياسياً بالإضافة إلى استخدامها كأدوات للدعوة.

	2.5 تنظيم خلوة لهيئات مكافحة الفساد والوكالات التنظيمية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين للتحقق من نتائج الأبحاث ومناقشة تنفيذ التوصيات. 2.6 الدورات التدريبية لمنظمات المجتمع المدني والإعلام بشأن الاستخدام الفعال لقانون حرية المعلومات لإنشاء الطلب الجماهيري للتغيير في مجال التمويل السياسي الفاسد. 2.7 برنامج إذاعي وحملة على وسائل التواصل الاجتماعي بشأن كيفية المطالبة بالنزاهة السياسية من المسئولين المنتخبين. 2.8 تنظيم ستة اجتماعات تضم أصحاب المصلحة مع المواطنين بالإضافة إلى ستة لقاءات مفتوحة بشأن الحاجة للشفافية في العملية السياسية، والحاجة لإنفاذ القوانين التي تحكم تمويل الأحزاب السياسية ومشكلات بيع وشراء الأصوات. 2.9 تدريب صحفيي التحقيقات على الإبلاغ الفعال عن التحديات والقضايا الواقعة في نطاق التمويل السياسي.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 القيام بزيارات إلى لجان الجمعية الوطنية ذات الصلة المعنية بمكافحة الفساد في نطاق التمويل السياسي غير المشروع. 3.2 اجتماع تنسيقي بين هيئات مكافحة الفساد ووكالات إنفاذ القانون واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، باعتبارها الجهة المؤسسية الوحيدة المخول لها رصد تمويل الأحزاب السياسية، يتناول كيفية التعامل مع انتهاكات قواعد تمويل الأحزاب السياسية. 3.3 اجتماعات المائدة المستديرة بين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والبرلمانيين بشأن تحسين الرقابة التشريعية على وكالات مكافحة الفساد، والجهات التنظيمية غيرها من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالنزاهة السياسية وقضايا تمويل الأحزاب السياسية.
الأدوات الرقمية	4.1 استخدام منصات مراكز الدعوة والاستشارات القانونية الرقمية المتاحة (الموقع الإلكتروني لمركز الدعوة التشريعية للمجتمع المدني وقنوات وسائل التواصل الاجتماعي) لتلقي شكاوى المواطنين وإيجاد منصة للمواطنين للتحدث عن النزاهة السياسية.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد الحوارات الوطنية بين أصحاب المصلحة المتعددين في مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) التي تهدف للنهوض بالشبكات داخل البلاد. *سوف يتم تحديد أصحاب المصلحة من بين منظمات المجتمع المدني وممثلي الإعلام والمواطنين.*	0	5	5	10
عدد البرلمانات والمؤسسات الرقابية التي ترصدها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS). *المؤسسات الرقابية هي هيئات مكافحة الفساد واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ووكالات إنفاذ القانون*	0	3	3	3
عدد إجراءات المناصرة التي أجرتها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) لزيادة الضغط على المؤسسات الرقابية في جانب الطلب. *تتضمن إجراءات المناصرة زيارات الإعلام لأغراض المناصرة والبيانات الصحفية والمؤتمرات الصحفية والبرامج الإذاعية ومقالات الرأي.*	0	5	10	10

فلسطين

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

هناك انتشار واسع لانعدام ثقة المواطنين في المؤسسات الفلسطينية، ويرجع ذلك جزئياً لفشل عملية المصالحة الداخلية، وتعثر المفاوضات مع السلطات الإسرائيلية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي وزيادة عدد المستوطنات.

ويمثل الفساد السياسي أحد تحديات الحكم الرئيسية في فلسطين. ومن أبرز علامات غياب النزاهة السياسية ظهور أنظمة سياسية تتيح لقطاع من النخبة ذات النفوذ، ومنهم العسكريون وكبار رجال الأعمال وغيرهم من الأفراد ذوي العلاقات القوية، الهيمنة على عمليات صنع القرار في مؤسسات الدولة. وقد أدى هذا إلى إضعاف الفصل بين السلطات، وبخاصة السلطة التشريعية، بالإضافة إلى ضعف جهات الرقابة الرسمية ووكالات إنفاذ القانون.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	-
منظمة فريدوم هاوس	-
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	قمعية
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 3.83، الترتيب = 113
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	-
مؤشر سيادة القانون 2020	-
مؤشر حرية الصحافة 2021	43.18
مؤشر النزاهة العامة 2019	-
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.31 (سلطوي)

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان (منظمة الشفافية الدولية في فلسطين)
https://www.aman-palestine.org/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) - الانتخابات والإدارة المالية العامة على المستوى دون الوطني	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** 1) انعدام المساءلة الأفقية نتيجة غياب المجلس التشريعي الفلسطيني؛ 2) ضعف النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل وحدات الحكم المحلي. **الأسباب الجذرية:** 1) الانقسام السياسي المستمر، بالإضافة إلى انقسام السلطة القضائية والإعلام الرسمي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ 2) ضعف قدرة المؤسسات الرقابية، ومحدودية المساءلة الاجتماعية، وعدم وجود تحليل قانوني ومؤسسي شامل على المستوى الوطني لنزاهة وحدات الحكم المحلي وانخفاض المشاركة من وسائل الإعلام؛ 3) عدم شفافية عمل وحدات الحكم المحلي وعدم القدرة على الوصول إلى المعلومات والسجلات العامة وبخاصة فيما يتعلق بالمشتريات وإعداد الموازنة. **الأثر:** 1) بيئة خصبة لإساءة استخدام الإعلام الرسمي في الحملات الانتخابية؛ 2) تقسيم السلطة القضائية يتيح فرص الإساءة وبخاصة فيما يتعلق بالطعون القضائية على ترشح المرشحين؛ 3) تزايد خطر الفساد في تقديم الخدمات الأساسية إلى المواطنين، وبخاصة أثناء النزاعات والأزمات مثل جائحة فيروس كوفيد-19 الحالية.
الهدف الرئيسي	**زيادة الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال والشئون العامة**
بناء الشبكات	1.1 الاستفادة من الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، وهو عبارة عن شبكة قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان بتشكيلها لرصد أداء الحكومة في إدارة الموازنة العامة وتقديم توصيات إلى وزارة المالية استناداً إلى نتائج رصد الموازنة. 1.2 المشاركة في تقييم أداء الحكومة المخطط من قِبَل البنك الدولي في مجال إصلاح إدارة الأموال العامة. 1.3 استخدام الشبكات المحلية (مثل شبكة المساءلة الاجتماعية في فلسطين ومنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد في فلسطين) التي تنتمي إلى شبكات إقليمية مثل شبكة المساءلة الاجتماعية ومنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد والمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد لربط العمل على المستوى الوطني والإقليمي. 1.4 إعادة تنشيط شبكة 'برلمانيون فلسطينيون ضد الفساد' والتي ظلت غير نشطة منذ عام 2008 نتيجة الانقسام السياسي وشلل البرلمان الفلسطيني منذ عام 2007. 1.5 تشكيل تحالفات مع منظمات المجتمع المدني المحلية الأخرى من اجل تشكيل تحالف لرصد أداء وحدات الحكم المحلي وإطلاق حوار مع وزارة الحكم المحلي وغيرها من المؤسسات الرقابية الرسمية. 1.6 تشكيل لجان محلية تتضمن ممثلين للفئات المهمّشة، مثل الشباب والنساء، لإتاحة الفرص لهم للمشاركة في حوار مع أصحاب المصلحة المتعددين ومناصرة احتياجاتهم الخاصة. 1.7 تفعيل برامج بناء القدرات لصحفيي التحقيقات في مجالات إدارة الأموال العامة، والانتخابات الوطنية وأداء وحدات الحكم المحلي وإدارة الموازنة وقطاع الأمن.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 تنقيح منهجية نظام النزاهة المحلي الذي تتبعه منظمة الشفافية الدولية، بمدخلات من وزارة الحكم المحلي وديوان الرقابة المالية والإدارية ولجنة منظمة الشفافية الدولية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. 2.2 تطوير تقرير وطني تشخيصي بشأن الحكم المحلي استناداً إلى تحليل لدراسات متعددة من نظام النزاهة المحلي.

	2.3 عقد ورش عمل بناءً على نتائج التقرير لفتح حوار مع متخذي القرار بشأن السياسات والقوانين التي يجب تعديلها استجابةً لنظام النزاهة في عمل وحدات الحكم المحلي. 2.4 تدريب تحالف من منظمات المجتمع المدني، وبخاصة على مستوى القاعدة، ومنظمات المجتمع المحلي الخاصة بالشباب والمرأة بشأن أدوات المساءلة الاجتماعية، مثل بطاقات أداء المجتمع المحلي، وبطاقات تقييم المواطنين لإخضاع البلديات وصنّاع القرار للمساءلة عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات التقرير الوطني. 2.5 تنفيذ حملات التوعية من أجل إشراك المواطنين في إخضاع وحدات الحكم المحلي الخاصة بهم للمساءلة من خلال الإبلاغ عن الممارسات الفاسدة إلى مركز الدعوة والاستشارات القانونية التابع للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، ومن خلال الأدوات الرقمية التي تم تطويرها حديثاً. 2.6 رصد أول انتخابات عامة تجرى منذ 15 عاماً من خلال تمكين "التحالف المدني لرصد الانتخابات" من تتبع تمويل الحملات الانتخابية وإنفاقها. إصدار تقرير رصد ونشر النتائج. 2.7 إطلاق حملة وطنية لتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الفساد الانتخابي إلى مركز الدعوة والاستشارات القانونية، ومطالبة جميع المرشحين بالالتزام بمدونة قواعد السلوك والأخلاق الانتخابية.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 استخدام شبكة منظمات المجتمع المدني الوطنية واللجان المحلية في تنفيذ مبادرات المساءلة الاجتماعية التي ترصد أداء الجهات الرقابية ومنها ديوان الرقابة المالية والإدارية (المستوى الوطني) وأعضاء المجالس في إخضاع رؤساء البلديات للمساءلة (المستوى المحلي). 3.2 الدعوة لمزيد من الشفافية والكفاءة في إعداد الموازنة العامة وإنفاقها من خلال مؤسسات الرقابة الرسمية عن طريق البيانات الصحفية والمؤتمرات الصحفية. 3.3 توفير التدريب لبناء قدرات البرلمانيين الجدد على إخضاع مؤسسات الدولة للمساءلة مع التركيز على إدارة الموازنة العامة طبقاً للمبادئ التوجيهية والأدوات الموجودة بالفعل.
الأدوات الرقمية	4.1 تنقيح تطبيق للهواتف المحمولة يمكن للمواطنين من خلاله الإبلاغ عن أفعال الفساد وطلب النصيحة القانونية والتعرف على مبادرات مكافحة الفساد. 4.2 التعاون مع الشركاء الإقليميين من أجل تكرار منصة البوصلة الرقمية من تونس، وهي أداة رقمية لرصد البرلمان والمجالس المحلية والموازنة العامة. وسوف يُثري هذا تدخلات المناصرة التي يقوم بها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان في المستقبل.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد الفئات المهمّشة الممثلة في الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين (مصنفة طبقاً للعمر والإعاقة والموقع والجنس)	0	6	12	12
عدد المواطنين الذين حُشِدُوا للمشاركة في عمليات الرصد المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) (مصنفاً طبقاً للعمر والجنس، والإقامة الحضرية/الريفية، والموضوع ونوع المشاركة)	0	350	450	450
عدد المسئولين عن الالتزامات الذين ترصدهم منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS)	0	5	6	6
عدد البرلمانات والمؤسسات الرقابية التي ترصدها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS)	0	3	4	4
عدد إجراءات المناصرة التي أجرتها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) لزيادة الضغط على المؤسسات الرقابية في جانب الطلب	لا ينطبق	1	4	7

رواندا

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

انخفضت نتيجة رواندا في مؤشر مدركات الفساد من 56 عام 2018 إلى 54 في عام 2020. كما سجلت انخفاضاً في مؤشر الديمقراطية الذي تصدره وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست خلال نفس الفترة، وعزت وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست ذلك إلى انخفاض التعددية. على الرغم من وجود وسائل مرتفعة نسبياً للحد من الفساد في البلاد، إلا أن التقارير تشير إلى أن البرلمان يميل إلى الضعف، مما يجعل دور المجتمع المدني في حشد المواطنين من أجل مساءلة من يملكون السلطة أكثر أهمية.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/54، الترتيب = 180/49
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 21، غير حرَّة
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	قمعية
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 3.10، الترتيب = 130
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	-1.08 (الرتبة المئوية: 18.72)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.62
مؤشر حرية الصحافة 2021	50.66
مؤشر النزاهة العامة 2019	5.08
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.32 (نظام سلطوي)

منظمة الشفافية الدولية في رواندا

https://tirwanda.org/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) - إشراك المواطنين	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** 1) عدم استجابة مقدمي الخدمات في الوقت المناسب لطالبي الخدمات المقترنة بالمساءلة من القاعدة إلى القمة. تظهر الخدمات التي تتضمن القدرة على الوصول للعدالة والخدمات الأساسية (خدمات الأراضي وحصاد الأشجار والخدمات البيطرية) والمشتريات في مشروعات البنية التحتية في الجهات اللامركزية على أنها عرضة للفساد، مع انعدام المساءلة والشفافية، 2) عدم الشفافية في المشتريات العامة في قطاع البنية التحتية؛ 3) قضية الفساد والظلم الملحة في قطاع العدالة **الأسباب الجذرية:** محدودية مشاركة المواطنين في العمليات المتعلقة بالموازنة والمشاركة في رصد تقديم الخدمات. قضية الفساد الملحة في قطاع العدالة. **الأثر:** تدني جودة تقديم الخدمات، والعوائق التي تحول دون النمو الاقتصادي الناشئة عن تأخير البنية التحتية وعدم كفايتها، ومعوقات الحكم الرشد والحريات الأساسية مثل حرية التعبير أو حق المواطنين في مساءلة المسئولين.
الهدف الرئيسي	**تعزيز المساءلة الديمقراطية في رواندا من خلال المشاركة النشطة مع المواطنين والشراكات القوية بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للحد من الفساد.** **الأهداف المحددة:** 1. تقوية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من أجل الحد من الفساد والظلم وتعزيز المساءلة الديمقراطية. 2. زيادة مشاركة المواطنين وإشراكهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في قطاع الحوكمة بالإضافة إلى رعاية ثقافة الإبلاغ عن الفساد وشجبه. 3. تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية العامة من خلال الاستخدام الفعال لآليات المساءلة الاجتماعية.
بناء الشبكات	1.1 تحديد شركاء التنمية والشركاء من منظمات المجتمع المدني في مجال الإدارة المالية العامة (مكتب المراقب العام للحسابات وهيئة المشتريات العامة في رواندا ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ومكتب أمين المظالم والبرلمان [لجنة الحساب العامل وشبكة البرلمانيين الأفارقة لمناهضة الفساد] والحكومة المحلية). 1.2 إنشاء شراكات جديدة مع المسئولين عن الواجبات في قطاع العدالة على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات. 1.3 حشد الممارسين في مجال الإعلام من خلال ورش العمل التي تتناول الفساد والإطار القانوني وآليات الإبلاغ والنُهج المشتركة للمناصرة جنباً إلى جنب مع الشبكة الرواندية للإعلام من أجل المساءلة الاجتماعية.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 تنظيم دورات تدريبية للجان المواطنين المعنيين والمزارعين على استخدام أدوات الرقابة - مثل مواثيق النزاهة - لرصد مشروعين من مشروعات البنية التحتية العامة في كل مقاطعة من المقاطعات الخمس المشاركة في مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني ((SANCUS، ورصد مشروعات البنية التحتية المختارة. 2.2 توفير المساعدة القانونية والوساطة في قطاع العدالة للمواطنين من خلال مراكز الدعوة والاستشارات القانونية مع التركيز على الفئات الضعيفة. عقد الدورات التدريبية للجان المواطنين المعنيين بشأن كيفية الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية هذه، وتوعية

	المواطنين أمثالهم بشأن الإبلاغ عن حالات الفساد والظلم والآليات/القنوات الموجودة بالفعل لتيسير الإبلاغ عن الفساد.
	2.3 تنفيذ أنشطة زيادة الوعي والتي تتضمن الإذاعة والتليفزيون وإنتاج مواد بارزة لحشد المواطنين للمشاركة في عملية التخطيط والموازنة وفي رصد تقديم الخدمات بالإضافة إلى توعيتهم بقانون حماية المبلغين عن المخالفات والقنوات التي يمكنهم استخدامها لمشاركة وجهات نظرهم وأولوياتهم.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 تنظيم حوار وطني لمناقشة النتائج الرئيسية لرصد المشتريات العامة لمشروعات البنية التحتية، والتي تنطوي على المواطنين المتضررين والمشاركين الذين يمكنهم الضغط على المؤسسات الرقابية للوفاء بمهمتها الرقابية على نحو فعال. 3.2 إنشاء لجنة تضم فريق عمل مشترك (بمشاركة الجهات الرقابية) لضمان المتابعة الفعالة لأي التزامات أثناء الحوار الخاص بالبنية التحتية. استخدام قائمة مرجعية بالتوصيات/الالتزامات كأداة رصد لتتبع أي تقدم محرز تجاه معالجة قضايا المواطنين من خلال الجهات الرقابية. 3.3 تنظيم حوار وطني بشأن قطاع العدالة لمناقشة الاتجاهات والتوصيات المتعلقة بالفساد النابعة من مراكز الدعوة والاستشارات القانونية، والتي تنطوي على أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني وشهادات المواطنين وشركاء التنمية والإعلام. 3.4 إنشاء لجنة مشتركة تضم المؤسسات الرقابية لضمان المتابعة الفعالة لأي التزامات تم التعهد بها أثناء حوار العدالة (بمشاركة وزارة العدل ومكتب أمين المظالم والمحكمة العليا). استخدام قائمة مرجعية بالتوصيات/الالتزامات كأداة رصد لتتبع أي تقدم محرز. 3.5 تعزيز الشراكات مع الجهات الرقابية، بما في ذلك التعزيز من خلال إحالة الحالات من مراكز الدعوة والاستشارات القانونية والدعوة لضمان المتابعة الفعالة للحالات المحالة. 3.6 تنظيم اجتماع مواجهة مع وكالة الرقابة البرلمانية (لجنة الحسابات العامة وشبكة البرلمانيين الأفارقة لمناهضة الفساد) من أجل تبادل الأدلة المولدة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) في قطاعي العدالة والبنية التحتية. تنظيم حملة تهدف إلى اتخاذ البرلمانيين لإجراءات استناداً إلى هذه الأدلة من أجل ضمان الانتصاف والتحسن باستخدام القائمة المرجعية للتوصيات/الالتزامات كأداة للرصد. 3.7 تقييم أثر أداة سوبانوزا إنسيكو (sobanuzainkiko) وهي أداة رقمية تستخدم في قطاع العدالة لتعزيز تقديم الخدمة في المحاكم والهيئات القضائية. وقد طورتها منظمة الشفافية الدولية في رواندا لكي تستخدمها المحكمة العليا لتمكين المواطنين من التعبير عن مخاوفهم وطلب الانتصاف. نشر النتائج على أصحاب المصلحة في قطاع العدالة والجهات الإشرافية مثل وزارة العدالة والمحكمة العليات من أجل إخضاع المحاكم للمساءلة.
الأدوات الرقمية	4.1 تطوير منصة رقمية لتمكين المواطنين من مشاركة وجهات نظرهم بشأن التخطيط، والإبلاغ عن قضايا الفساد، ورصد تقديم الخدمات وتقديم معلومات بشأن السياسات والقوانين الحالية، واتفاقيات مكافحة الفساد الدولية التي صدقت عليها رواندا، والمراجعات الجارية للسياسات والقوانين. سوف تتفاعل الأداة مع مؤسسات الحكومة المركزية والمحلية، وتربط المواطنين بزعمائهم حتى يتمكنوا من تقديم وجهات نظرهم أو توجيه الأسئلة. 4.2 تطوير مواد تهدف إلى التوعية والظهور، مثل لوحات الإعلانات والملصقات واللافتات من أجل تعزيز استخدام الأداة الرقمية للتفاعل مع الزعماء ورصد تقديم الخدمة والإبلاغ عن قضايا الفساد في أي قطاع.

4.3 تنظيم اجتماع لورشة عمل فنية مع جميع أصحاب المصلحة، ومنهم المؤسسات العامة التي قد تكون قادرة على الوصول إلى النظام لبيان كيفية عمل المنصة، وكيفية التعامل مع أي معلومات تتلقاها من المواطنين بالإضافة إلى كيفية استخلاص البيانات وتحليلها.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد حالات مركز الدعوة والاستشارات القانونية الجارية	5,479	5,500	5,500	6,000
عدد الفئات المهمّشة الممثلة في الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين (مصنفة طبقاً للعمر والإعاقة والموقع والجنس)	0	12	12	12
عدد المواطنين الذين حُشِدُوا للمشاركة في عمليات الرصد المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) (مصنفاً طبقاً للعمر والجنس، والإقامة الحضرية/الريفية، والموضوع ونوع المشاركة)	0	204	204	204
النسبة المئوية للمواطنين الذين تم إشراكهم في عمليات الرصد التي يقوم بها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) من الفئات ذات التمثيل الناقص (مصنفة طبقاً للجنس والعمر والإعاقة والموقع وحيثما أمكن طبقاً لفئة الدخل)		%10	%20	%30
عدد المؤسسات المسئولة عن الالتزامات التي ترصدها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS)	0	5	5	5

سريلانكا

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

ظلت نتيجة سري لانكا في مؤشر مدركات الفساد (38) ثابتة منذ عام 2016، وتأتي في المرتبة 94 في إصدار عام 2020 من المؤشر. هناك خطر مرتفع إلى حدٍ ما للفساد، ومن بين أكثر صوره شيوعاً الإكراميات التي تدفع لتجنب الخطوط الحمراء البيروقراطية وطلب المسئولين الحكوميين للرشوة والمحسوبية وارتفاع مستوى الفساد في قطاع المشتريات العامة. تعمل سري لانكا من خلال إطار ديمقراطي حيث أجريت انتخابات سلمية، خلال السنوات الأخيرة الماضية، ولم تحدث فيها خلافات على انتقال السلطة. ولديها نظام حكم لا مركزي مع تفويض للسلطة، ويعمل في شتى أنحاء البلاد على ثلاثة مستويات، المستوى المركزي ومستوى المقاطعات والحكومات المحلية.

وخلال السنوات القليلة الماضية، ظل السعي إلى حكمٍ أفضل وأسلم على جدول أعمال السياسات لحكومات سري لانكا، ولكن المؤشرات تستمر في إظهار ضعف الأداء، على الرغم من البدء في إصلاحات مختلفة وتغييرات مؤسسية وسياسات تهدف إلى تحسين عمليات الحكم. ولا يزال الكثير من القضايا بلا ضوابط، ومنها الفساد وانعدام الكفاءة وسوء تقديم الخدمة وانخفاض جودة المؤسسات العامة والتدخل السياسي في عمليات تنفيذ السياسات من قِبل المسئولين الرسميين.

وفي نفس الوقت، حدث تقدم بخطوات واسعة إلى الأمام وبخاصة في حق الحصول على المعلومات والذي يستخدمه الجمهور بكثرة، مما يتيح لهم المشاركة في الحكم والإسهام في النظام الديمقراطي.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/38، الترتيب = 180/94
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 56، حرَّة جزئياً
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	معطّلة
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 6.14، الترتيب = 68
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	-0.04 (الرتبة المئوية = 43.48)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.52
مؤشر حرية الصحافة 2021	42.20
مؤشر النزاهة العامة 2019	6.10
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.49 (ديمقراطية متوسطة الأداء)

منظمة الشفافية الدولية في سري لانكا

https://www.tisrilanka.org/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) - الإدارة المالية العامة ونزاهة الحكومات المحلية	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** انعدام المشاركة والتشاور في صياغة الموازنة وتنفيذها. **الأسباب الجذرية:** التركيز المفرط للسلطة في أيدي رؤساء هيئات الحكومات المحلية حينما يتعلق الأمر بإعداد الموازنة؛ وعدم المشاركة وعدم الرقابة على تنفيذ الموازنة الوطنية؛ وعدم إلمام المسئولين الرسميين بالحاجة للعمليات التشاركية ومحدودية الثقة في شركاء المجتمع المدني؛ وانعدام القدرة على الوصول للمعلومات العامة بشكل استباقي وفي الوقت المناسب. **الأثر:** يؤدي انخفاض الشفافية والمساءلة في عمليات الموازنة إلى استغلال السلطة وإساءة استخدام الموارد العامة، وانعدام ثقة المواطن في الهيئات العامة، بالإضافة إلى انخفاض جودة السلع والخدمات والأعمال الذي يضر تحديداً بالفئات المهمّشة.
الهدف الرئيسي	**تقوية مشاركة المواطنين ومشاورتهم في عمليات الموازنة والرقابة**
بناء الشبكات	1.1 تنظيم حوارات مع أصحاب المصلحة المتعددين كل عامين بشأن الحكم التشاركي على المستوى المحلي، منهم أربع هيئات حكومية محلية مختارة، والمجتمع المدني ومنظمات المجتمع المحلي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسوف تناقش هذه الحوارات مشاركة المواطنين في إعداد الموازنة والمشاركة الاستباقية. 1.2 منح زمالة صحفية، وتدريب الصحفيين الهواة المحليين على مكافحة الفساد، وأدوات التحقيق وشفافية الموازنة. ربط الحاصلين على الزمالة بصحفيين يحظون بالاحترام ليكونوا بمثابة مرشدين لهم ورعاية شبكة من شباب الصحفيين الذين يعدون التقارير عن الفساد وشفافية الموازنة. 1.3 استخدام المعلومات التي تولدها هذه الشبكة الصحفية في رصد المسئولين وضمان توفير المعلومات الخاصة بعمليات الموازنة للجمهور.

إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 زيادة قدرات منظمة الشفافية الدولية في سري لانكا على رصد الموازنات من خلال دورات تدريبية يلقيها الخبراء. 2.2 إجراء تحليل ما بعد الموازنة لثلاثٍ من وزارات الحكومة المركزية في صورة استقصاءات تتبع النفقات العامة، مع التركيز على المشتريات العامة. سوف يتضمن البحث استعراضاً للأدبيات، وتقارير، وموازنات المديريات والسجلات الرسمية واجتماعات للتشاور والتفاعل مع مختلف أصحاب المصلحة، ومسح ميداني ومقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومدخلات من الخبراء ومناقشات غير رسمية. وحيثما أمكن، سوف تتخذ الإجراءات بمشاركة/بالتشاور مع المواطنين المتعاونين مع الوزارة المعنية. 2.3 عقد ندوات لزيادة الوعي العام مع الحاصلين على الزمالات الصحفية ومع شبكة تتكون من 25 منسق للمديريات بشأن أهمية وضع الموازنة بصورة تشاركية والإعلان عن الأصول وتضارب المصالح وما إلى ذلك. 2.4 تنقيح المواقع الإلكترونية القائمة الخاصة بشكاوى الحق في المعلومات والتي قامت منظمة الشفافية الدولية في سري لانكا بتطويرها بالفعل لأربع هيئات حكومية محلية، واستخدام الاجتماعات المنتظمة لدفع هذه الجهات للإفصاح الاستباقي عن المعلومات المتعلقة بالمشتريات من خلال هذه المنصات. إنشاء مواقع إلكترونية جديدة لهيئتين حكوميتين محليتين. 2.5 وضع قائمة مرجعية مع هيئات الحكومة المحلية لضمان أن تكون عملياتهم المتعلقة بالموازنة ووضع السياسات مناسبة للمشاركة العامة. 2.6 تيسير وضع الموازنة بصورة تشاركية مع هيئات الحكومة المحلية المختارة بمشاركة ممثلين للفئات المختلفة في عملية صياغة الموازنة (ورش عمل للمجتمع المحلي). 2.7 تقديم خدمات الاستشارات القانونية والدعم القانوني لمديرية إضافية من خلال فتح مركز رابع من مراكز الدعوة والاستشارات القانونية (تقوم منظمة الشفافية الدولية في سري لانكا بإجراء أنشطة المناصرة بناءً على تفاعلات مع مركز الدعوة والاستشارات القانونية، على سبيل المثال، الدخول في نزاعات بشأن المصلحة العامة والتنسيق مع لجنة المساعدة القانونية للحصول على دعم الضحايا. ولكن من الصعب التخطيط مسبقاً لمثل هذه الأنشطة أو ربطها بهيئات حكومية محلية معينة وما إلى ذلك. وهو شيء يمكن أن نضعه ضمن حملة دعائية بناءً على نتائج تحليل قاعدة بيانات مركز الدعوة والاستشارات القانونية).
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 إجراء تقييم لوكالة مكافحة الفساد استناداً إلى المنهجية التي قامت منظمة الشفافية الدولية بتطويرها. سوف تُجرى عملية تشاورية شاملة لتنقيح الأداة الموجودة بالفعل وتضمين أسئلة جديدة بشأن تجارب وبيانات الإنفاذ الفعلية. 3.2 تحليل تقارير لجنة المؤسسات العامة ولجنة الحسابات العامة وهما اللجنتان البرلمانيتان المسئولتان عن فحص الإنفاق العام. سوف نتعهد قاعدة بيانات/ورقة عمل على برنامج إكسيل لتتبع التقدم المحرز في البداية، ثم نقوم بتطويره بعد ذلك في صورة إشارة مرور ضوئية. 3.3 نشر نتائج التقييمات من خلال محتوى رسومي وفيديو إعلامي، سوف يمثل أساساً لحملة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. استخدام هذه الحملات الإعلامية للضغط على وزارات الحكومة المركزية الثلاث لتحسين أدائها ومعالجة المخالفات. 3.4 تنظيم دورات تدريبية لستة هيئات حكومية محلية مختارة في مجال الملكية النفعية وتضارب المصالح والإعلان عن الأصول من أجل تحسين آليات الامتثال والمساءلة.
الأدوات الرقمية	4.1 إنشاء بنية تحتية لموقعين إلكترونيين جديدين لهيئتين من هيئات الحكومات المحلية لدعم اشتراطات الإفصاح الاستباقي ولتضمين بيانات المشتريات.

4.2تعهد قاعدة بيانات للأشخاص المعرضين سياسياً.
4.3استخدام نظام Salesforce (نظام إدارة الحالات الخاص بمركز الدعوة والاستشارات القانونية) لتحليل الاتجاهات السائدة في الإبلاغ عن الفساد، وتنفيذ حملة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام النتائج.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد التغييرات التشريعية أو الإجرائية أو السياسية من أجل تعزيز عمليات المساءلة الرأسية للمسئولين عن الالتزامات وآليات النزاهة التي يسهم فيها العمل	لا ينطبق	1	3	5
عدد المواطنين الذين حُشِدُوا للمشاركة في عمليات الرصد المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) (مصنفاً طبقاً للعمر والجنس، والإقامة الحضرية/الريفية، والموضوع ونوع المشاركة)	0	25	50	75
النسبة المئوية للمواطنين الذين تم إشراكهم في عمليات الرصد التي يقوم بها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) من الفئات ذات التمثيل الناقص (مصنفة طبقاً للجنس والعمر والإعاقة والموقع وحيثما أمكن طبقاً لفئة الدخل)	0	%15	%20	%25
عدد المؤسسات المسئولة عن الالتزامات التي ترصدها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS)	0	0	3	3
عدد البرلمانات والمؤسسات الرقابية التي ترصدها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS)	0	2	3	3

زامبيا

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

ظلت نتيجة زامبيا تنخفض بانتظام في مؤشر مدركات الفساد من 38 عام 2016 إلى 33 في عام 2020. كما سجلت البلاد أيضاً انخفاضاً في مؤشر الديمقراطية الذي تصدره وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست خلال نفس الفترة، وعزت وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست ذلك إلى التدهور الديمقراطي نتيجة العقبات القانونية والعملية التي تواجه أحزاب المعارضة. هناك مخاوف بشأن النزاهة القضائية بالإضافة إلى المحاباة والمحسوبية في سياسة البلاد. وينظر لإنفاذ القانون والمشتريات العامة على أنهما من المجالات المعرضة للفساد بصفة خاصة. ومن الأمور المشجعة أكثر من هذا، ظهور مكتب الحماية العامة خلال السنوات الأخيرة، و هو يمتلك سلطة تشبه أمين المظالم ومدعوم من فرع منظمة الشفافية الدولية في البلاد (منظمة الشفافية الدولية في زامبيا) لزيادة الوعي بعمله والحد من سوء الإدارة في المؤسسات العامة.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/33، الترتيب = 180/117
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 52، حرَّة جزئياً
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	معطّلة
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 4.86، الترتيب = 99
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	0.29- (الرتبة المئوية: 36.95)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.45
مؤشر حرية الصحافة 2021	38.21
مؤشر النزاهة العامة 2019	4.56
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.59 (نظام مختلط)

منظمة الشفافية الدولية في زامبيا

https://tizambia.org.zm/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) - الإدارة المالية العامة	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** محدودية المشاركة العامة والتشاور في سياسة الإدارة المالية ودورة الموازنة، بالإضافة إلى الرقابة غير الكافية من البرلمان والمؤسسات الأخرى على دورة الموازنة. **الأسباب الجذرية:** محدودية مجال المشاركة العامة وانعدام التشاور مع الفئات المهمشة والمجتمع المدني. محدودية إتاحة المعلومات، وضعف التنسيق وعدم كفاية منصات الحوار بشأن تنفيذ الموازنة. عدم مشاركة منظمات المجتمع المدني والجمهور بصفة عامة بشكل فعال في تتبع استجابة الحكومة في مجال الإدارة المالية العامة. الاستقلال المنقوص للمؤسسات الرقابية. **الأثر:** إساءة إدارة الموارد وانعدام الشفافية والمساءلة والنزاهة في وضع الموازنة وتنفيذها.
الهدف الرئيسي	**تعزيز المشاركة العامة والتشاور بالإضافة إلى الرقابة في دورة السياسات والموازنة**
بناء الشبكات	1.1 إجراء عملية رسم خرائط لأصحاب المصلحة لتحديد المناطق والأحياء التشغيلية. 1.2 تنظيم دورة تدريبية لأصحاب المصلحة من الجهات الفاعلة المحلية غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني والصحفيين والزعماء التقليديين والدينيين المحليين والفئات المهمشة - الشباب والنساء والمعاقين) بشأن قضايا مشاركة المواطنين في التخطيط وفي دورة الموازنة وفي عمليات رصد الموازنة وتتبع الإنفاق لتقوية منصات الحوار الحالية على مستوى البلديات. 1.3 إنشاء شبكة لمشاركة المجتمع المحلي والحوار من أجل إخطار المواطنين بعمليات الإدارة المالية العامة وتشجيعهم على المشاركة في رصد تنفيذ الموازنة. 1.4 الاستناد إلى منصات الحوار القائمة بالفعل لمنظمات المجتمع المدني الوطنية وتخطيط التنمية على المستوى الوطني من خلال الخطة السابعة للتنمية الوطنية واللجان الوطنية ولجان المجموعات المواضيعية. سوف يؤدي هذا إلى تقوية التدخلات على مستوى البلديات نظراً لأن عمليات التنمية الوطنية على مستوى البلديات تُبنى دخال مجالات حوارات الخطة السابعة للتنمية الوطنية. 1.5 تدريب الصحفيين على الإدارة المالية العامة من أجل تحسين قدراتهم على إجراء التحقيقات وتوليد الأدلة التي يمكن أن تسهم في حملات المساءلة في مجال الإدارة المالية العامة. رعاية فرص التعاون بين الصحفيين الوطنيين في زامبيا وصحفيي التحقيقات الدوليين. 1.6 إنشاء منصة إقليمية لتبادل الممارسات الفضلى في مجال الدعوة لتقوية الإدارة المالية العامة ووضع تقارير موجزة للموضوعات/السياسات على المستوى الإقليمي تلقي الضوء على نقاط الضعف الشائعة والتحديات الموجودة في مجال الإدارة المالية العامة في أفريقيا الجنوبية. 1.7 إشراك المنصات البرلمانية الإقليمية (مثل البرلمان الإفريقي وشبكة البرلمانيين الأفارقة لمناهضة الفساد) للضغط والدعوة إلى تقوية الإدارة المالية العامة على المستوى الإقليمي.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 إجراء استعراض مكتبي للإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي الحالي لتحديد الفجوات في مجال الرقابة والضوابط الداخلية وآليات المساءلة في مجال إعداد الموازنة وعمليات التنفيذ. وضع تقارير موجزة للموضوعات/السياسات استناداً إلى تحليل الفجوة. 2.2 المشاركة مع الوزارات والإدارات والوكالات للدعوة إلى التنفيذ الفعال لقانون الإدارة المالية العامة وقانون التخطيط والموازنة وتنظيم حملة لإصلاح الأطر القانونية والسياسية والمؤسسية التي تحكم التخطيط للموازنة وتنفيذها.

	2.3 مراجعة المواد الخاصة بالإدارة المالية العامة والمساءلة الاجتماعية الموجودة فعلياً. 2.4 تدريب الهياكل العاملة على المستوى المحلي (مجموعات العمل المعنية بالشفافية) بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني العاملة على المستوى الوطني على مجموعة أدوات مشاركة المجتمع المحلي وعلى المواد الخاصة بالإدارة المالية العامة لتحسين قدراتها على رصد التخطيط وتنفيذ الموازنة. 2.5 تعزيز استخدام أدوات المساءلة الاجتماعية، من خلال زيادة وعي المجتمع المحلي بالإدارة المالية العامة، والتي تشمل اتفاقيات النزاهة والتنمية، وبطاقات تقييم المجتمع المحلي وجلسات الاستماع العامة كأدوات لضمان ورصد الالتزامات من المسئولين عن الواجبات. وسوف يتم تحويل حالات سوء الإدارة والأنشطة المشكوك في فسادها من خلال مراكز الدعوة والاستشارات القانونية إلى وكالات إنفاذ القانون للتعامل معها. وبناءً على متابعة الحالات المحالة إلى وكالات إنفاذ القانون، سوف تعقد اجتماعات لزيادة الوعي تستهدف المجتمعات المحلية من أجل استعراض التقدم المحرز بالنسبة للحالات المُحالة. 2.6 عقد اجتماعات مواجهة بين المواطنين والمسئولين عن الواجبات في مجال الإدارة المالية العامة، يجيب فيها المسئولون عن الواجبات على مخاوف أصحاب المصلحة بشأن تنفيذ الموازنة.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 تحليل الموازنات الوطنية وتقارير المدقق العام للحسابات لرصد تنفيذ الموازنة وتحديد فجوات الرقابة على الترتيب, 3.2 وضع موجز للموضوعات/السياسات يتناول فجوات التنفيذ والسياسات. 3.3 عقد اجتماعات مُشاركة مع المؤسسات الرقابية (مكتب المدقق العام للحسابات ولجنة الحسابات البرلمانية) طلباً لمساندتهم للحاجة لإنشاء مجالات للجهات الفاعلة غير التابعة للدولة من أجل رصد تنفيذ موازنة الإدارة المالية العامة والاتفاق على عمليات التعاون وإجراءاته. 3.4 المشاركة مع لجنة وضع القوانين في زامبيا ووزارة العدل من أجل الدعوة لتدابير تهدف إلى تقوية استقلال مكتب المدقق العام للحسابات مثل أن يصبح عضواً دائماً في لجنة الحسابات العامة. 3.5 إطلاق حملات إعلامية وجماهيرية لزيادة الضغط والمطالبة بالمساءلة عن تنفيذ الموازنة بواسطة مكاتب الرقابة ومساءلة المسئولين عن الواجبات المذكورين في تقرير المدقق العام للحسابات. 3.6 دعم رواد البرلمان (أعضاء البرلمان) ومسئولي الاتصال في اللجنة البرلمانية لضمان متابعة الإصلاحات الموصى بها في تنفيذ الموازنة وعمليات التدقيق.
الأدوات الرقمية	4.1 تصميم تطبيق لرصد الإدارة المالية العامة من خلال شبكة الإنترنت لرصد المشاركة الجماهيرية واستجابة المسئولين عن الواجبات لمطالب المجتمع المحلي. سوف تستخدم الأداة بطاقات التقييم لتتبع إشراك ومشاركة المجتمع المحلي في عمليات التخطيط الوطنية بالإضافة إلى تنفيذ الموازنة. سوف يجري إدخال هذه البيانات إلى الأداة الرقمية لتحليلها ونشرها على أصحاب المصلحة الرئيسيين ومنهم صنّاع السياسات، ومنظمات المجتمع المدني والجمهور بصفة عامة. 4.2 التحوّل من المنصة الحالية للإبلاغ عن المخالفات إلى استخدام نظام Salesfoce في مركز الدعوة والاستشارات القانونية التابع لأمانة منظمة الشفافية الدولية. سوف يجري تحليل الشكاوى المقدمة من المواطنين وإحالتها إلى وكالات إنفاذ القانون لاتخاذ إجراءات بشأنها. سوف تتم مشاركة القضايا المُحالة مع المؤسسات الرقابية وأعضاء البرلمان، مع

مراعاة جوانب السرية، لإعلامهم بها كي يضغطوا على الحكومة لاتخاذ إجراء ضد المسئولين عن الواجبات ذوي الصلة.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد التغييرات التشريعية أو الإجرائية أو السياسية من أجل تعزيز كفاءة المؤسسات الرقابية وخضوعها للمساءلة واستقلالها التي يسهم فيها العمل	1	2	2	3
عدد الفئات المهمّشة الممثلة في الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين (مصنفة طبقاً للعمر والإعاقة والموقع والجنس)	0	96	135	188
عدد المشاركين في ورش العمل الفنية بشأن استخدام أدوات المساءلة وأساليب تحليل البيانات (المصنّفة طبقاً للانتماء المؤسسي والجنس والموقع)	لا ينطبق	84	120	200
عدد المواطنين الذين حُشِدُوا للمشاركة في عمليات الرصد المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) (مصنفاً طبقاً للعمر والجنس، والإقامة الحضرية/الريفية، والموضوع ونوع المشاركة)	0	240	336	470
عدد المؤسسات المسئولة عن الالتزامات التي ترصدها منظمات المجتمع المدني المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS)	0	12	12	12

زيمبابوي

نظرة عامة على المساءلة الديمقراطية

زادت نتيجة زيمبابوي زيادة طفيفة في مؤشر مدركات الفساد من 20 عام 2012، على الرغم من أنها لا تزال متدنية للغاية. وكان من بين الأحداث البارزة عام 2017 استقالة الرئيس روبرت موغابي في أعقاب انقلاب عسكري. ثم قامت الجبهة الوطنية التابعة للاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي بتعيين إميرسون منانغاغوا خليفة لموغابي، وقد تم تنصيبه كثاني رئيس تنفيذي لزيمبابوي في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وفي أثناء الاحتفال بتنصيبه، وعد منانغاغوا بتنشيط الاقتصاد وضمان عقد انتخابات عام 2018 في موعدها واستعادة مصداقية زيمبابوي لدى الغرب. كما عين منانغاغوا شخصيات بارزة من الجيش في مناصب حكومية، في حين تم إلقاء القبض على أنصار موغابي إثر اتهامات بالفساد.

أجريت الانتخابات في تموز/يوليو 2018 كما كان مخططاً، وأعلت اللجنة الانتخابية لزيمبابوي عن تسجيل 5.6 مليون شخص للإدلاء بأصواتهم. وفي علامة هامة على ذوبان الجليد في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وزيمبابوي، سُمح لبعثة مراقبة الانتخابات التي أرسلها الاتحاد الأوروبي بدخول البلاد لأول مرة منذ 15 عاماً. وفاز منانغاغوا بالانتخابات الرئاسية بفارق ضئيل على نيلسون تشاميسا من تحالف حركة التغيير الديمقراطي، وكان من اللازم أن تؤكد المحكمة الدستورية ذلك بعد تقديم طعن بشأن مزاعم ارتكاب تحالف حركة التغيير الديمقراطي لمخالفات.

اتسمت بيئة ما بعد انتخابات عام 2018 بعدم اليقين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى استمرار قمع الحريات الأساسية.

مؤشرات المساءلة الديمقراطية	النتائج القطرية
مؤشر مدركات الفساد 2020	النتيجة = 100/24، الترتيب = 180/157
منظمة فريدوم هاوس	النتيجة = 28، غير حرَّة
مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين 2021	قمعية
مؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست للديمقراطية 2020	النتيجة = 3.16، الترتيب = 127
مؤشرات الحوكمة العالمية: حرية التعبير والمساءلة 2019	-1.14 (الرتبة المئوية = 16.75)
مؤشر سيادة القانون 2020	0.39
مؤشر حرية الصحافة 2021	40.95
مؤشر النزاهة العامة 2019	4.520773292
حالة الديمقراطية العالمية 2020	0.51 (نظام سلطوي)

منظمة الشفافية الدولية في زيمبابوي

https://www.tizim.org/

مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) - الإدارة المالية العامة	
مشكلة المساءلة الديمقراطية	**المشكلة الأساسية:** محدودية مشاركة المواطنين والفئات الضعيفة وتشاورهم في عمليات الموازنة. **الأسباب الجذرية:** انعدام الإرادة السياسية للتصدي لعجز المساءلة وإساءة إدارة الموارد العامة وإفلات النخبة السياسية من العقاب وضعف المؤسسات الرقابية. هناك أيضاً غياب للإتاحة القوية لأنظمة المعلومات أو حماية المُبلغين عن المخالفات. **الأثر:** تتصرف السلطة التنفيذية باعتبارها متخذ القرار الوحيد في تحديد أولويات الدخل الحكومي والإنفاق؛ وتسرّب الأموال العامة من خلال المشتريات العامة وتحوّل المواطنين الذين يبلغون عن الفساد إلى ضحايا.
الهدف الرئيسي	**تعزيز مشاركة المواطنين، وبخاصة المجموعات الناقصة التمثيل، في عمليات السياسات والموازنة وتحسين إتاحة المعلومات حتى يصبح المواطنون في وضع أفضل يمكنهم من المطالبة بالمساءلة.**
بناء الشبكات	1.1 تقديم مدخلات إلى عمليات رصد الحكم على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي من خلال تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وشبكة مكافحة الفساد في جنوب أفريقيا، ومنظمة 'انشر ما تدفعه' في زيمبابوي ومجموعة مبادرة الحوكمة الاقتصادية في زيمبابوي. 1.2 تنظيم حوارات تشمل أصحاب المصلحة المتعددين داخل البلاد مع الشركاء لتعزيز وضع الموازنة بصورة تشاركية وشاملة وتعزيز مبادرات مكافحة الفساد مع التركيز بصفة خاصة على المشتريات العامة. 1.3 التبادل بين النظراء.
إجراءات المساءلة الرأسية	2.1 الاستناد إلى العلاقات القائمة مع الصحفيين من أجل توفير منح صغيرة لصحفيي التحقيقات الذين يعملون في قضايا فساد استراتيجية في مجال المشتريات العامة وتنفيذ الموازنة. سوف تشكل التقارير الاستقصائية أساساً لعمل المناصرة الذي ستقوم به منظمة الشفافية الدولية في زيمبابوي. 2.2 إنشاء صناديق للشكاوى ولافتات إعلانية في ست هيئات محلية لزيادة الاستجابة ومدخلات المواطنين في عمليات الحكم. 2.3 إصدار وتوزيع مطويات ومنشورات لزيادة فهم الفساد كقضية تخص حقوق الإنسان، والوعي بقنوات الإبلاغ عنه ومعرف أدوار ومسئوليات المسئولين عن الواجبات والمؤسسات الرقابية. 2.4 تنظيم اجتماعات توعية للمجتمع المحلي مع التركيز على الفئات المهمشة (النساء والشباب وذوي الإعاقة) لتعزيز المزيد من المشاركة في عمليات الموازنة، بالإضافة إلى جمع وجهات نظرهم بشأن الأولويات المحلية والوطنية في الموازنات المخصصة على المستوى المناظر. 2.5 تنظيم حلقات لتمكين المرأة من أجل إنشاء مجالات آمنة للنساء ليشاركن في عمليات الحكم على المستويين المحلي والوطني.

	2.6 تنظيم اجتماعات مواجهة للمجتمعات المحلية بين المواطنين والمسئولين عن الواجبات لتحفيز الحوار بشأن الفساد في الخدمات العامة مثل الأراضي والمياه والصرف الصحي والصحة. 2.7 تدريب المواطنين على استخدام أدوات المساءلة الاجتماعية لإجراء عمليات التدقيق الاجتماعي لمشروعات مختارة تعمل في تقديم الخدمات العامة ورصد تنفيذ الأولويات المتفق عليها في الموازنات السنوية للسلطات المحلية. 2.8 إعداد أوراق مواقف، استناداً إلى المعلومات التي جمعت من قاعدة بيانات مركز الدعوة والاستشارات القانونية، لاستخدامها في جهود المناصرة وزيادة الوعي. 2.9 إذاعة برامج إذاعية للمجتمع المحلي باللغات المحلية تتضمن مقابلات مع ممثلي السلطات المحلية ومواطنين عاديين لمناقشة عمليات الموازنة وتقديم الخدمات العامة على المستوى المحلي. 2.10 تنظيم نشرات إخبارية للمجتمع المحلي تحت قيادة المواطنين لتوفير منصة لصحفيي المجتمع المحلي لنشر مقالات عن (مكافحة) الفساد. 2.11 توفير عيادات متنقلة للمساعدة القانونية لدعم ضحايا الفساد والشهود عليه.
إجراءات المساءلة الأفقية	3.1 تطوير منهجية بحثية لتقييم مدى فعالية المؤسسات الرقابية، تشمل البرلمان والمستشارين ولجنة مكافحة الفساد وهيئة تنظيم المشتريات. 3.2 إصدار أداة تتبع لرصد التقدم الذي تحرزه المؤسسات الرقابية في تنفيذ التوصيات الصادرة من تحليل الفجوة. 3.3 العمل مع أعضاء شبكة البرلمانيين الأفارقة لمناهضة الفساد من أجل تعزيز المساءلة والدعوة إلى إصلاحات لمكافحة الفساد وحماية المبلغين عن المخالفات. 3.4 تدريب أمانة البرلمان من أجل تقوية قدرات موظفي اللجنة والباحثين على العمل في مجال إعداد الموازنة المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي وعلى تحليل تقرير المدقق العام للحسابات. 3.5 تدريب المستشارين من السلطات المحلية لزيادة قدرتهم على مكافحة الفساد مع التركيز على المشتريات العامة لضمان أن يخضعوا السلطات للمساءلة عن تقديم الخدمات العامة. 3.6 عقد اجتماعات خلف الأبواب المغلقة مع المؤسسات الرقابية استناداً إلى مذكرات التفاهم القائمة مع لجنة مكافحة الفساد وهيئة تنظيم المشتريات من أجل تقوية أنظمة إدارة النزاهة وآليات الاستجابة الداخلية. 3.7 تنظيم مؤتمرات عن الحكم الرشيد بمشاركة المؤسسات الرقابية، والمجتمع المدني، وممثلين من الفئات المحرومة لوضع خطط عمل لمكافحة الفساد واتفاقات ملزمة على مستوى الحكومة المركزية.
الأدوات الرقمية	4.1 تيسير المشاركة المدنية والدعوة على مستوى القاعدة، وبخاصة من خلال مجموعات تطبيق واتساب. 4.2 إنشاء منصة رقمية لتيسير الإبلاغ عن الفساد تشمل وضع علامات الموقع الجغرافي. تحديد نقاط الفساد الساخنة، استناداً إلى ما تم جمعه من معلومات، وإخطار لجنة مكافحة الفساد والشرطة.

المؤشرات المختارة

المؤشر	خط الأساس 2020	المستهدف 2021	المستهدف 2022	المستهدف 2023
عدد حالات مركز الدعوة والاستشارات القانونية الجارية	500	700	1,200	1,500
عدد المشاركين في ورش العمل الفنية بشأن استخدام أدوات المساءلة وأساليب تحليل البيانات (المصنّفة طبقاً للانتماء المؤسسي والجنس والموقع)	0	120	180	180
عدد المواطنين الذين حُشِدُوا للمشاركة في عمليات الرصد المدعومة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) (مصنفاً طبقاً للعمر والجنس، والإقامة الحضرية/الريفية، والموضوع ونوع المشاركة)	0	1,200	1,000	800
النسبة المئوية للمواطنين الذين تم إشراكهم في عمليات الرصد التي يقوم بها مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني(SANCUS) من الفئات ذات التمثيل الناقص (مصنفة طبقاً للجنس والعمر والإعاقة والموقع وحيثما أمكن طبقاً لفئة الدخل)	0	%50	%60	%80

تعلُّم النظراء

المجموعات المواضيعية

استناداً إلى عملية رسم الخرائط الأولية، تم تحديد مجموعات مواضيعية عبر المناطق الإقليمية تضم منظمات المجتمع المدني الوطنية العاملة في قضايا مشابهة. وسوف تشارك هذه المجموعات في تعلم النظراء المواضيعي داخل وخارج شبكة المشروع لاستدامة تبادل المعارف.

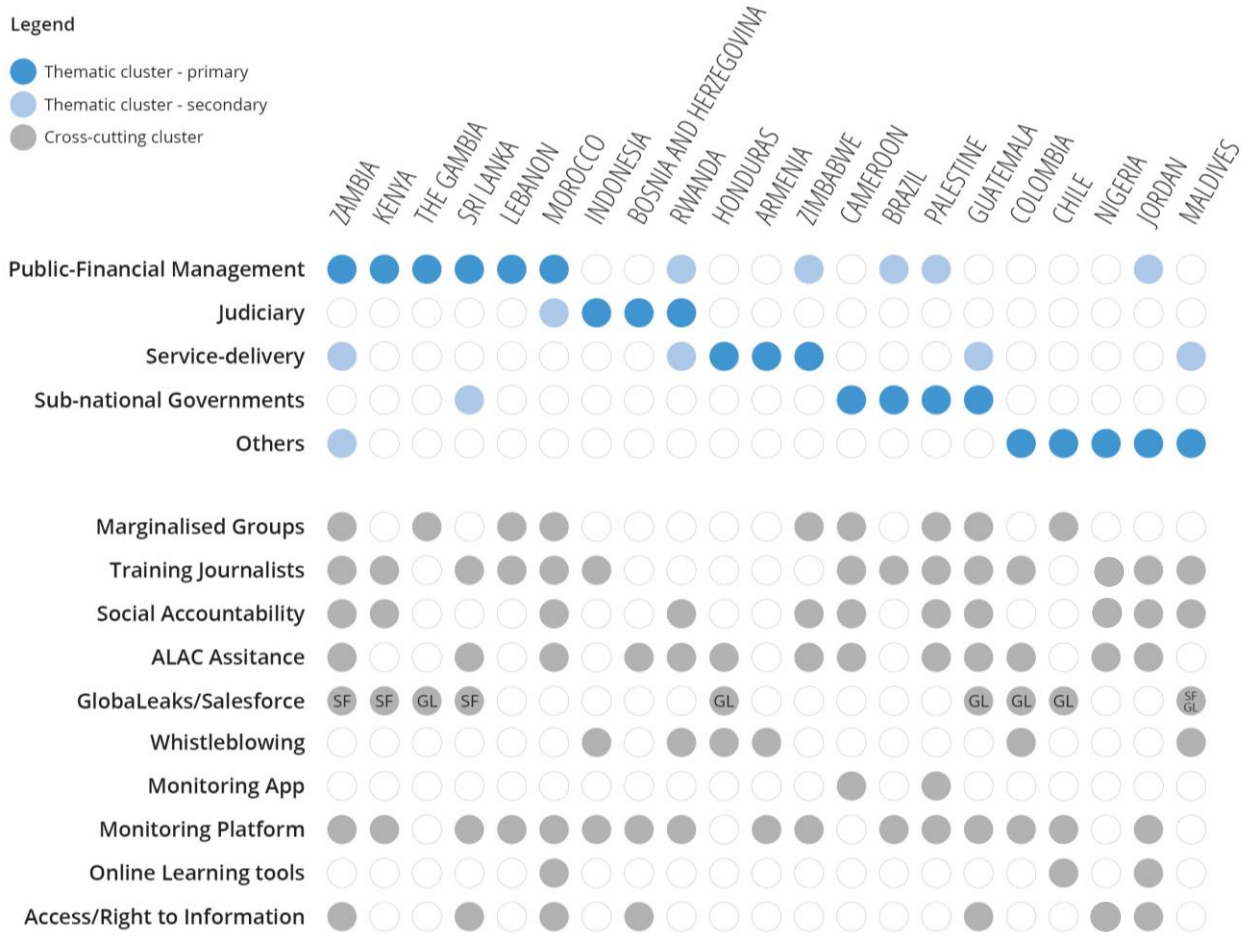

أنشطة التعلُّم

سوف ينطوي مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) على نطاق واسع من تعلم النظراء وأنشطة التبادل والتي تشمل:

جلسات العقل المدبر: سعياً للاستفادة من الذكاء الجماعي لمجموعة مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني ((SANCUS، سوف تتيح هذه الجلسات الفرصة لاستكشاف فكرة ما أو تحدٍ ما بمزيد من العمق. سوف تناقش منظمات المجتمع المدني الوطنية قضية ما وتقوم بالعصف الذهني الجماعي، وتتبادل الخبرات وتبني الحلول. وكأحد مخرجات هذه المناقشات، سوف يطور المشروع 'مقالات الفكر' التي تعبر عن الأبحاث المخططة الأخرى، والحلول التي سوف تتم تجربتها والأفكار الإضافية التي سوف يتم توليدها لكي تنشر عبر شبكات مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) وخارجها. وهذه هي 'صالة التدريب' العقلية التي تطوّر فيها الأفكار وتُحسّن فيها النهج وتحلّ المشكلات. ومن بين الموضوعات المحتملة:

- كيفية الوصول إلى الجماعات المهمشة وإشراكها
- كيفية إشراك المسئولين عن الواجبات المحجمين عن المشاركة
- كيفية تطوير نهج مشترك لرصد المؤسسات الرقابية
- كيفية حشد المواطنين حيثما وجدت قيود تتعلق بفيروس كوفيد

جلسات إلقاء الضوء: استناداً إلى تجارب منظمات المجتمع المدني داخل المشروع، سوف تناقش هذه الجلسات النواتج والمخرجات والأنشطة الناجحة بشكل مميز. وسوف تحفز هذه الجلسات نشر الممارسات الفضلى بين شبكة أفرع مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني ((SANCUS، وبمرور الوقت، سوف تؤدي إلى نظرة عامة أشمل للمكونات الحاسمة في بناء المساءلة الديمقراطية.

الحلقات الدراسية الشبكية: تنظر هذه الدورات التدريبية المصغرة عن قرب إلى موضوع مشروع محدد أو احتياج معين في مجال بناء القدرات من أجل بناء قاعدة معلومات مباشرة. تتيح هذه الحلقات، التي عادة ما تنطوي على خبرات خارجية، فرصة لاستكشاف ما إذا كان التدريب لفترة أطول أو الحصول على استشارات خاصة يمكن أن يكون مفيداً لإحدى منظمات المجتمع المدني أو لعددٍ منها. يسجل المحتوى للرجوع إليه لاحقاً وليستخدم بصورة مستمرة. تتضمن الموضوعات المحتملة:

- البحث عن صحفيي التحقيقات وإشراكهم وحمايتهم
- استخدام أدوات رقمية لتحسين مراكز الدعوة والاستشارات القانونية
- نهج العمل مع الفئات الضعيفة
- تحسين مهارات تحليل البيانات

تبادل الزيارات: وهي مبادرة لرعاية النظراء، سوف تؤدي تلك الزيارات المتبادلة إلى دمج ممثلين من منظمات المجتمع المدني الوطنية مع نظرائهم في زيارات مطولة من أجل بناء القدرات الفنية والمواضيعية في مجال ما من مجالات الخبرة لدى منظمة أخرى من منظمات المجتمع المدني الوطنية. ويؤدي تبادل المعارف عبر حركة منظمة الشفافية الدولية إلى حشد الخبرات وإثرائها. وسوف تتباين نتائج هذه الزيارات، وتشمل الأبحاث وتحسين تنفيذ المشروعات ومبادرات الدعوة المشتركة.

المجموعات الإقليمية

الخطط الإقليمية

بالإضافة إلى المجموعات المواضيعية، تتعاون منظمات المجتمع المدني الوطنية في مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) على المستوى الإقليمي من أجل بناء علاقات، وتطوير أدوات بحثية/منتجات مشتركة وتوحيد دعوتها من أجل تكثيف مطالبها بالمساءلة الديمقراطية مع أثر وطني وإقليمي.

سوف تركز الأنشطة التي تُجرى على المستويين العالمي والإقليمي على تعميق المعارف المواضيعية لدى منظمات المجتمع المدني الوطنية في مجال موضوعات المساءلة الرئيسية من خلال إنشاء مجموعات مخصصة عبر-إقليمية، وإنتاج الأدوات البحثية اللازمة لتوليد الأدلة التي يمكن أن تستخدم للدفع من أجل الإصلاحات وأخيراً تطوير المهارات الفنية لدى منظمات المجتمع المدني للقيام بتدخلات الرصد الفعالة. وسوف يؤدي هذا إلى وضع منظمات المجتمع المدني في موقف يتيح لها القيام بدور فعال في الدعوة وصياغة السياسات من خلال تنفيذ الإجراءات الفرعية الوطنية.

الأميركتان

في أمريكا اللاتينية، حددت منظماتنا من المجتمع المدني الوطنية المشاركة في مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) موضوعات مشتركة لإشراك المواطنين فيها على المستوى المحلي في تقديم الخدمات الأساسية. وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الأخرى على المستوى الإقليمي، سوف تقوم بتطوير إرشادات عملية وندوات للمواطنين من أجل تحديد قضايا الفساد والإبلاغ عنها. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تعزز منظمات المجتمع المدني الوطنية معاً الإبلاغ عن المخالفات والملاحقة القضائية للقضايا والإبلاغ عنها بالتعاون مع شبكات الصحفيين الإقليمية.

آسيا والمحيط الهادئ

في آسيا والمحيط الهادئ، حددت منظمات المجتمع المدني الوطنية المشاركة في مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) في البداية تقوية هيئات حماية الضحايا والشهود كمجال للتعاون من خلال الأنشطة والمناصرة المشتركة. وسوف تعمل بالتعاون مع هيئات حماية الشهود على المستوى الإقليمي من أجل دعم وحماية المُبلغين عن المخالفات. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تستكشف أوجه التعاون مع شبكات الصحفيين الإقليمية وتحسين استخدام الأدوات الاستقصائية، مثل طلبات الحق في المعلومات.

شرق أوروبا ووسط آسيا

في شرق أوروبا ووسط آسيا، سوف يستكشف مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني (SANCUS) أوجه التناغم التي توفرها سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الشرقية. ويعد التواصل المشترك الذي تم مؤخراً بشأن استراتيجية ما بعد عام 2020 في بلدان الشراكة الشرقية واعداً في هذا الصدد، بالنظر إلى أنه يعطي

الأولوية للحوار مع المجتمع المدني وتدابير مكافحة الفساد وقضايا سيادة القانون، بالإضافة إلى دعوته لمضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز "النزاهة والمساءلة في جميع مستويات الإدارة العامة".[64]

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حددت منظمات المجتمع المدني الوطنية فرصاً للتعاون الإقليمي تتعلق بمناصرة تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم 16 (الغايات 6 و7و 10). ومن خلال الاستفادة من منهجية منظمة الشفافية الدولية القائمة في مجال تقارير الظل، سوف تقوم بإعداد تقييم إقليمي للبلدان المشاركة. وسوف يشكل هذا التقييم أساساً لتطوير ورقة مناصرة إقليمية وتنفيذ تدخلات المناصرة التي تم تحديدها من خلال المنتديات الإقليمية.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هناك مجموعة كبيرة ومتنوعة من منظمات المجتمع المدني التي سوف تدمج اهتماماتها الخاصة بالمشروع. وباستخدام هذا لصالحها، كان الاستعراض المقارَن المشترك لتنفيذ الالتزامات الإقليمية في ظل اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته هو أحد مجالات العمل المشترك التي حددتها منظمات المجتمع المدني في البداية. وسوف يُستكمل هذا من خلال ورقة مواقف مشتركة تتعلق بتنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته وتعزيز الأنشطة المتعلقة بيوم مكافحة الفساد الإفريقي.

---

[64] European Commission. 2020. Joint Communication to the European Parliament, the European Council, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: Eastern Partnership Policy Beyond 2020